مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2022

التقرير الثالث

سلسلة تقارير رقم 251

2023

مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2022

التقرير الثالث

آذار 2023

يتقدم ائتلاف أمان والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن وائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث الأستاذ علاء لحلوح لإعداده هذه الورقة، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق ائتلاف أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. مقياس النزاهة في قطاع الأمن للعام 2022 "التقرير الثالث". رام الله -فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

الملخّص التنفيذي	5
تمهيد	11
مقدمة	12
المرجعية القانونية والمؤسسية لقطاع الأمن في فلسطين	12
الإطار القانوني لقوى الأمن في دولة فلسطين	12
الإطار المؤسسي لقطاع الأمن	13
المنهجيّة	15
(1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني التقرير الثالث (2022)	18
النتائج التفصيلية حسب المؤشرات	21
النتائج حسب التصنيفات	25
نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن	25
نتائج المقاييس الفرعية لقطاعيْ التشريعات والممارسات	29
نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان	32
علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية	35
(2) نتائج القراءات الثلاث لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني	36
علامات المقياس في القراءات الثلاث	36
مقارنة النتائج حسب التصنيفات في القراءات الثلاث	42
نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن في القراءات الثلاث	42
نتائج المقاييس الفرعية لقطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات الثلاث	45
نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان في القراءات الثلاث	48
الاستنتاجات والتوصيات	51
ملحق رقم (1) قائمة مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن وطرق احتسابها	54
ملحق رقم (2) نتائج مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن في فلسطين لعام 2022	73
ملحق رقم (3) التطورات على المنهجية في التقرير الثاني	91
ملحق رقم (4) ملاحظات وزارة الداخلية والقطاع الأمني على نتائج تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن للعام 2022.	92

قائمة الجداول

1. جدول رقم (1): مجالات قطاع الأمن
2. جدول رقم (2): قطاعا التشريعات والممارسات
3. جدول رقم (3): أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن
4. جدول رقم (4): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن
5. جدول رقم (5): مؤشرات المقياس حسب المجالات والقطاعات والأركان والتصنيفات التي حصلت عليها في القراءة الأولى
6. جدول (6): متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن
7. جدول (7): متوسط علامات المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات
8. جدول (8): متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة
9. جدول رقم (9): مقارنة علامة المقياس وتصنيفاته باحتساب جميع المؤشرات الثمانين وعلامة المقياس وتصنيفاته دون احتساب المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي والموازنة العامة
10. جدول رقم (10): علامات المقياس في القراءات الثلاث
11. جدول رقم (11): علامات المؤشرات في القراءات الثلاث
12. جدول رقم (12): مقارنة متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن
13. جدول رقم (13): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات
14. جدول رقم (14): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة في القراءات الثلاث

قائمة الأشكال

1. شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات
2. شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات
3. شكل رقم (3): توزيع أوزان المقياس حسب أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن
4. شكل رقم (4): تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن
5. شكل رقم (5): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مقارنة مع مؤشرات الممارسات والتشريعات
6. شكل رقم (6): تصنيفات قطاعيْ التشريعات والممارسات
7. شكل رقم (7): تصنيفات أركان نظام النزاهة
8. شكل رقم (8): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مع مقارنة مؤشرات الممارسات والتشريعات
9. شكل رقم (9): بيان علامات المقياس في القراءات الثلاث

الملخّص التنفيذي:

يعدّ مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني توصيفاً دورياً لواقع مناعة قطاع الأمن من الفساد وفرصه. يشكل «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني» محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن مدى مناعة نظام النزاهة في قطاع الأمن. ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول أبرز الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحددات والمعوّقات) والتوصيات التي تسهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة الإدارة العامة في الدولة لتبنّي مبادرات وتحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. يشمل المقياس ثمانين مؤشراً تمّ انتقاؤها لقدرتها على قياس مناعة قطاع الأمن في فلسطين للوقاية من الفساد.

يهدف هذا المقياس لمساعدة المؤسسات العامة على وضع خطط واقعية للوقاية من الفساد واستثمار الموارد المتاحة بشكل فعّال، وتحسين ورفع مستوى الأداء للمؤسسات الأمنية، وتحديد عوامل الخطر والعلاج وحوكمة مؤسسات قطاع الأمن. فقطاع الأمن من أهم القطاعات العامة في الدولة التي تحتاج إلى النزاهة والشفافية والمساءلة في أعمالها نظراً لأهمية الدور المنوط بها ونظراً لانفرادها باستخدام وسائل العنف الشرعي «السلاح».

ينطلق هذا المؤشر من أنّ مسؤولية مكافحة الفساد ومنع وقوعه وتفشّيه من الأهمية والثقل بما يقضي بضرورة تضافر جهود الجميع مواطنين ومؤسسات، فضلاً عن استحالة مكافحته دون إقرار الاستراتيجيات والخطط اللازمة وتفعيل البنية التشريعية والقانونية الناظمة لعمل الحكومة والمؤسسات والأفراد، وتعزيز دور وقدرات كلّ مكونات العمل الرقابي، وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم. الأمر الذي يتطلب وضع آليات وأدوات وقائية قادرة على فحص مسبق للقطاعات والمجالات المختلفة لإدارة مخاطر الفساد ومنع التهديدات الداخلية والخارجية بهدف الوصول إلى نظام نزاهة مانع للفساد وبشكل خاص في قطاع الأمن. وبذلك يشكل «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني» محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن مدى مناعة نظام النزاهة في قطاع الأمن.

نتائج المقياس للقراءة الثالثة

توجد للمقياس قيمة رقمية رئيسية واحدة تعبّر عن فعاليّة نظام النزاهة في قطاع الأمن للفترة قيد البحث. إذ حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن[1] في الفترة الواقعة ما بين 2022/1/1–2022/12/31 على «تصنيف متوسط» من حيث المخاطر التي قد يستغلها الفاسدون (61 علامة من أصل 100 علامة)، وهذه العلامة تدل على أنّ نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني ما زال مقلقاً نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً على أعماله خلال العام 2022 وبشكل عام ما زال متوسطاً، رغم ارتفاعه 6 علامات.

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات الثمانين في المقياس تفاوتاً كبيراً في العلامات التي حصلت عليها كلّ المؤشرات. ففي حين حصل ثلاثة وعشرون مؤشراً على علامة (100) وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (علماً أنَّ 22 مؤشراً حصل في القراءة السابقة على العلامة 100)، فإنّ اثني عشر مؤشراً حصل على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (علما أنّ 18 مؤشراً حصل على علامة صفر في القراءة السابقة). كما حاز 41 مؤشراً (أي 51% من مجمل المؤشرات) من المؤشرات الثمانين على علامة تقع ضمن تصنيفات (حرج أو منخفض جداً أو منخفض أي على علامة 50 فأقل)، في المقابل حصل 39 مؤشراً (أي 49% من مجمل المؤشرات) على علامات تقع ضمن تصنيفات (متوسط ومتقدم ومتقدم جداً).

علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية

تظهر العلامة الكلية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن عند عدم احتساب نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية (المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي على قطاع الأمن، وإقرار الموازنة العامة والمعلومات الخاصة بها)، التي ليست من عمل الأجهزة الأمنية بقدر ما هي ضامن لسلامة نظام النزاهة في قطاع الأمن، ارتفاعاً بمقدار 7درجات. فبينما حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن على 61 علامة من 100 علامة عند احتساب علامات المؤشرات الثمانين، حصل ذات المقياس دون نتائج المؤشرات المتعلقة بغياب دور المجلس التشريعي وضعف شفافية الموازنة العامة على علامة 68 من 100 علامة أي بفارق سبع نقاط.

1 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تمّ جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

مقارنات القراءات الثلاث

ارتفعت العلامة الكلية للمقياس في القراءة الثالثة التي تغطي العام 2022 بمقدار ست نقاط مقارنة بالقراءة السابقة (61 مقابل 55) وبقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط، ما يدل على تحسّن محدود في عملية تعزيز النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني.

علامات المقياس للقراءات الثلاث

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	2018	56
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	2020	55
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	2022	61

كما أظهرت نتائج القراءة الثالثة حصول ارتفاع في متوسط علامة أربعة مجالات من المجالات الخمسة للمقياس وهي الإرادة السياسية، وموازنة قطاع الأمن، والتعيين وسلوك العاملين، ومراقبة الأجهزة الاستخبارية. فيما حصل انخفاض محدود في متوسط علامة المشتريات والعطاءات.

مقارنة متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الأولى	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الثانية	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الثالثة
.1	الإرادة السياسية	37	39	46
.2	موازنة قطاع الأمن	45	34	50
.3	المشتريات والعطاءات	75	80	78
.4	التعيين وسلوك العاملين	72	67	73
.5	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	37	35	38
المجموع		56	55	61

تشير نتائج القراءة الثالثة حسب المقاييس الفرعية لقطاعيّ التشريعات والممارسات إلى حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم» وهو نفس تصنيف القراءتيْن السابقتيْن، بالمقابل حصل تصنيف قطاع الممارسات على «تصنيف متوسط» بعد أن كان تصنيفه «منخفضاً» في القراءتيْن السابقتيْن.

مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات

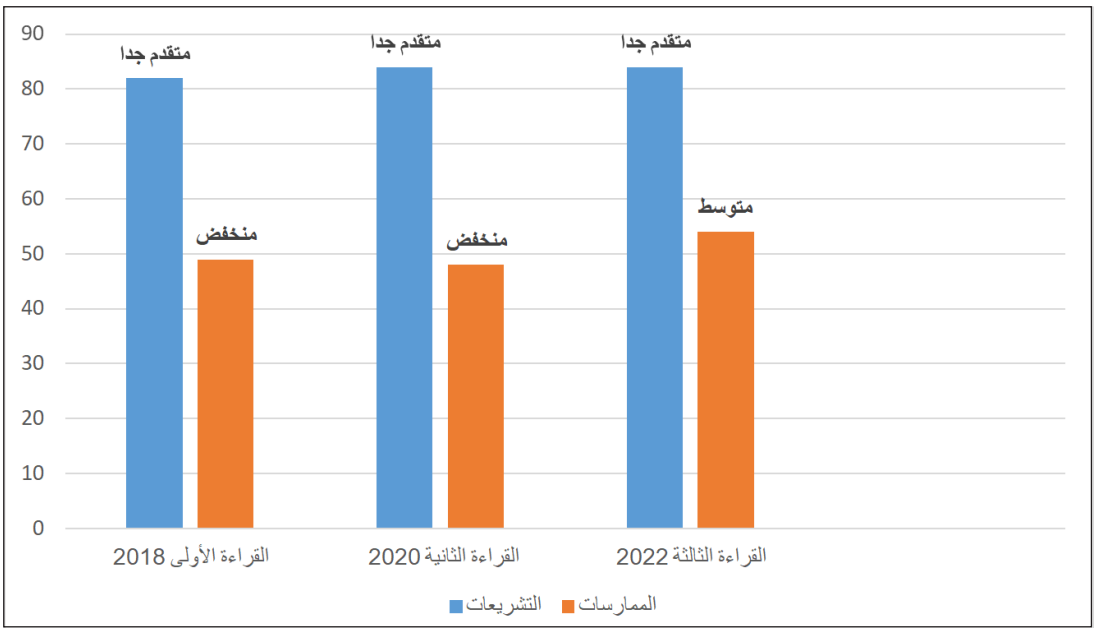

على الرغم من التحسن في متوسط علامات أركان نظام النزاهة إلّا أنّ تصنيف المقاييس الفرعية لأركان نظام النزاهة لم يتغير في القراءات الثلاث. إذ حافظ ركن النزاهة على تصنيف متقدم يليه ركن المساءلة بتصنيف متوسط ومن ثمّ ركن الشفافية بتصنيف منخفض.

مقارنة متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة في القراءات الثلاث

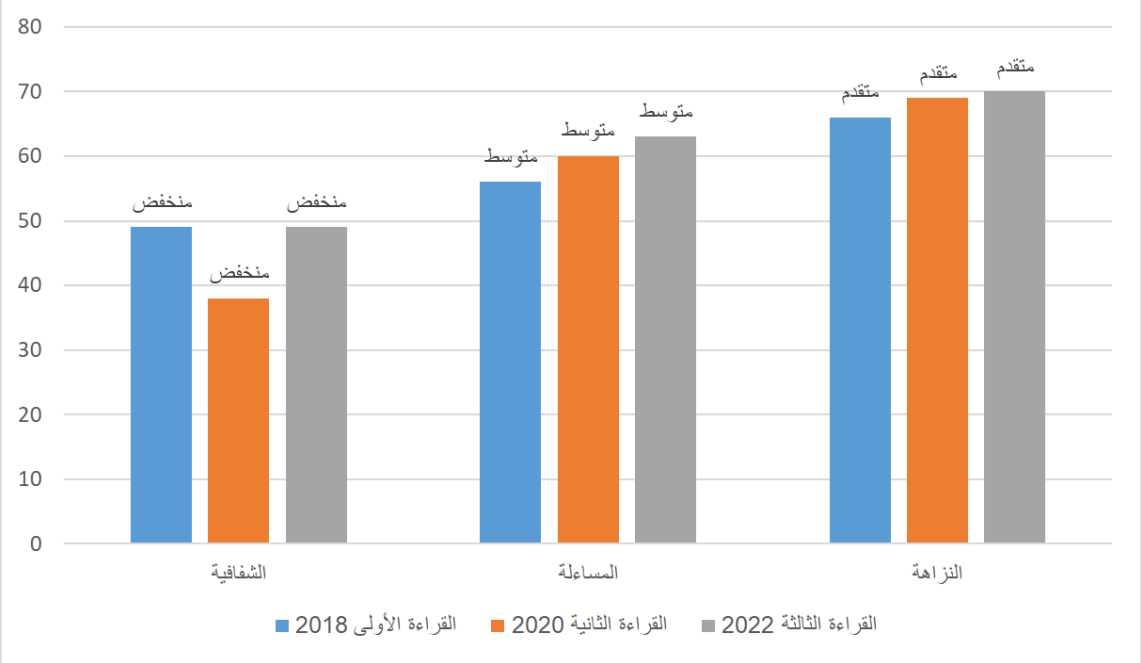

إنّ أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة في قطاع الأمن في هذه الفترة هي (1) عدم وجود مجلس تشريعي، ما أدّى إلى شلّ الرقابة البرلمانية بما فيها الرقابة على أجهزة الأمن ومناقشة السياسات الأمنية، والمصادقة على الموازنة العامة بما فيها موازنة قطاع الأمن والرقابة على صرف المال العام. (2) عدم وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية). (3) استمرار عدم إقرار تشريع وممارسة حقّ الوصول للمعلومات العامة والحصول عليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها. (4) ضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية. (5) قلّة التفاصيل والمعلومات عن مراحل إعداد موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها. وضعف توفّر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب وأثناء تنفيذها. (6) عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات. (7) قيام الحكومة بنشر قانون الموازنة العامة دون تفاصيل تتعلق بقطاع الأمن 2022.

في المقابل، فإنّ أبرز المؤشرات الإيجابية على نظام النزاهة في قطاع الأمن تتمثل في (1) وجود مدوّنة قواعد السلوك، التي يتمّ تعميمها على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة. (2) وجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، ووجود دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة. (3) التشريعات المختصة بالمشتريات توجه المسؤولين لتجنب القضايا المتعلقة بالفساد. ويخضع لها المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، (4) تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية مقبولة، وجهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل. (5) وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم اعتراضات أو شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. (6) توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد، ويتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقود المبرمة مع الموردين على نحو كافٍ، فضلاً عن كون العقوبات الواردة في القانون واضحة بشأن معاقبة أيّ مورّد ارتكب فعل فساد.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستخلاصات

ترصد نتائج مقياس النزاهة الدوري في قطاع الأمن الفلسطيني (التغيّرات الحاصلة في واقع منظومة المناعة في مؤسسات قطاع الأمن للوقاية من مخاطر الفساد بالاعتماد على عدد من المؤشرات (80) التي تحكم عمل القطاع ومجالاته وأركانه وواقع التشريعات والممارسات الحالية ومن ضمنها مدى الالتزام بمجموعة القيم التي تحكم عمل المسؤولين بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ومدى احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة المساءلة عن أعمالهم.

أولاً: استخلاصات عامة:

1) حاز مقياس النزاهة في قطاع الأمن على «تصنيف متوسط» بتحسّن طفيف عن القراءتيْن السابقتيْن، ما يشير إلى أنّ مخاطر أو «فرص» الفساد ما زالت محتملة، وأنّ نظام النزاهة في قطاع الأمن ما زال جنينياً ويحتاج إلى المزيد من الخطوات لاستكمال شروط متطلبات بناء نظام النزاهة الفعّال في هذا القطاع.

2) أوضحت نتائج المقياس أنّ الإشكال والتحدّي الأساسي أمام نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني يظهر في الممارسات، التي حازت على «تصنيف متوسط»، أكثر من التحدي في «التشريعات» بسبب ضعفها أو نقص فيها، إذ حازت على «تصنيف متقدم». فقد اتّضح أنّ التحدي الأكبر يتمثل في ثلاثة مجالات ذات علاقة بالبيئة الخاصة بالنظام السياسي ونزاهة الحكم وسياساته ورؤيته لدور الأمن وآليات الإشراف عليه في ظلّ غياب المجلس التشريعي الذي أثّر بشكل كبير على العلامات التي حصل عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن خاصة في الرقابة على الأجهزة الاستخبارية والإشراف والرقابة على موازنة قطاع الأمن. فبينما حصلت علامة التشريعات على أعلى تصنيف «متقدم جداً» حصل مجال الممارسات على «تصنيف منخفض» وذلك بسبب عدم قيام وزارة المالية بنشر الموازنة التفصيلية الخاصة بالقطاع الأمني منذ العام 2019. في المقابل فإنّ مجاليّ «المشتريات والعطاءات» و«التعيين وسلوك العاملين» حازا على «تصنيف متقدم» لتوفّر آليات وتقنيات مراقبة من جهات حكومية مختصة وداخلية، وتوفّر إرادة لدى المؤسسة الأمنية لتحسين أداء العاملين.

3) رغم أنّ المقياس أظهر أنّ التشريعات متوفرة بشكل عام إلّا أنّه أظهر نقصاً واضحاً في مجال التشريعات الثانوية، بما يشمل اللوائح الناظمة للرقابة على أجهزة الاستخبارات لغياب آليات واضحة للنظر في ملاءمة المرشحين لرئاسة الأجهزة الأمنية، فضلاً عن نقص في التشريعات المتعلقة بتعزيز الشفافية لعدم إصدار قانون الحقّ في الوصول للمعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذيْن يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرّح بها للإعلان عنها.

4) ما زالت المؤشرات المتعلقة بركن الشفافية في قطاع الأمن هي الأضعف رغم تحسن علاماتها دون تحسن تصنيفها من بين أركان نظام النزاهة الثلاثة في قطاع الأمن، إذ حصلت على تصنيف منخفض مقارنة بركنيّ المساءلة والنزاهة اللذيْن حصلا على «تصنيف متوسط».

ثانياً: استنتاجات تفصيلية

1) ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني كحقّ الحصول على المعلومات.

2) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» لتوقّف عمل المجلس التشريعي بسبب الانقسام، ومن ثمّ حلّه من قبل المحكمة الدستورية في كانون أول 2018، ما حدَّ من الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن وأثّر بشكل واضح على مجال الإرادة السياسية، وعلى قطاع الممارسات وركن المساءلة. فقد حصلت تسعة مؤشرات على «تصنيف حرج» نتيجة تعطّل عمل المجلس من أحد عشر مؤشراً يتعلق باختصاصات وصلاحيات عمل المجلس التشريعي الرقابية على قطاع الأمن، وهي -المؤشرات التسعة- تشكل حوالي 11% من وزن العلامة الكلية للمقياس.

3) استمرار ضعف المؤشرات المتعلقة بالشفافية كضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية، وعدم إصدار المسؤولين تقارير مراقبة الامتثال خلال التقرير السنوي لهذه المؤسسات والأجهزة الأمنية.
4) أدى عدم إفصاح الحكومة عن الموازنة إلى هبوط عدد من المؤشرات إلى «تصنيف ضعيف» وهي المؤشرات المتعلقة بنشر الموازنة وأعداد العاملين في المؤسسة الأمنية ورواتبهم والمعلومات المتعلقة بميزانية قطاع الأمن.
5) عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، وفي الوقت نفسه يتيح نشر الوثائق وفقاً للقانون، وقلّة التفاصيل عن موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها.
6) عدم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية كلجنة نزاهة الحكم.
7) عدم وجود لجنة حكومية مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها كمجلس الأمن القومي.
8) رغم التطور في علاقة مؤسسات قطاع الأمن بمؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة على أعمال الأجهزة الأمنية خاصة الاعتقال والتحقيق، إلّا أنّ هذا الانفتاح ما زال محدوداً في مجال مناقشة السياسات.
9) تحتاج دوائر ووحدات الامتثال «دوائر الرقابة الداخلية» إلى مزيد من العناية بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والاستقلالية لتحقيق الغاية من إنشائها.
10) ما زالت التشريعات الصادرة والمنشورة في الجريدة الرسمية لا تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، وهي تحتاج إلى تطوير دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.

التوصيات

تفرض الاستنتاجات التي توصّل إليها مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن بذل جهد جماعي وضغط قوي من خلال حشد أوسع ائتلافات لمعالجة إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة من قبل الأطراف السياسية جميعها ومن قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني لمعالجتها بهدف تعزيز مناعة النظام السياسي بما يشمل نظام النزاهة في قطاع الأمن وفاعليته، الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية بشكل خاص لتضمينها في خطة إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن:

• المستوى السياسي

1) على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة لتمكين المواطنين من اختيار ممثليهم في المؤسسات السياسية؛ لما تمثله من إرادة سياسية لتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية بما فيها قطاع الأمن.
2) ينبغي إعادة إنشاء مجلس الأمن القومي كجهة «حكومية» إشرافية متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

• الحكومة

1) ينبغي على مجلس الوزراء إصدار قانون الحقّ في الوصول للمعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذيْن يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرّح بها للإعلان عنها لتعزيز الشفافية في قطاع الأمن.
2) على مجلس الوزراء نشر الموازنة التفصيلية كما في السنوات السابقة ليتسنى للجهات الرقابية من المجتمع المدني مراقبة المصروفات على قطاع الأمن وحجمها ضمن الموازنة العامة.
3) تعيين مفتش عام لقوى الأمن الفلسطينية يتبع مباشرة للمستوى السياسي، للوصول بالمؤسسة الأمنية لمؤسسة مهنية تخضع للرقابة والتفتيش في أداء مهامها.
4) على مجلس الوزراء إصدار نظام مالي خاص بالمؤسسة الأمنية ونشره في الجريدة الرسمية بدلاً من الإبقاء على النظام المالي الاستثنائي غير المنشور الذي يُجدَّد العمل به سنوياً من قبل وزير المالية.
5) يتوجب على مجلس الوزراء إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية بما فيها رؤساء الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية) في القطاع العام وفق معايير موضوعية وفحص مدى ملاءمة المرشحين لهذه المناصب.

• الأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية المساندة

1) على المسؤولين في قطاع الأمن إصدار التقارير السنوية التي تتضمن الإنجازات والتحديات ومدى امتثال منتسبي الأجهزة الأمنية للقانون ومدوّنة السلوك الأخلاقية.

2) ضرورة توسع علاقة مؤسسات قطاع الأمن مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مناقشة السياسات الأمنية والخطط الاستراتيجية.

3) ضرورة انفتاح وزارة المالية والإدارة المالية المركزية «العسكرية» بتوفير المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.

4) ينبغي توفير تفاصيل موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها، وتوفير ومعلومات عن الموازنة المعتمدة لقطاع الأمن، لوسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وكذلك نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة بشكل أوضح.

5) ضرورة تعزيز قدرات دوائر ووحدات الامتثال «دوائر الرقابة والتفتيش الداخلية في مؤسسات قطاع الأمن» بتوفير كوادر بشرية مؤهلة والموارد المالية اللازمة، وتعزيز استقلاليتها من خلال تبعيتها لوزير الداخلية/المفتش العام في وزارة الداخلية لتحقيق الغاية من إنشائها.

6) يتوجب العمل على تعزيز شفافية عمليات الشراء في قطاع الأمن من خلال نشر البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.

تمهيد:

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة تتعلق بتقييم واقع الوقاية من الفساد في المجتمعات «نظام النزاهة الوطني» ومكافحته بشكل عام أو مقياس لتقييم ذلك في قطاع معين أو مؤسسة عامة بشكل خاص[2]؛ فمثلاً تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير ذات علاقة أشهرها:

- تقرير مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي يصدر سنوياً، ويقيس انطباعات الفساد في حوالي 180 دولة. يستند المؤشر على رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنية، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أو جهات مختلفة تتم معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح بين 0-10 درجات؛ تعكس درجة الخلوّ من الفساد للبلد محلّ التقييم.
- مؤشر دافعي الرشوة للتعرف على مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محل المسح.
- البارومتر العالمي للفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو يقيس انطباعات المواطنين حول القطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييماً لجهود الحكومة في مكافحة الفساد.
- كما تصدر منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة ضمن برنامج الدفاع والأمن مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع منذ العام 2013، الذي يعتمد 76 مؤشراً رئيسياً تتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية بهدف قياس مخاطر الفساد ومدى التعرّض له في وزارات الدفاع والقوات المسلحة.

وفي فلسطين، طوّر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان» مقياس نظام النزاهة في فلسطين منذ العام 2011 لقياس واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد، ويستخدم مقياس نظام النزاهة 80 مؤشراً لحساب علامة المقياس ضمن تصنيفات متعددة لفحص التطورات في أعمدة النزاهة والقطاعات المختلفة.

وفي إطار جهود الائتلاف لتطوير أدلة وأدوات مساندة لعمله وخاصة في المجال القطاعي وخدمة لأهداف المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الذي يتولى الائتلاف السكرتاريا الفنية والإدارية له، قرر إنتاج مقياس خاص ودوري في قطاع الأمن. يقيس التقرير الدوري «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني» واقع مناعة مؤسسات قطاع الأمن في مواجهة الفساد في فلسطين، ما يُمكن الجهات المعنية الرسمية والأهلية من التعرّف على مستوى مخاطر وفرص الانزلاق نحو الفساد. ويستخدم المقياس مجموعة من المؤشرات لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (2022).

يتناول القسم الأول من التقرير منهجية إعداد التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام الجاري، ويشمل القسم الثالث ملخصاً تفصيلياً لجميع المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب المجالات.

يهدف مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني إلى تحقيق أهداف متعددة يأتي في مقدمتها هدفان رئيسيان هما:

1- تقديم معرفة وفهم مفصلين للحكومة وأجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين لمجالات نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني.

2- بالاستناد إلى الهدف الأول ستتمكن الأطراف المختلفة «مؤسسات المجتمع المدني والناشطون»، بالمساهمة مع الأطراف ذات العلاقة في إحداث التغيير والتحسين في منظومة النزاهة لتفادي أوجه القصور التي يُظهرها المقياس وبما يسهل تحديد الجهة أو المجال وفقاً للتوصيات الخاصة بوسائل وآليات للوقاية من مخاطر الفساد.

يتقدم المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن والذي يمثل ائتلاف أمان السكرتاريا التنفيذية له بالشكر لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية والأشخاص الذين أسهموا في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا المقياس.

2 للمزيد انظر/ي مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، 2010.

مقدمة:

يعدّ مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني توصيفاً دورياً لواقع مناعة قطاع الأمن من الفساد وفرصه، ويشكل المقياس محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن مدى مناعة نظام النزاهة في قطاع الأمن.
يتبع التحليل المرافق لنتائج المؤشرات توصيف الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحددات والمعوقات) ومن ثمّ يتمّ استخلاص التوصيات التي تسهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة المسؤولين ذوي العلاقة لتبني مبادرات وتحديد التدخلات والنشاطات والأولويات وخطط تنفيذ للاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الحوكمة بشكل عام والنزاهة ومكافحة الفساد في قطاع الأمن بشكل خاص.

المرجعية القانونية والمؤسسية لقطاع الأمن في فلسطين

- الإطار القانوني لقوى الأمن في دولة فلسطين

حدد القانون الأساسي الفلسطيني دور الأطراف المسؤولة عن إدارة قطاع الأمن، إذ منح رئيس السلطة الوطنية منصب القائد الأعلى لقوات الأمن الفلسطينية دون أن يوضح ما يترتب على ذلك من مهام أو صلاحيات لتنفيذها بشكل محدود عندما حدد مهام الرئيس في المواد (40-45)، وأعطى لمجلس الوزراء مسؤولية إدارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأمنية المسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي. وعملياً حددت بعض قوانين ومراسيم إنشاء بعضها جهة الإشراف عليها من قبل الرئيس مثل جهاز المخابرات العامة.

وعرَّف القانون الأساسي قوات الأمن والشرطة بأنّها قوة نظامية مسلحة تنحصر وظيفتها بالدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع وحفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة في حدود القانون وباحترام كامل الحقوق والحريات[3].
ومن التشريعات الخاصة بقوى الأمن:

- قانون الخدمة في قوى الأمن رقم (8) لسنة 2005 الذي حدد الأجهزة الأمنية في ثلاث قوى رئيسية هي: قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الفلسطيني، وقوى الأمن الداخلي، والمخابرات العامة. ونصّ القانون على العديد من الأحكام التي تنظم إدارة عمل الأجهزة الأمنية، مثل تحديد حقوق منتسبي قوى الأمن وواجباتهم، والأعمال التي يُحظر على الضباط والأفراد ممارستها، وإجراءات التعيين والترقية، ومدة شغل رئيس الجهاز للمنصب وغيرها.

- قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005 حدد اختصاص المخابرات العامة ومدة شغل رئيس المخابرات لمنصبه، والأعمال التي يُحظر على أفراد المخابرات ممارستها وطريقة إقرار الموازنة الخاصة بالمخابرات، ومنح القانون المجلس التشريعي بشكل واضح إمكانية مساءلة رئيس المخابرات عبر اللجان المختصة، ونصَّ على إخضاع موازنة المخابرات لرقابة المجلس التشريعية، وذلك بالنصّ على تشكيل لجنة لدراسة موازنة المخابرات، وأتبعه لسلطة وإشراف الرئيس.

- قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998 الذي نظم اختصاصاته واعتبر مدير الجهاز مسؤولاً أمام وزير الداخلية (مجلس الوزراء).

- القرار بقانون بشأن الأمن الوقائي رقم (11) لسنة 2007 الذي نصّ على اعتبار مديرية الأمن الوقائي إدارة نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي وحدد صلاحياتها واختصاصاتها، وبيّن طريقة تعيين مدير عامٍ الجهاز ونائبه ومساعديه، ورغم أنّ القانون المذكور فرض على وزير الداخلية تقديم تقرير حول أعمال الجهاز لكلٍّ من رئيس السلطة الوطنية ورئيس الوزراء، إلّا أنّ القانون الأساسي حدد بشكل حاسم التبعية لمجلس الوزراء عبر وزير الداخلية، وحدد مساءلة الوزراء بما فيهم وزير الداخلية أمام المجلس التشريعي بمنحه الثقة أو حجبها عنه وحقّ مساءلته وتقديم التقارير له ولجانه.

- القرار بقانون بشأن الضابطة الجمركية رقم (2) لسنة 2016 الذي نصّ على اعتبار الضابطة الجمركية إدارة نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي وحدد صلاحياتها واختصاصاتها، ومنحها صفة الضابطة القضائية، وأتبعها لمجلس الوزراء.

---

3 المادة (80) من القانون الأساسي المعدل.

- القرار بقانون بشأن الشرطة رقم (23) لسنة 2017، نظم هذا القرار بقانون شؤون وعمل الشرطة، وصلاحياتها واختصاصاتها، وبين طريقة تعيين مدير عام الجهاز ونائبه ومساعديه، وأتبعه لمجلس الوزراء من خلال وزير الداخلية. وقد جاء تعيين مدير عام الشرطة مخالفاً لقانون الخدمة في قوى الأمن رقم (8) لسنة 2005 الذي جعله من صلاحية وزير الداخلية، فيما ينصّ القرار بقانون على أنّ تعيين مدير عام الشرطة يتمّ بقرار من الرئيس.

- القرار بقانون بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن رقم (2) لسنة 2018. نظم القرار بقانون تشكيل مجلس هيئة قضاء قوى الأمن، ونظم عمل القضاء العسكري واختصاصاته والمحاكم العسكرية ودرجاتها، كما نظم عمل النيابة العسكرية.

- قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم (16) لسنة 2004، وينطبق على أفراد قوى الأمن البالغين من العمر 45 سنة فما فوق عند إصداره، ومنح العاملين حوافز تشجيعية للتقاعد، إلى جانب قانون التقاعد رقم (7) لسنة 2005 وتعديلاته الذي يمكّن العاملين في قوى الأمن من الحصول على تقاعد مبكر.

- كما أخضع القانون المعدل لهيئة الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 (قانون مكافحة الفساد) كافة العاملين المدرجين في التشكيلات المدنية والعسكرية لأحكام القانون. فضلاً عن خضوعهم لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.

- أما القوانين والأنظمة المالية فهي قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية، وقانون الموازنة السنوي، والقرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته (الذي ينطبق على المشتريات الخاصة بالمؤسسة الأمنية، باستثناء المشتريات ذات الطبيعة الأمنية الحساسة)، والنظام المالي للسلطة الوطنية. وعلى الرغم من عدم إشارتها بشكل واضح إلى الأجهزة الأمنية فإنّ كل تلك القوانين والأنظمة تنطبق على الأجهزة الأمنية كونها مؤسسات عامة ينطبق عليها ما ينطبق على المؤسسات المدنية باستثناء ما ورد في قانون المخابرات من خصوصيات[4] في بعض الجوانب المالية.

ونظمت بعض المراسيم الرئاسية بعض الجوانب الخاصة بقوى الأمن، منها المرسوم رقم (33) لسنة 2007 بشأن إعادة تنظيم مالية ورواتب العاملين في قوى الأمن، والقرار رقم (288) لسنة 2007 بشأن تشكيل لجان لملاءمة منتسبي قوى الأمن لشروط التأهيل، والمراسيم الخاصة بتشكيل وحلّ مجلس الأمن القومي، والمرسوم الرئاسي رقم (12) لسنة 2002 بإلحاق قوات الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني بوزارة الداخلية.

- الإطار المؤسسي لقطاع الأمن

تتألف قوى الأمن الفلسطينية من الأجهزة الأمنية التالية:

- قوات الأمن الوطني: وهي «هيئة عسكرية نظامية» تمثل المقابل البديهي للجيش في الدول المستقلة، وتضمّ الشرطة البحرية والجوية وعدداً من الكتائب العسكرية المنتشرة في مناطق السيطرة الفلسطينية، تؤدي وظائفها تحت قيادة قائد الأمن الوطني. ولا يوجد نصّ قانوني ينظم صلاحيات ومهام الأمن الوطني، إلّا أنّها تقوم عملياً بمساعدة الأجهزة الأمنية الأخرى في حفظ الأمن والنظام العام.

- جهاز الاستخبارات العسكرية: أُنشئت الاستخبارات العسكرية عام 1994، وتعتبر أحد أركان المنظومة الأمنية الفلسطينية، وهي ضابطة عدلية لقوات الأمن الفلسطيني استناداً إلى قرار وزير الداخلية رقم (707) الصادر بتاريخ 2007/8/17، ويرتبط مدير عام الاستخبارات بوزير الداخلية[5]. كما صدر في العام 2014 القرار الرئاسي رقم (34) الذي منح الاستخبارات العسكرية صفة الضابطة القضائية.

- الحرس الرئاسي: جهاز عسكري تشكل من مجموعة من الضباط المندرجين إدارياً تحت مسمى مرافق الرئيس، بعد عودة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى أرض الوطن، وتطوّرَ الجهاز بعد تولي الرئيس محمود عباس مقاليدَ السلطة حتى أصبح يضمُ وحدات عسكرية تعمل على مساندة قوى الأمن الأخرى في أداء مهامها بضبط الوضع الأمني، ويقوم الجهاز بحماية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومقراته والمسؤولين الكبار، وتأمين الحماية للوفود الرسمية التي تزور الأراضي

4 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية. 2008. ص 4.
5 موقع الاستخبارات الإلكتروني http://www.pmi.pna.psl/.

الفلسطينية[6]. لا يوجد قانون خاص ينظم أعمال الحرس الرئاسي وعلاقاته ومن غير الواضح لمن يقدم تقاريره.

- قوى الأمن الداخلي: وهي هيئة أمنية نظامية تضمّ الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني[7] والضابطة الجمركية[8] تؤدي وظائفها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي، الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها[9]. ومن الناحية العملية لا وجود لمؤسسة موحدة للأمن الداخلي تعمل بقيادة واحدة تتبع وزير الداخلية بل هناك أربعة أجهزة تتصل بالوزير كلّ على حدة.

- المخابرات العامة: وهي هيئة أمنية نظامية تتبع رئيس السلطة، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصها برئاسة رئيس المخابرات وتحت قيادته، وهو المخوّل بإصدار القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها[10]. وتعتبر المخابرات العامة جهازَ استخباراتٍ خارجياً يقتصر نشاطها في الداخل على متابعة أو استكمال إجراءات أو نشاطات بدأتها في الخارج[11]، وتختص باتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الأعمال التي قد تعرّض أمن فلسطين للخطر، والكشف عن الأخطار التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب.

- الهيئات المساندة: هناك عددٌ من الهيئات والمؤسسات التي تقدم الدعم والمساندة للأجهزة الأمنية ويتبع بعضها لرئيس السلطة والبعض الآخر لوزير الداخلية، وأهم هذه الهيئات (1) هيئة التنظيم والإدارة، و(2) هيئة الإمداد والتجهيز، و(3) الإدارة المالية المركزية «العسكرية»، و(4) الخدمات الطبية العسكرية، و(5) التوجيه السياسي، و(6) هيئة التدريب العسكري، وتفتقر غالبية هذه الهيئات إلى سند قانوني ينظم أعمالها ويحدد اختصاصاتها.

---

6 موقع الحرس الرئاسي الإلكتروني http://spg.ps/ar.
7 المادة (3) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005.
8 المادة (1) من القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضابطة الجمركية.
9 المادة (10) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005.
10 المادة (13) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية.
11 المادة (8) من قانون المخابرات العامة.

المنهجية:

أولاً: اعتماد مؤشرات لمقياس النزاهة في قطاع الأمن

• اعتمد فريق العمل المكون من خبراء محليين وطاقم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، عدداً من المؤشرات من المراجع المحلية والدولية ذات العلاقة في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد المسنودة من بعض الأحكام الموجودة في التشريعات الفلسطينية. إضافة إلى مواءمة بعض المؤشرات الدولية (مؤشرات منظمة الشفافية الدولية وفرعها في المملكة المتحدة حول «المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع»، إضافة إلى اختيار عدد من المؤشرات من مقياس النزاهة الفلسطيني الذي طوّره ائتلاف أمان). اعتمد الفريق 100 درجة لكلّ مؤشّر بحيث يحصل المؤشر على علامات ما بين صفر و100 وفقاً لآلية احتساب وضعت لكلّ مؤشر[12]. وقد تمّت مراجعة المؤشرات بعد التقرير الأول من قبل خبراء المنتدى، إذ تمّ إجراء بعض التطويرات على المقياس كما هو موضح في الملحق رقم (3).

ثانياً: جمع المعلومات الضرورية ذات العلاقة بالمؤشرات من مصادر متنوعة

تمّ الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر مُتابعة لحوكمة قطاع الأمن وأخرى ناشطة في مجال مكافحة الفساد في فلسطين للحفاظ على دقة وصدقية كلّ مؤشر، ومن أبرز تلك المصادر:

1) مصادر الدولة الرسمية، كمجلس الوزراء وأجهزة الأمن والهيئات العسكرية وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية ومجلس الشراء العام.
2) مقابلات مع مسؤولين وأخرى مع خبراء في قطاع الأمن في فلسطين.
3) المعلومات المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الرقابة على قطاع الأمن.
4) استطلاعات الرأي العام الفلسطيني.

ثالثاً: تحديد القيمة الرقمية للمقياس والمقاييس الفرعية

توجد للمقياس قيمة رقمية رئيسية واحدة تعبر عن فعالية نظام النزاهة في قطاع الأمن للفترة قيد البحث. بيد أنّ له أيضاً ثمانين مؤشراً بثمانين رقماً يعبر كلٌّ منها عن وضع كلٍّ مؤشر على حدة. كما تمّ اعتماد مقاييس فرعية تسهم في فهم أوسع لنظام النزاهة في قطاع الأمن بمجالاته وقطاعاته وأركانه. إذ تمّ اعتماد خمسة مجالات ذات تأثير في عمل قطاع الأمن هي (1) الإرادة السياسية، و(2) موازنة قطاع الأمن، و(3) المشتريات والعطاءات، و(4) التعيين وسلوك العاملين، و(5) الأجهزة الاستخبارية (المخابرات العامة والأمن الوقائي). يتضمن مجال الإرادة السياسية 22 مؤشراً، ومجال موازنة قطاع الأمن 11 مؤشراً، ويشمل مجال المشتريات والعطاءات 21 مؤشراً، كما يحتوي مجال التعيين وسلوك العاملين على 19 مؤشراً، فيما يضم مجال الأجهزة الاستخبارية 7 مؤشرات.

جدول رقم (1) مجالات قطاع الأمن

المجال	عدد المؤشرات	الوزن النسبي لكلّ مجال
الإرادة السياسية	22	%27.50
موازنة قطاع الأمن	11	%13.75
المشتريات والعطاءات	21	%26.25
التعيين وسلوك العاملين	19	%23.75
الأجهزة الاستخبارية	7	%8.75
المجموع	80	%100

12 انظر/ي الملحق رقم (1) الخاص بقائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس النزاهة في قطاع الأمن.

يظهر الشكل رقم (1) أنّ مؤشرات مجال الإرادة السياسية حصلت على 28% من وزن المقياس، مقابل 26% لمؤشرات مجال المشتريات والعطاءات، فيما حصلت مؤشرات مجال التعيين وسلوك العاملين على 24% من وزن المقياس، ومؤشرات موازنة قطاع الأمن على (14%)، تليها المؤشرات المتعلقة بالأجهزة الاستخبارية بـ (9%).

شكل رقم (1) توزيع أوزان المقياس حسب المجالات

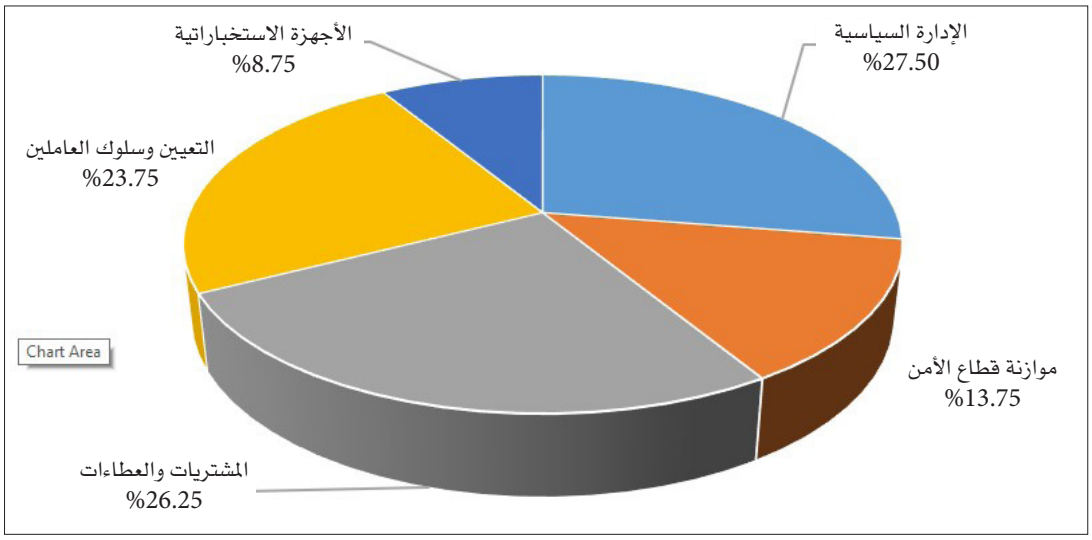

كما تُقسّم المؤشراتُ الثمانون إلى قطاعيْن، مؤشرات تتعلق بالتشريعات والسياسات، وأخرى تُعبّر عن الممارسات. وكما يظهر جدول رقم (2) فقد بلغ عدد مؤشرات التشريعات 17 مؤشراً، ومؤشرات الممارسات 63 مؤشراً.

جدول رقم (2): قطاعا التشريعات والممارسات

القطاعات	عدد المؤشرات	النسبة
تشريعات	17	%21.25
ممارسات	63	%78.75

يشير الشكل رقم (2) إلى أنّ الوزن المعطى لمؤشرات التشريعات بلغ (21.25%) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات والذي بلغ (78.75%)، ويأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات

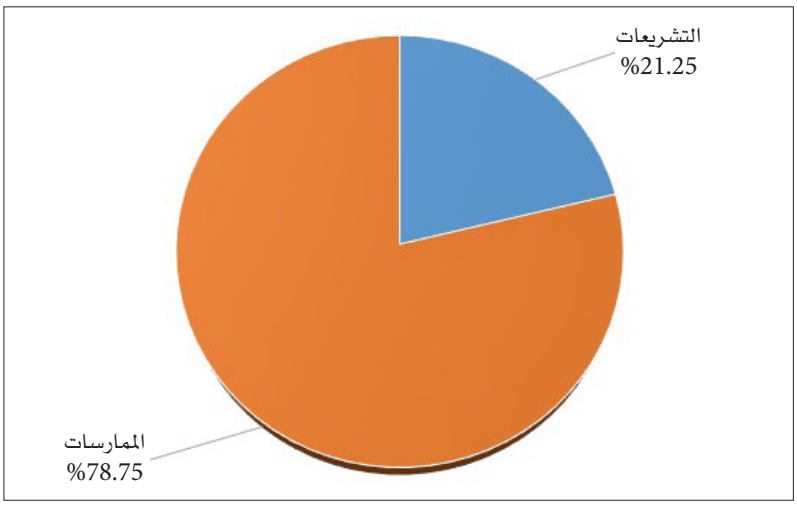

فيما تُقسّمُ المؤشراتُ الثمانون إلى ثلاثة أركان، هي مؤشرات تتعلق بمبادئ الشفافية، ومؤشرات تتعلق بنظم المساءلة وأخرى تتعلق بقيم النزاهة. وكما يظهر جدول رقم (3) فقد بلغ عدد المؤشرات الدالّة على الشفافية 24 مؤشراً، مقابل 36 مؤشراً دالاً على المساءلة، فيما بلغ عدد المؤشرات الدالّة على النزاهة 20 مؤشراً.

جدول رقم (3) أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن

الركن	عدد المؤشرات	النسبة
الشفافية	24	%30
المساءلة	36	%45
النزاهة	20	%25

يشير الشكل رقم (3) إلى أنّ الوزن المعطى لمؤشرات الشفافية هو (30%) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات المساءلة (45%) و(25%) للمؤشرات الخاصة بالنزاهة.

شكل رقم (3): توزيع أوزان المقياس حسب أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن

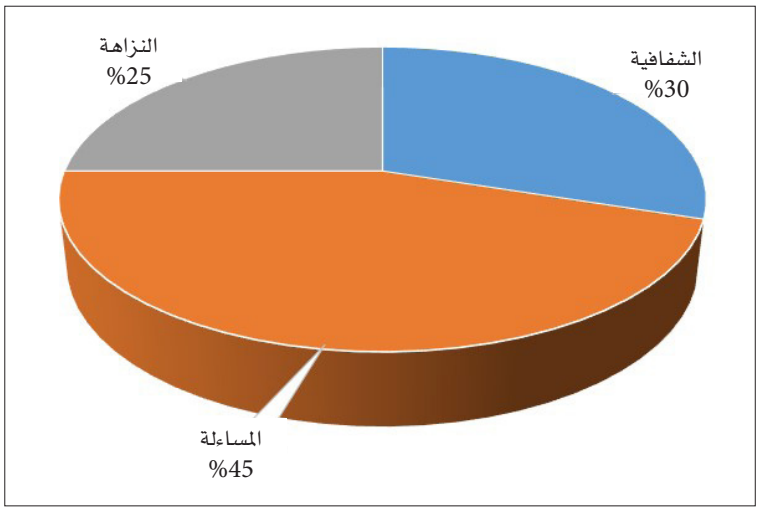

توزين (احتساب الدرجة) المؤشرات

تشير مراجعة علامات المؤشرات إلى وقوعها بين (0) إلى (100)، ما يعني أنّ عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بقياس الجوانب المختلفة لمقياس النزاهة في قطاع الأمن. بناءً على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى مساهمة المؤشر في قياس فعالية نظام النزاهة. هذه المراجعة أدّت إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (4) أدناه. إذ تمّ تحديد 6 درجات وتمّ اعتماد لون لكلّ مجموعة.

جدول رقم (4): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن

الرمز	الدرجة الأقل	الدرجة الأعلى	التصنيف
	81	100	متقدم جداً
	66	80	متقدم
	51	65	متوسط
	36	50	منخفض
	21	35	منخفض جداً
	00	20	حرج

(1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني التقرير الثالث (2022)

تظهر نتائج مقياس النزاهة في قطاع الأمن للعام 2022 الملامح الرئيسية التالية:

أ. حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن[13] في الفترة التي تغطي 2022/1/1–2022/12/31 على «تصنيف متوسط» من حيث المخاطر التي قد يستغلها الفاسدون (61 علامة من أصل 100 علامة)، وهذه العلامة تدلّ على أنّ نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني ما زال مقلقاً نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً على أعماله خلال العام 2022 وبشكل عام ما زال متوسطاً، رغم ارتفاعه 6 علامات.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة في قطاع الأمن في هذه الفترة:

- استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي وشلّ الرقابة البرلمانية بما فيها الرقابة على أجهزة الأمن ومناقشة السياسات الأمنية، والمصادقة على الموازنة العامة بما فيها موازنة قطاع الأمن والرقابة على صرف المال العام وفقاً للحساب الختامي.
- عدم وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- استمرار عدم إقرار تشريع وممارسة حقّ الوصول للمعلومات العامة والوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- ضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية.
- قلّة التفاصيل والمعلومات عن مراحل إعداد موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها، وضعف توفّر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب وأثناء تنفيذها.
- عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.
- قيام الحكومة بنشر قانون الموازنة العامة دون تفاصيل تتعلق بقطاع الأمن لعام 2022.

فيما كانت أبرز المؤشرات الإيجابية على نظام النزاهة في قطاع الأمن:

- وجود مدوّنة قواعد السلوك، التي يتمّ تعميمها على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.
- وجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، ووجود دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- التشريعات الخاصة بالمشتريات توجه المسؤولين لتجنب القضايا المتعلقة بالفساد، ويخضع لها المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية مقبولة، وجهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم اعتراضات أو شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد، ويتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقود المبرمة مع الموردين على نحو كافٍ، إضافة إلى كون العقوبات الواردة في القانون واضحة بشأن معاقبة أيّ مورّد ارتكب فعل فساد.

ب. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «حرج» (0–20): حصل اثنا عشر مؤشراً (15%) على تصنيف حرج، وتعلّقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية هي:

(1) فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
(2) السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
(3) يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
(4) المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
(5) تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
(6) تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.

13 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تمّ جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة

(7) يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
(8) لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
(9) يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
(10) يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
(11) توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
(12) يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

ت. طبيعة المؤشرات التي حازت على تصنيف «منخفض جداً» (21–35): حصل مؤشّران (2.5%) على علامات متدنية جداً تتعلق بالموضوعات التالية:
(1) اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.
(2) العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.

ث. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «منخفض» (36–50): حصل سبعة وعشرون مؤشراً (33.75%) من مجموع المؤشرات) على علامة منخفضة، تعلقت بالموضوعات التالية:
(1) توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
(2) مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
(3) تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعّال في قطاع الأمن.
(4) تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
(5) تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
(6) تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
(7) تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
(8) يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
(9) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.
(10) تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.
(11) يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
(12) يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
(13) توجد تشريعات تغطّي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
(14) توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
(15) يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
(16) تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
(17) يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.
(18) تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.
(19) يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
(20) يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
(21) يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
(22) توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
(23) نتائج المحاكمات متاحة للعامة.
(24) الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.
(25) هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.
(26) نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).
(27) يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

ج. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (51–65): حصل مؤشران (2.5%) من مجموع المؤشرات الثمانين على «تصنيف متوسط» تعلقا بالموضوعات التالية:
(1) الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.
(2) التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.

ح. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم»(66–80): حصل أربعة عشر مؤشراً (17.5%) من مجموع المؤشرات الثمانين على «تصنيف متقدم» تعلقت بالموضوعات التالية:

(1) ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدّثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
(2) توجد أدلّة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.
(3) مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
(4) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.
(5) توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعّالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
(6) يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.
(7) تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
(8) تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
(9) يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.
(10) يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.
(11) تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
(12) يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
(13) يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.
(14) فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

خ. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم جداً» (81–100): حصل ثلاثة وعشرون مؤشراً (28.75%) على «تصنيف متقدم جداً»، وتتعلق هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

(1) توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
(2) توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
(3) تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
(4) توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
(5) تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
(6) توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
(7) تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
(8) جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
(9) الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
(10) يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح.
(11) توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردّين وتصميم مواصفات العطاء.
(12) توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
(13) يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
(14) هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
(15) آليات شكاوى للشركات تتسمّ بالفعالية والاستخدام المنتظم.
(16) العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
(17) يتلقّى الموظفون رواتبهم في موعدها.
(18) نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
(19) يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
(20) توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
(21) هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضدّ أيّ أعمال انتقامية.

(22) توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
(23) يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشرات الثمانين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كلّ المؤشرات. ففي حين حصل ثلاثة وعشرون مؤشراً على علامة (100) وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر، حصل اثنا عشر مؤشراً على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر. كما أنّ واحداً وأربعين مؤشراً (أي 51.25% من مجمل المؤشرات) حازت على علامة ضمن تصنيفات (حرج أو منخفض جداً أو منخفض أي على علامة 50 فأقل). في المقابل حصل 39 مؤشراً (أي 48.75% من مجمل المؤشرات) على علامات ضمن تصنيف (متوسط ومتقدم ومتقدم جداً).
يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، والمقاييس الفرعية، والتصنيفات التي حصلت عليها ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كلّ مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول رقم (5): مؤشرات المقياس حسب المجالات والقطاعات والأركان والتصنيفات التي حصلت عليها في القراءة الثالثة

الرقم	المؤشرات	المجالات	القطاعات	أركان نظام النزاهة	التصنيف
1	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
2	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
3	السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
4	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
5	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
6	يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
7	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
8	تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
9	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	حرج
10	اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	منخفض جداً
11	ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	متقدم
12	توجد أدلّة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	متقدم
13	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	منخفض

14	تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعّال في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	التشريعات	النزاهة	منخفض
15	تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقا للجدول الزمني المحدد.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
16	تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
17	تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
18	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	متقدم
19	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	متوسط
20	تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
21	يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
22	تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
23	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	ميزانيات قطاع الأمن	التشريعات	الشفافية	متقدم جداً
24	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	متقدم
25	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	حرج
26	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	حرج
27	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
28	يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	حرج
29	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
30	توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعّالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	متقدم
31	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	منخفض
32	يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
33	تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
34	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	الشفافية	منخفض
35	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	النزاهة	متقدم جداً
36	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً

37	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم
38	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
39	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
40	توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
41	يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
42	تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيّدة بوضوح.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	النزاهة	متقدم
43	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	النزاهة	متقدم
44	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
45	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموزّدين وتصميم مواصفات العطاء.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
46	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
47	تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
48	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	حرج
49	يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
50	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
51	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
52	التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متوسط
53	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
54	يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	منخفض
55	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
56	يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
57	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم
58	يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض

59	يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
60	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
61	نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
62	يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	متقدم جداً
63	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	النزاهة	متقدم
64	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم
65	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
66	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضدّ أيّ أعمال انتقامية.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	النزاهة	متقدم جداً
67	يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم
8	توجد مدوّنة لقواعد السلوك.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
69	يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
70	يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	منخفض جداً
72	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	الشفافية	منخفض
73	نتائج المحاكمات متاحة للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
74	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	المساءلة	حرج
5	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	المساءلة	متقدم
76	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	منخفض
77	هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	منخفض
78	يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	حرج
79	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	الشفافية	منخفض
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	الأجهزة الاستخباراتية	التشريعات	الشفافية	منخفض

النتائج حسب التصنيفات

يقسم التقرير المقياس إلى ثلاثة تصنيفات حسب مجالات النزاهة في قطاع الأمن، وحسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، والتصنيف الثالث حسب أركان نظام النزاهة.

نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن:

تظهر نتائج مجالات النزاهة، في الجدول رقم (6) أدناه، تفاوت تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن. فقد حصل كلٌّ من مجال المشتريات والعطاءات ومجال التعيين وسلوك العاملين، على تصنيف متقدم، فيما حصل مجال موازنة قطاع الأمن على تصنيف منخفض. وحصل مجال الإرادة السياسية ومجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية على تصنيف منخفض جداً. يظهر الجدول رقم (6) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كلّ مجال.

جدول رقم (6): متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكلّ مجال	متوسط علامة كلّ مجال
	الإرادة السياسية	22	22-1	%27.50	46
	موازنة قطاع الأمن	11	33-23	%13.75	50
	المشتريات والعطاءات	21	54 -34	%26.25	78
	التعيين وسلوك العاملين	19	73 -55	%23.75	73
	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	7	68 -52	%8.75	38
	المتوسط	80	80-1	%100	61

يظهر الشكل أدناه أنّ ترتيب مجالات النزاهة في قطاع الأمن جاء كما يلي: مجال المشتريات والعطاءات، يليه التعيين وسلوك العاملين في قطاع الأمن، ومن ثمّ موازنة قطاع الأمن، ورابعاً الإرادة السياسية، وأخيراً مراقبة الأجهزة الاستخبارية.

شكل رقم (4): تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن

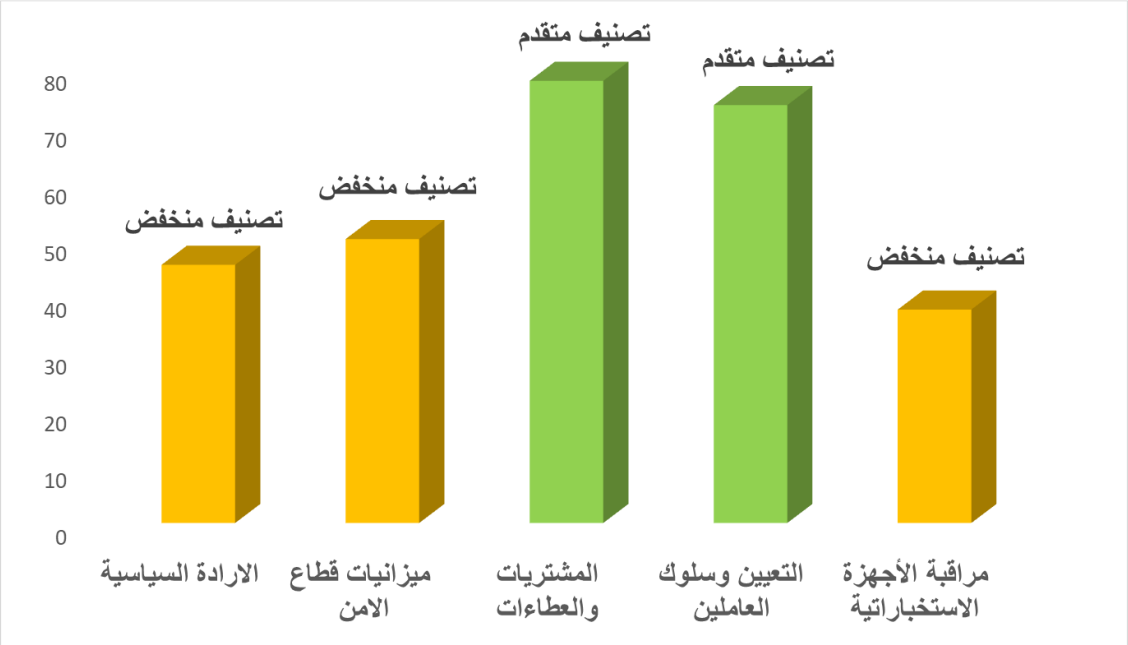

1. المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية

يشير الشكل رقم (4) أعلاه إلى أنّ المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية حصل على تصنيف منخفض (36–50)، بسبب حصول مؤشرَيْن من المؤشرات السبعة المكونة لهذا المجال على تصنيف حرج (0–20) وهي:

- وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

فيما حصلت أربعة مؤشرات على تنصيف منخفض (36–50) وهي الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور، ووجود محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات، ونسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي)، ووجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

2. المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية

يعود انخفاض تصنيف المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية إلى حصول ستة مؤشرات من أصل اثنين وعشرين مؤشراً على علامات تأتي ضمن تصنيف حرج وجميعها تقع ضمن قطاع الممارسات، مقابل خمسة منها تأتي في ركن المساءلة وآخر في ركن الشفافية.

ستة من المؤشرات السبعة تتعلق بعمل المجلس التشريعي، بكونه إحدى المؤسسات الرقابية الأساسية، وحصلت تلك المؤشرات على هذا التصنيف بسبب تعطّل عمل المجلس التشريعي وهي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد.

حصل مؤشر واحد على تصنيف منخفض جداً وهو المؤشر رقم (10) المتعلق باطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية، فيما حصلت ثمانية مؤشرات على تصنيف منخفض (36–50) وهذه المؤشرات هي: توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين، ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن، وتنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد، وتتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن، وتتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية، وتتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، ويتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.

حصل مؤشر واحد على تصنيف متوسط وهو المؤشر رقم (19): الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد. كما حصلت ثلاثة مؤشرات على «تصنيف متقدم» وهي: ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، وتوجد أدلّة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني، ومدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.

بينما حصل ثلاثة مؤشرات في هذا المجال «الإرادة السياسية» على تصنيف متقدم جداً (81–100) هي: توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية، وتوجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي –وهذان المؤشران يأتيان ضمن تصيف قطاع التشريعات– والمؤشر الثالث هو: تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.

3. المقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن

يرجع انخفاض علامة المجال الخاص بموازنة قطاع الأمن إلى حصول سبعة مؤشرات من أصل أحد عشر مؤشراً على علامات منخفضة جميعها تأتي ضمن قطاع الممارسات؛ إذ حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف «حرج»، هي: يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997، ولدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات، ويتمّ الكشف عن

الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف «منخفض» هي: موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، ويتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، ويقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.

فيما حصل مؤشّران على تصنيف «متقدم»، هما: تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف، وتوجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها، كما حاز مؤشران على تصنيف «متقدم جداً» هما: توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.

4. المقياس الفرعي لمجال التعيين والسلوك

يظهر الشكل رقم (4) أعلاه أنّ مجال التعيين والسلوك حاز على تصنيف «متقدم»؛ إذ حصلت سبعة مؤشرات من 19 مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً» (خمسة من المؤشرات السبعة تتعلق بركن النزاهة وواحد بركن الشفافية وآخر بركن المساءلة)، وهي:

- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

فيما حصلت خمسة مؤشرات على «تصنيف متقدم» هي: يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية، ويشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريّين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير، وتلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة، ويتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات، ويتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

حازت ستة مؤشرات على «تصنيف منخفض»، وهي:

- تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.
- يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتمّ نشر حجم رواتب الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامة.

وحاز مؤشر واحد على «تصنيف منخفض جداً» وهو المؤشر رقم (71): العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.

5. مجال المشتريات والعطاءات

يُظهر الجدول رقم (6) حصول مجال المشتريات والعطاءات في قطاع الأمن على العلامة الأعلى مقارنة ببقية المجالات، وقد حاز على تصنيف «متقدم»؛ إذ حصل أحد عشر مؤشراً (52% من مجمل مؤشرات هذا المجال) على تصنيف «متقدم جداً» (81–100) من إجمالي واحد وعشرين مؤشراً (كما أنّ عشرة من المؤشرات الأحد عشر التي حازت على تصنيف متقدم جداً هي من مؤشرات ركن المساءلة، أما المؤشر الحادي عشر فهو من ركن النزاهة). ومن تلك المؤشرات ستة تصنّف ضمن قطاع التشريعات وهي:

- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- خضوع المسؤولين المعنيين بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركين في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.

كما تأتي منها خمسة مؤشرات ضمن قطاع الممارسات هي:

- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص المورّدين وتصميم مواصفات العطاء.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظَم.

في المقابل حصل المؤشر رقم (48) المتعلق بإصدار المسؤولين بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز على «تصنيف حرج». فيما حازت ثلاثة مؤشرات على «تصنيف متقدم» وهي:

- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوّغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.

فيما حصلت خمسة مؤشرات (أي 24% من إجمالي مؤشرات مجال المشتريات والعطاءات) على «تصنيف منخفض»؛ جميعها من ركن الشفافية وهي:

- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
- توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
- يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.

وحصل مؤشر واحد على تقييم متوسط وهو: التقدّم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.

تأثير علامات مؤشرات التشريعات على تصنيف المقاييس الفرعية لمجالات قطاع الأمن

اللافت للنظر أنّ علامات المقياس الفرعي لمجالات قطاع الأمن تختلف بشكل ملحوظ بين مؤشرات التشريعات وتلك المتعلقة بالممارسات كما يشير الشكل رقم (5) أدناه. إذ ترتفع علامة مؤشرات التشريعات في مجال الإرادة السياسية بمقدار 46 نقطة مقارنة بعلامة مؤشرات الممارسات (75 مقابل 29)، وبمقدار 55 نقطة بين علامة مؤشرات التشريعات في مجال موازنة الأمن مقارنة بمؤشرات الممارسات (100مقابل 45)، وبفارق 23 نقطة بين مؤشرات التشريعات في مجال المشتريات مقارنة بمؤشرات الممارسات (93 مقابل 70)، وبفارق 10 نقاط بين مؤشرات التشريعات في مجال التعيين وسلوك العاملين مقارنة بمؤشرات الممارسات (81 مقابل 71)، وبفارق 14 نقطة بين مؤشرات التشريعات في مجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية مقارنة بمؤشرات الممارسات (50 مقابل 36).

كما يظهر الشكل أدناه، أنّه عند تجريد مؤشرات مجال الإرادة السياسية من تلك المتعلقة بالتشريعات وقصرها على الممارسات فإنّها تحصل على «تصنيف منخفض جداً»، الأمر الذي يشير إلى ضعف كبير في الممارسات في قطاع الأمن مقارنة بوجود قواعد قانونية ضامنة للنزاهة والحوكمة في هذه المجالات.

شكل رقم (5): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن بمقارنة مؤشرات الممارسات والتشريعات

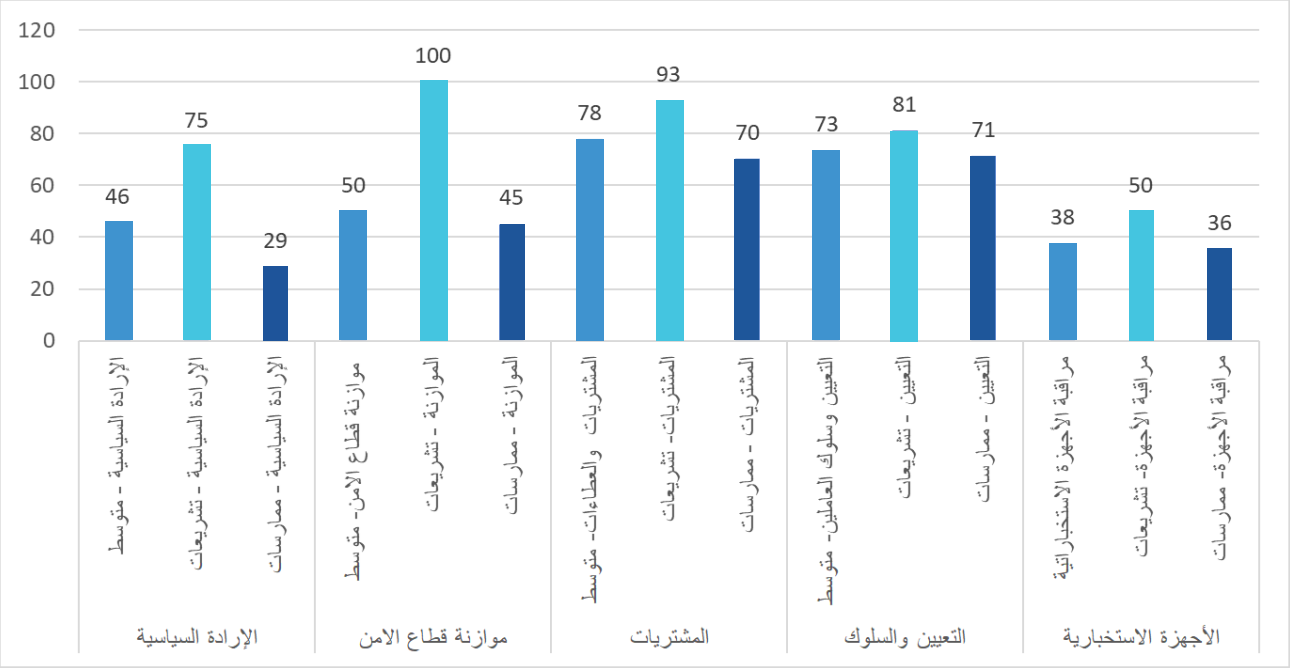

نتائج المقاييس الفرعية لقطاعيْ التشريعات والممارسات

تظهر النتائج حسب المقاييس الفرعية لقطاعيّ التشريعات والممارسات حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً» قياساً بقطاع الممارسات الذي حصل على «تصنيف متوسط». يُظهر الجدول رقم (7) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كلّ قطاع ومتوسط علامتها.

جدول رقم (7): متوسط علامات المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن
1	مؤشرات التشريعات	17	1، 4، 13، 14، 23، 34، 35، 38، 44، 46، 50، 53، 63، 65، 66، 72، 80.	%21	84
2	مؤشرات الممارسات	63	2-3، 5-12، 15-22، 24-33، 36-37، 39-43، 45، 47-49، 51-52، 54-62، 64، 67-71، 73-75، 76-79.	%79	54

حاز قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً». فقد حصل أحد عشر مؤشراً أي 65% من مجمل مؤشرات قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً» هي:

- وجود تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- وجود لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- وجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- خضوع المسؤولين المعنيين بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركين في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
- وجود عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضدّ أي أعمال انتقامية.

حاز مؤشر واحد على «تصنيف متقدم» وهو شمول نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.

في المقابل حازت خمسة مؤشرات على تصنيفات متدنية، هي مناقشة مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن، وتتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن، ووجود تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء، ووجود سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن، ووجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

تقع ثمانية مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر في قطاع التشريعات التي حصلت على «تصنيف متقدم جداً» في ركن المساءلة فيما يقع مؤشر واحد في ركن الشفافية ومؤشران في ركن النزاهة. كما تقع ثلاثة من المؤشرات الخمسة التي حصلت على تصنيفات منخفضة في ركن الشفافية فيما يقع مؤشر واحد في ركن النزاهة وآخر في ركن المساءلة. ويقع المؤشر الذي حصل على تصنيف متقدم في ركن النزاهة.

شكل رقم (6): تصنيفات قطاعيْ التشريعات والممارسات

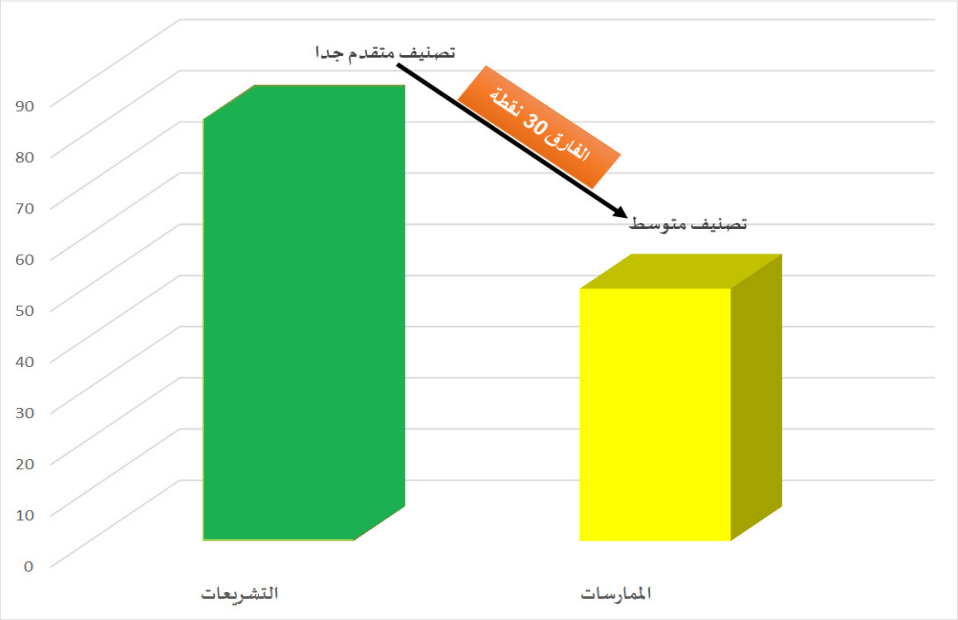

يظهر الشكل رقم (6) أنّ معدل العلامات الدالة على التشريعات يفوق المعدل الذي حصل عليه قطاع الممارسات بحوالي 30 نقطة. إذ حصل قطاع الممارسات، الذي يتكون من 63 مؤشراً، على علامة تضعه في «تصنيف متوسط». فقد حصل اثنا عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً»، في المقابل حصل اثنا عشر مؤشراً على «تصنيف حرج»، فيما حصل مؤشران على «تصنيف منخفض جداً» ومؤشران آخران على «تصنيف متوسط» و22 مؤشراً على «تصنيف منخفض»، بينما حصل ثلاثة عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم».

حاز اثنا عشر مؤشرا على «تصنيف متقدم جداً» (أي 19% من مجمل مؤشرات قطاع الممارسات) هي:

- تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص المورّدين وتصميم مواصفات العطاء.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظَم.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

في المقابل حاز اثنا عشر مؤشرا (أي 19% من مجمل مؤشرات قطاع الممارسات) على «تصنيف حرج»؛ وهذه المؤشرات هي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان

يشير الشكل رقم (7) أدناه إلى أنّ نتائج المقاييس الفرعية لأركان نظام النزاهة تظهر حصول ركن الشفافية على «تصنيف منخفض» قياسًا بركنيّ النزاهة الذي حصل على «تصنيف متقدم» والمساءلة الذي حصل على «تصنيف متوسط» بفارق عشر نقاط بينهما. ويظهر الجدول رقم (8) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كلّ ركن ومتوسط علامتها.

جدول رقم (8): متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة

الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكلّ مجال	متوسط علامة كلّ ركن
1	الشفافية	24	12-9، 24-23، 29-27، 32، 34، 41-40، 47-48، 56-55، 59-58، 62، 73-72، 80-79.	%30	49
2	المساءلة	36	8-1، 13، 22-18، 26-25، 31-30، 33، 36-39، 46-44، 54-49، 65، 75-74.	%45	63
3	النزاهة	20	17-14، 35، 43-42، 57، 61-60، 64-63، 71-66، 78-76.	%25	70
المجموع		80	80-1	%100	61

1. ركن الشفافية

حصل ركن الشفافية الذي يتكون من 24 مؤشراً على «تصنيف منخفض». حصل مؤشران على «تصنيف متقدم جداً» أحدهما في قطاع الممارسات وهو: يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة، والآخر في قطاع التشريعات وهو: توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة ودوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.

في المقابل حصلت ثلاثة مؤشرات على «تصنيف حرج» هي: (1) تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن، و(2) يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، و(3) يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.

كما حصل مؤشر واحد على «تصنيف منخفض جداً» وهو اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية. حصل خمسة عشر مؤشراً على «تصنيف منخفض»، فيما حصلت ثلاثة مؤشرات على «تصنيف متقدم» وهي: المؤشر رقم (11) المتعلق بضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، والمؤشر رقم (12) المتعلق بوجود أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني، والمؤشر رقم (24) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.

2. ركن المساءلة

حصل ركن المساءلة، الذي يحتوي على 36 مؤشراً تمثل 44% من وزن المقياس، على تصنيف متوسط. حاز خمسة عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً» -ثمانية منها تتعلق بالتشريعات- هي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردّين وتصميم مواصفات العطاء.

- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.

شكل رقم (7): تصنيفات أركان نظام النزاهة

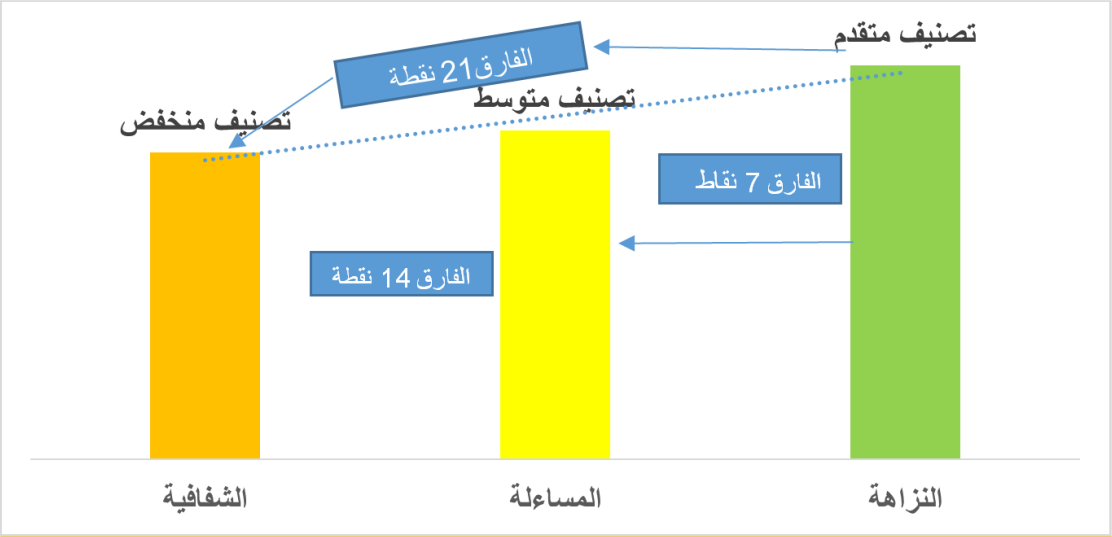

في المقابل حصلت ثمانية مؤشرات على «تصنيف حرج» جميعها تتعلق بالممارسات، وهي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).

وقد حصلت سبعة مؤشرات على تصنيف منخفض (36–50) هي:

- توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
- يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.
- الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.

كما حازت أربعة مؤشرات على «تصنيف متقدم» هي: (1) فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها، و(2) مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن، و(3) وجود وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها، و(4) يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة. إضافة إلى حصول مؤشرين على تصنيف متوسط يتعلقان بثقة الجمهور بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد والتقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.

3. ركن النزاهة

حصل ركن النزاهة، الذي يحتوي على 20 مؤشراً تمثل 25% من وزن المقياس، على «تصنيف متقدم». وقد حصلت ستة مؤشرات (أي 30% من مجمل مؤشرات ركن النزاهة) على «تصنيف متقدم جداً» وهي:

- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

في المقابل حصل مؤشر واحد على «تصنيف حرج» هو: يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال». كما حصل مؤشر واحد أيضاً على «تصنيف منخفض جداً» وهو: العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.

حازت خمسة مؤشرات (أي 25% من مجمل مؤشرات ركن النزاهة) على «تصنيف منخفض» هي:

- تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.
- تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
- تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.

كما حصلت سبعة مؤشرات على «تصنيف متقدم» هي:

- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.
- يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

تأثير علامات مؤشرات التشريعات على تصنيفات المقاييس الفرعية لأركان نظام النزاهة

وفقاً للشكل (8) أدناه، تختلف علامات المقياس الفرعي لأركان نظام النزاهة في قطاع الأمن بشكل ملحوظ بين مؤشرات التشريعات وتلك المتعلقة بالممارسات. وعند تجريد مؤشرات ركن المساءلة من تلك المتعلقة بالتشريعات وقصرها على الممارسات تنخفض علامة هذا الركن من «63 » إلى «52». ترتفع علامة مؤشرات التشريعات في ركن المساءلة بمقدار 42 نقطة مقارنة بعلامة مؤشرات الممارسات (94 مقابل 52)، وبمقدار 18 نقطة بين علامة مؤشرات التشريعات في ركن الشفافية مقارنة بمؤشرات الممارسات (67 مقابل 49). كما تنخفض علامة مؤشرات الممارسات في ركن النزاهة بمقدار 13 نقطة عن علامة مؤشرات التشريعات (81 مقابل 68).

كما يشير الجدول أدناه، فإنّ علامات المؤشرات الدالة على التشريعات في ركن الشفافية ما زالت منخفضة وتحتاج إلى المزيد من العناية والتطوير.

شكل رقم (8): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مع مقارنة مؤشرات الممارسات والتشريعات

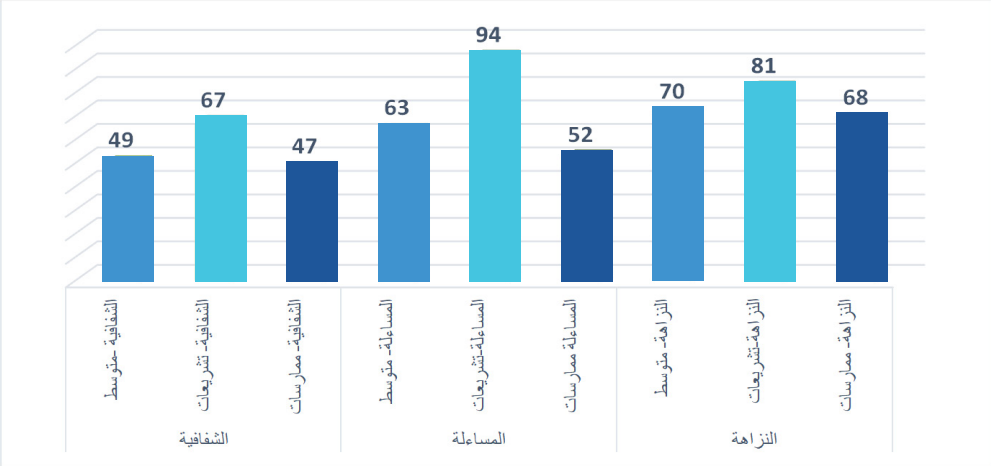

علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية

تظهر العلامة الكلية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن ارتفاعاً بمقدار 8 درجات، عند عدم احتساب نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية (المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي على قطاع الأمن، وإقرار الموازنة العامة والمعلومات الخاصة بها)، التي ليست من عمل الأجهزة الأمنية بقدر ما هي ضامن لسلامة نظام النزاهة في قطاع الأمن. ففي الوقت الذي حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن على 61 علامة من 100 علامة عند احتساب علامات المؤشرات الثمانين، حصل ذات المقياس دون نتائج المؤشرات المتعلقة بغياب دور المجلس التشريعي وضعف شفافية الموازنة العامة على 69 من 100 علامة أي بفارق ثماني نقاط (تصنيف متقدم).

من الواضح أنّ غياب المجلس التشريعي بعدم إجراء الانتخابات العامة، وضعف قاعدة البيانات المتعلقة بالموازنة العامة والبيانات التفصيلية الخاصة بالمؤسسات والهيئات والمشتريات الأمنية على موقع وزارة المالية المرتبطة بمدى شفافية عمل الحكومة بشكل عام، أثرا على علامة مقياس النزاهة في قطاع الأمن. انظر/ي الجدول التالي:

جدول رقم (9): مقارنة علامة المقياس وتصنيفاته باحتساب جميع المؤشرات الثمانين وعلامة المقياس وتصنيفاته دون احتساب المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي والموازنة العامة

	علامة المقياس	علامة المقياس بدون مؤشرات المجلس التشريعي	الفرق
العلامة الكلية	61	69	8
المجالات			
الإرادة السياسية	46	63	17
موازنة قطاع الأمن	50	75	25
المشتريات والعطاءات	78	78	--
التعيين وسلوك العاملين	73	76	3
مراقبة الأجهزة الاستخباراتية	38	38	--
القطاعات			
التشريعات	84	84	--
الممارسات	54	63	9
الأركان			
الشفافية	47	51	4
المساءلة	73	78	5
النزاهة	69	70	1

يشير الجدول أعلاه إلى أنّ علامة المجال الخاص بالإرادة السياسية ترتفع بمقدار سبع عشرة نقطة عند عدم احتساب مؤشرات البيئة الخارجية (63 علامة مقارنة بـ 46 علامة)، وكذلك ترتفع علامة المجال المتعلق بموازنة قطاع الأمن بمقدار 25 نقطة عند عدم احتساب مؤشرات البيئة الخارجية الأربعة عشر (75 علامة مقارنة ب 50 علامة) أي ينتقل هذا المجال من تصنيف منخفض إلى تصنيف متقدم.

أما فيما يتعلق بتصنيف القطاعات، فإنّ علامة قطاع الممارسات ترتفع بمقدار 9 نقاط عند وقف احتساب مؤشرات البيئة الخارجية (54 علامة إلى 63 علامة)، فيما تبقى علامة قطاع التشريعات كما هي في القراءتيْن (84).

ترتفع علامة ركن الشفافية بمقدار أربع نقاط (51 مقابل 47) وتنتقل من تصنيف منخفض إلى تصنيف متوسط عند عدم احتساب المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي، كما ترتفع علامة ركن المساءلة بمقدار 5 نقاط (78 مقابل 73) وتبقى في نفس التصنيف، وترتفع علامة ركن النزاهة بمقدار نقطة واحدة فقط (70 مقابل 69) وتبقى في نفس التصنيف المتقدم. تشير نتائج المقارنة السابقة إلى أنّ تحسناً ملموساً سيحصل على العلامة الكلية للمقياس وتصنيفاته وبشكل خاص في قطاع الممارسات ومجال موازنة الأمن وتحسن الإرادة السياسية في حال وجود المجلس التشريعي وإعماله لمهامه في الرقابة على قطاع الأمن، ما يساعد على تحسين نتائج ركنيّ الشفافية والمساءلة في قطاع الأمن.

(2) نتائج القراءات الثلاث لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني

ستتمّ مقارنة نتائج القراءة الثالثة للمقياس مع نتائج القراءات السابقة. بدءاً بمقارنة النتائج النهائية لكلٍّ من القراءات الثلاث، ثمّ استعراض التصنيفات المختلفة للمقياس في القراءات الثلاث في قسم ثانٍ، وبعدها ستتمّ المقارنة بين نتائج كافة المؤشرات في القراءات.

علامات المقياس في القراءات الثلاث

ارتفعت علامة المقياس في القراءة الثالثة إلى (61)، وهي الأعلى في القراءات الثلاثة، مقارنة بالقراءتين الأولى والثانية (56) و(55) على التوالي، ما يدل على تحسن محدود في عملية تعزيز النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني، إذ ارتفعت في القراءة الثالثة بمقدار ست نقاط عن القراءة الثانية وبقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط.

جدول رقم (10): علامات المقياس في القراءات الثلاث

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	2018	56
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	2020	55
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	2022	61

شكل رقم (8): بيان علامات المقياس في القراءات الثلاث

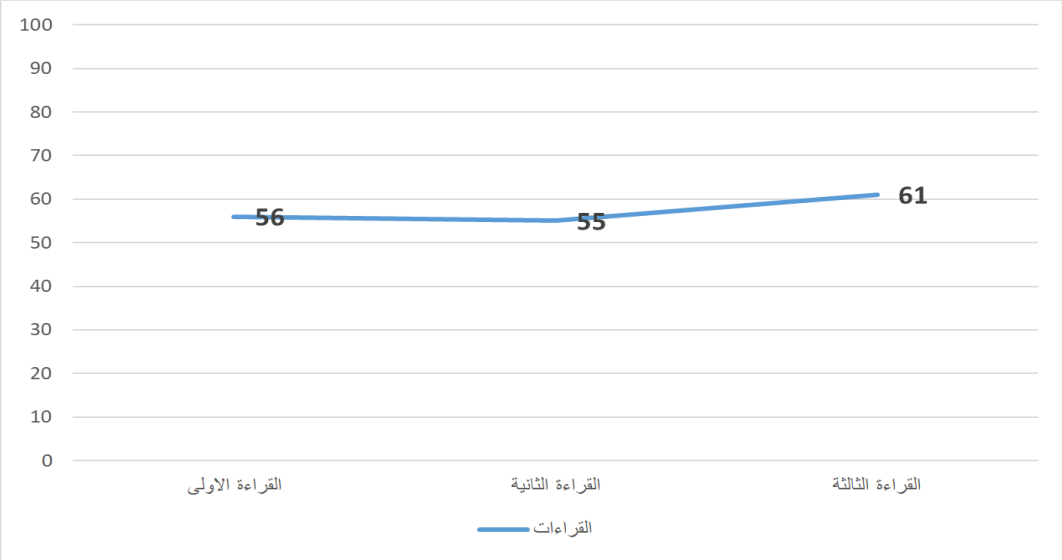

الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الثالثة والثانية والأولى

1. حافظ أربعة وخمسون مؤشراً على علاماتهم في القراءة الثالثة كما في القراءة الثانية والأولى، منها تسعة عشر مؤشراً حاز على علامة (100) في القراءات الثلاث، وست مؤشرات على علامة (75)، وأحد عشر مؤشراً على علامة (50)، وأحد عشر مؤشراً على علامة (0). وحافظ سبعة وخمسون مؤشراً في القراءة الثالثة بالمقارنة مع القراءة الثانية على ذات العلامات، فالمؤشرات التي حافظت على العلامة (100) في القراءات الثلاث هي التي تحمل الأرقام)1، 4، 23، 35–36، 38، 39، 44–46، 49–50، 53، 60–62، 65، 68–69) وهي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- تطبق التشريعات المتعلقة بمشتريات قطاع الأمن بفعالية.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردّين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

أما المؤشرات الستة (11، 18، 30، 42–43، 67) التي حافظت على العلامة (75) فهي:

- ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.

حافظ أحد عشر مؤشراً (16–17، 32، 34، 40–41، 47، 59، 72–73، 77) على العلامة (50) وهي:

- تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
- يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
- توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
- يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامة.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.

تظهر القراءة الثانية بقاء أحد عشر مؤشراً (2–3، 6–9، 25–26، 48، 74، 78) ضمن «تصنيف حرج» كما في القراءة الأولى، وحصول هذه المؤشرات على أدنى علامة في المقياس (0)، وهذه المؤشرات هي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

1. انخفضت علامة تسعة مؤشرات منها مؤشر واحد كانت علامته (100) وانخفض إلى العلامة (75) وهو المؤشر رقم (57) المتعلق بمشكلة الموظفين الوهميين، كما انخفضت في القراءة الثالثة علامة ثلاثة مؤشرات من (75) إلى (50) وهي المؤشرات رقم (14، 31، 54) الأول منها يتعلق باتباع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن، والثاني يتعلق بقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن، والثالث يتعلق بالتحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر. كما انخفضت علامة مؤشر في القراءة الثالثة من (75) إلى (56) وهو المؤشر رقم (19) المتعلق بثقة الجمهور بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.

كما انخفضت علامة المؤشر رقم (5) من (65) إلى (48) وهو متعلق بوجود رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين. إلى جانب انخفاض علامة المؤشر رقم (52) من (70) إلى (60) ويشير المؤشر إلى أنّ التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف. كما انخفضت علامة المؤشر رقم (71) من (33) إلى (32) وهو المؤشر المتمثل بامتناع العاملين في الأجهزة الأمنية عن ممارسة الواسطة والمحسوبية، إضافة إلى المؤشر رقم (76) الذي انخفضت علامته من (48) إلى (38) وهو يتعلق بقيام الأجهزة الأمنية بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.

2. ارتفعت علامات أربعة عشر مؤشراً في القراءة الثالثة، وهي المؤشرات التي تحمل الأرقام (12، 15، 20-22، 24، 27، 29، 33، 56، 58، 63، 70، 75)، وكانت كالتالي:

- المؤشر رقم (12) المتعلق بوجود أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني من العلامة (50) إلى العلامة (75).
- المؤشر رقم (15) المتعلق بانعكاس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن وتقدّم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد من العلامة (25) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (20) المتعلق بمراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، من العلامة (0) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (21) المتعلق بإجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري، من العلامة (0) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (22) المتعلق بالاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط، من العلامة (50) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (24) المتعلق بتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقا للوظائف، من العلامة (0) إلى العلامة (75).
- المؤشر رقم (27) المتعلق بإتاحة موازنة قطاع الأمن للجمهور مفصلة وواضحة قبل إقرارها، من العلامة (0) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (29) المتعلق بتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، من العلامة (25) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (33) المتعلق بالاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية، من العلامة (50) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (56) المتعلق بإتاحة قطاع الأمن للمعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، من العلامة (0) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (58) المتعلق بنشر حجم رواتب الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، من العلامة (0) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (63) المتعلق بشمول نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير، من العلامة (50) إلى العلامة (75).
- المؤشر رقم (70) المتعلق بإجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين، من العلامة (50) إلى العلامة (75).
- المؤشر رقم (75) المتعلق بفعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها، من العلامة (50) إلى العلامة (75).

جدول رقم (11): علامات المؤشرات في القراءات الثلاث

الرقم	المؤشر	العلامة في القراءة الأولى 2018	العلامة في القراءة الثانية 2020	العلامة في القراءة الثالثة 2022
1	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	100	100	100
2	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	0	0	0
3	السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	0	0	0
4	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	100	100	100

5	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	58	65	48
6	يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.	0	0	0
7	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	0	0	0
8	تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.	0	0	0
9	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	0	0	0
10	اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.	21	21	23
11	ضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	75	75	75
12	توجد أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.	50	50	75
13	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	75	50	50
14	تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	75	75	50
15	تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	25	25	50
16	تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.	50	50	50
17	تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.	50	50	50
18	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	75	75	75
19	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.	55	75	56
20	تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	0	0	50
21	يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	0	0	50
22	تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	0	50	100
23	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	100	100	100
24	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	50	0	75
25	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.	0	0	0
26	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	0	0	0
27	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	25	0	50
28	يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	50	0	0
29	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	25	25	50
30	توجد وحدة رقابة داخلية "المالية الداخلية" فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	75	75	75
31	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	75	75	50
32	يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	50	50	50
33	تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	50	50	100

34	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.	50	50	50
35	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	100	100	100
36	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	100	100	100
37	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	50	75	75
38	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	100	100	100
39	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	100	100	100
40	توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.	50	50	50
41	يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.	50	50	50
42	تتمّ الأغلبية العظمى (٪٩٠+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	75	75	75
43	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	75	75	75
44	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	100	100	100
45	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص المورّدين وتصميم مواصفات العطاء.	100	100	100
46	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.	100	100	100
47	تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	50	50	50
48	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	0	0	0
49	يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.	100	100	100
50	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	100	100	100
51	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	50	100	100
52	التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.	51	70	60
53	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.	100	100	100
54	يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.	75	75	50
55	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.	41	41	39
56	يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	50	0	50
57	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	100	100	75
58	يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	100	0	50
59	يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	50	50	50
60	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	100	100	100
61	نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.	100	100	100
62	يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	100	100	100
63	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	50	50	75
64	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	50	75	75
65	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	100	100	100
66	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.	75	100	100

67	يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	75	75	75
68	توجد مدوّنة لقواعد السلوك.	100	100	100
69	يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.	100	100	100
70	يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	50	50	75
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.	25	33	32
72	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	50	50	50
73	نتائج المحاكمات متاحة للعامة.	50	50	50
74	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	0	0	0
75	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.	50	50	75
76	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.	56	48	38
77	هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	50	50	50
78	يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	0	0	0
79	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	75	50	50
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	25	50	50

مقارنة النتائج حسب التصنيفات في القراءات الثلاث

ستتمّ المقارنة حسب مجالات النزاهة في قطاع الأمن، وحسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، والتصنيف الثالث حسب أركان نظام النزاهة.

نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن في القراءات الثلاث:

أظهرت نتائج القراءة الثالثة للتقرير حصول ارتفاع في متوسط علامة كل من المجالات التالية (الإرادة السياسية، وموازنة قطاع الأمن، والتعيين وسلوك العاملين، ومراقبة الأجهزة الاستخبارية)، فيما حصل انخفاض في متوسط علامة مجال المشتريات والعطاءات.

جدول رقم (12): مقارنة متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الأولى	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الثانية	متوسط علامة كلّ مجال في القراءة الثالثة
.1	الإرادة السياسية	37	39	46
.2	موازنة قطاع الأمن	45	34	50
.3	المشتريات والعطاءات	75	80	78
.4	التعيين وسلوك العاملين	72	67	73
.5	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	37	35	38
	المتوسط	56	55	61

المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية

أظهرت نتائج القراءة الثالثة للمجالات أنّ خمسة مؤشرات من أصل سبعة مؤشرات من المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية حافظت على علامتها في القراءة الثانية وهي: (1) توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية)، و(2) هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات، و(3) يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال»، و(4) نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي)، و(5) يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

في القراءة الثالثة، ارتفعت علامة مؤشر واحد وهو فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها. وانخفضت علامة مؤشر واحد وهو الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.

المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية

أظهرت نتائج القراءة الثالثة للمجالات أنّ أربعة عشر مؤشراً من أصل اثنين وعشرين مؤشراً من المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية حافظت على علاماتها في القراءة الثانية وهي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.
- ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.

بالمقابل ارتفعت علامات خمسة مؤشرات في القراءة الثالثة وهي: (1) توجد أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني، و(2) تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد، و(3) تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، و(4) يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري، و(5) تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط. بينما انخفضت علامة ثلاثة مؤشرات هي: (1) توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين، و(2) تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن، و(3) الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.

المقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن

ارتفعت علامات أربعة مؤشرات في القراءة الثالثة للمقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن من أصل أحد عشر مؤشراً، وهذه المؤشرات هي: (1) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف، و(2) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، و(3) تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، و(4) تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية. فيما انخفضت علامة مؤشر واحد وهو: يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.

بالمقابل حافظت ستة مؤشرات على علاماتها في القراءة الثانية، وهذه المؤشرات هي:

- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

المقياس الفرعي لمجال التعيين والسلوك

أظهرت نتائج القراءة الثالثة للمجالات أنّ ثلاثة عشر مؤشراً من أصل تسعة عشر مؤشراً من المقياس الفرعي لمجال التعيين وسلوك العاملين حافظت على علاماتها كما في القراءة الأولى وهي:

- تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.
- يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.
- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامة.

بالمقابل ارتفعت علامات أربعة مؤشرات هي: (1) يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، و(2) يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، و(3) يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير، و(4) يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين. فيما انخفضت علامة مؤشرَيْن في المقياس الفرعي لمجال التعيين وسلوك العاملين، الأول هو مواجهة قطاع الأمن لمشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية، والثاني يتعلق بامتناع العاملين في الأجهزة الأمنية عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.

المقياس الفرعي لمجال المشتريات والعطاءات

حافظ تسعة عشر مؤشراً من أصل واحد وعشرين من مؤشرات المقياس الفرعي لمجال التعيين وسلوك العاملين في القراءة الثالثة على علامتها كما في القراءة الأولى وهي:

- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
- يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.

- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردّين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.

بالمقابل انخفضت علامات مؤشرَيْن في القراءة الثانية هما: (1) التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف، و(2) يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.

نتائج المقاييس الفرعية لقطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات الثلاث:

تظهر نتائج القراءة الثالثة حسب المقاييس الفرعية لقطاعيْ التشريعات والممارسات حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم» وهو نفس تصنيف القراءة الثانية، مقابل قطاع الممارسات الذي حصل على «تصنيف متوسط» بعد أن كان تصنيفه «منخفضاً» في القراءة الثانية. يظهر الجدول رقم (13) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كلّ قطاع ومتوسط علاماتها.

جدول رقم (13): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن في القراءة الأولى	متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن في القراءة الثانية	متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن في القراءة الثالثة
1	مؤشرات التشريعات	17	1، 4، 13، 14، 23، 34، 35، 38، 44، 46، 50، 53، 63، 65، 66، 72، 80.	%21	82	84	84
2	مؤشرات الممارسات	63	2- 3، 5-12، 15-22، 24-33، 36-37، 39-43، 45، 47-49، 51-52، 54-62، 64، 67-71، 73- 75، 76-79.	%79	49	48	54

حافظ خمسة عشر مؤشراً في القراءة الثالثة على نفس التصنيف الذي حصل عليه في القراءة الثانية، وكانت المؤشرات التي حافظت على علاماتها هي التالية:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

في المقابل ارتفع تصنيف مؤشر واحد من مؤشرات قطاع التشريعات وهو: يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. كما انخفض تصنيف مؤشر واحد وهو: تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.

ارتفع قطاع الممارسات من «تصنيف منخفض» في القراءة الثانية إلى «تصنيف متوسط» في القراءة الثالثة، ويتضمن قطاع الممارسات ثلاثة وستين مؤشراً، حافظ أربعة وأربعون منها على نفس التصنيف، ومن تلك المؤشرات اثنان وأربعون مؤشراً حافظ على نفس العلامة في القراءة الثانية، كما حافظت عشرة مؤشرات على «تصنيف متقدم جداً» وهي:

- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص المورّدين وتصميم مواصفات العطاء.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظَم.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.

وحافظت ثمانية مؤشرات على «تصنيف متقدم» وهي:

- ضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.
- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.

- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.

تظهر القراءة الثالثة للمقياس بقاء اثني عشر مؤشراً ضمن «تصنيف منخفض» كما كانت في القراءة الثانية وهي:
- تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
- يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
- يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.
- يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامة.
- الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.
- نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).

وبقي مؤشران ضمن «تصنيف منخفض جداً» هما: (1) اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية، و(2) امتناع العاملين في الأجهزة الأمنية عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.

كما تظهر القراءة الثالثة بقاء اثني عشر مؤشراً من قطاع الممارسات ضمن «تصنيف حرج» وهي:
- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

أظهرت القراءة الثالثة ارتفاع تصنيف ثلاثة عشر مؤشراً في قطاع الممارسات وهذه المؤشرات هي:
- توجد أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.
- تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
- تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.
- موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.
- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.

- تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.
- فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

بالمقابل انخفضت تصنيفات ستة مؤشرات من قطاع الممارسات وهي:
- توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
- الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.
- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
- التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.
- يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.
- يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.

نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان في القراءات الثلاث

يشير الجدول رقم (14) أدناه إلى أنّ تصنيفات نتائج المقاييس الفرعية لأركان نظام النزاهة في القراءة الثالثة بقيت كما كانت في القراءة الثانية مع ارتفاع في علامات جميع الأركان.

جدول رقم (14): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة في القراءات الثلاث

الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشرات	القراءة الأولى		القراءة الثانية		القراءة الثالثة	
			متوسط علامة كلّ ركن	التصنيف	متوسط علامة كلّ ركن	التصنيف	متوسط علامة كلّ ركن	التصنيف
1	الشفافية	24	49	منخفض	38	منخفض	49	منخفض
2	المساءلة	36	56	متوسط	60	متوسط	63	متوسط
3	النزاهة	20	66	متقدم	69	متقدم	70	متقدم
المجموع		80	56		55		61	

ركن الشفافية

بقي ركن الشفافية في القراءة الثالثة ضمن «تصنيف منخفض» رغم ارتفاع علامته بمقدار إحدى عشرة نقطة، فقد حافظ ثمانية عشر مؤشراً من ركن الشفافية على نفس التصنيف والعلامة من أصل أربعة وعشرين مؤشراً، وهذه المؤشرات هي:
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.
- ضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- توجد أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.
- يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.
- توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.
- يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.

- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.
- يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامة.
- نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).
- يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

ارتفع تصنيف ستة مؤشرات هي: (1) توجد أدلة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني، و(2) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف، و(3) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، و(4) تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، و(5) يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، و(6) يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.

ركن المساءلة

تظهر القراءة الثالثة بقاء ستة وعشرين مؤشراً من أصل ستة وثلاثين مؤشراً ضمن نفس التصنيف في القراءة السابقة، منها خمسة وعشرون بقيت علاماتها كما هي، والمؤشرات التي حافظت على نفس التصنيف هي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- تطبق التشريعات المتعلقة بمشتريات قطاع الأمن بفعالية.
- يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردّين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.
- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.

ارتفع تصنيف خمسة مؤشرات من ركن المساءلة في القراءة الثالثة وهي:
- تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

بالمقابل انخفض تصنيف خمسة مؤشرات في القراءة الثالثة وهي:
- توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
- الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.
- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
- التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.
- يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.

ركن النزاهة

تظهر القراءة الثالثة بقاء خمسة عشر مؤشراً من ركن النزاهة ضمن نفس التصنيف من أصل عشرين مؤشراً، منها أربعة عشر مؤشراً بقيت علاماتها كما هي، والمؤشرات التي حافظت على نفس التصنيف هي:
- تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.
- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- توجد مدوّنة لقواعد السلوك.
- يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.
- العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.
- يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

ارتفع تصنيف ثلاثة مؤشرات في ركن النزاهة في القراءة الثالثة وهي: (1) تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد، و(2) يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير، و(3) يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين. بالمقابل انخفض تصنيف مؤشرَين، يتعلق الأول باتباع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن، فيما يتعلق الثاني بمواجهة قطاع الأمن لمشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.

الاستنتاجات والتوصيات:

ترصد نتائج مقياس النزاهة الدوري في قطاع الأمن الفلسطيني (التغيرات الحاصلة في واقع منظومة المناعة في مؤسسات قطاع الأمن للوقاية من مخاطر الفساد بالاعتماد على عدد من المؤشرات (80 مؤشراً) التي تحكم عمل القطاع ومجالاته وأركانه وواقع التشريعات والممارسات الحالية ومن ضمنها مدى الالتزام بمجموعة القيم التي تحكم عمل المسؤولين بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ومدى احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة المساءلة عن أعمالهم).

أولاً: استخلاصات عامة:

1) حاز مقياس النزاهة في قطاع الأمن على «تصنيف متوسط» بتحسن طفيف عن القراءتيْن السابقتيْن ما يشير إلى أنّ مخاطر أو «فرص» الفساد ما زالت محتملة، وأنّ نظام النزاهة في قطاع الأمن ما زال جنينياً ويحتاج إلى المزيد من الخطوات لاستكمال شروط متطلبات بناء نظام النزاهة الفعال في هذا القطاع.
2) أوضحت نتائج المقياس إن الإشكال والتحدي الأساسي أمام نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني يظهر في الممارسات، التي حازت على «تصنيف متوسط»، أكثر من التحدي في «التشريعات» بسبب ضعفها أو نقص فيها، إذ حازت على «تصنيف متقدم».
فقد اتضح أنّ التحدي الأكبر يتمثل في ثلاثة مجالات ذات علاقة بالبيئة الخاصة بالنظام السياسي ونزاهة الحكم وسياساته ورؤيته لدور الأمن وآليات الإشراف عليه في ظلّ غياب المجلس التشريعي الذي أثر بشكل كبير على العلامات التي حصل عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن خاصة في الرقابة على الأجهزة الاستخبارية والإشراف والرقابة على موازنة قطاع الأمن. فبينما حصلت علامة التشريعات على أعلى تصنيف «متقدم جداً»، حصل مجال الممارسات على «تصنيف منخفض » وذلك بسبب عدم قيام وزارة المالية بنشر الموازنة التفصيلية الخاصة بالقطاع الأمني منذ العام 2019. في المقابل فإنّ مجاليّ «المشتريات والعطاءات» و«التعيين وسلوك العاملين» حازا على «تصنيف متقدم» لتوفر آليات وتقنيات مراقبة من جهات حكومية مختصة وداخلية، وتوفر إرادة لدى المؤسسة الأمنية لتحسين أداء العاملين.
3) رغم أنّ المقياس أظهر أنّ التشريعات متوفرة بشكل عام، إلّا أنّه أظهر نقصاً واضحاً في مجال التشريعات الثانوية، بما يشمل اللوائح الناظمة للرقابة على أجهزة الاستخبارات لغياب آليات واضحة للنظر في ملاءمة المرشحين لرئاسة الأجهزة الأمنية، فضلاً عن نقص في التشريعات المتعلقة بتعزيز الشفافية لعدم إصدار قانون الحق في الوصول للمعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذيْن يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرّح بها للإعلان عنها.
4) ما زالت المؤشرات المتعلقة بركن الشفافية في قطاع الأمن هي الأضعف رغم تحسّن علاماتها دون تحسّن تصنيفها من بين أركان نظام النزاهة الثلاثة في قطاع الأمن، إذ حصلت على تصنيف منخفض مقارنة بركنيّ المساءلة والنزاهة اللذيْن حصلا على «تصنيف متوسط».

ثانياً: استنتاجات تفصيلية

1) ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني كحقّ الحصول على المعلومات.
2) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» لتوقف عمل المجلس التشريعي بسبب الانقسام، ومن ثمّ حله من قبل المحكمة الدستورية في كانون أول 2018، ما حدَّ من الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن وأثر بشكل واضح على مجال الإرادة السياسية، وعلى قطاع الممارسات وركن المساءلة. فقد حصلت تسعة مؤشرات على «تصنيف حرج» نتيجة تعطل عمل المجلس التشريعي من أحد عشر مؤشراً يتعلق باختصاصات وصلاحيات عمل المجلس التشريعي الرقابية على قطاع الأمن، وهي -المؤشرات التسعة- تشكل حوالي 11% من وزن العلامة الكلية للمقياس.
3) استمرار ضعف المؤشرات المتعلقة بالشفافية كضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية، وعدم إصدار المسؤولين تقارير مراقبة الامتثال خلال التقرير السنوي لهذه المؤسسات والأجهزة الأمنية.
4) أدى عدم إفصاح الحكومة عن الموازنة إلى هبوط عدد من المؤشرات إلى «تصنيف ضعيف» وهي المؤشرات المتعلقة بنشر الموازنة وأعداد العاملين في المؤسسة الأمنية ورواتبهم والمعلومات المتعلقة بميزانية قطاع الأمن.

5) عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، وفي الوقت نفسه يتيح نشر الوثائق وفقاً للقانون، وقلّة التفاصيل عن موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها.
6) عدم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية كلجنة لنزاهة الحكم.
7) عدم وجود لجنة حكومية مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها كمجلس الأمن القومي.
8) ضعف إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن، إذ لم تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، كما لا يتمّ إجراء هذه التقييمات بشكل دوري للاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
9) رغم التطور في علاقة مؤسسات قطاع الأمن بمؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة على أعمال الأجهزة الأمنية خاصة الاعتقال والتحقيق، إلّا أنّ هذا الانفتاح ما زال محدوداً في مجال مناقشة السياسات.
10) تحتاج دوائر ووحدات الامتثال «دوائر الرقابة الداخلية» إلى مزيد من العناية بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والاستقلالية لتحقيق الغاية من إنشائها.
11) ما زالت التشريعات الصادرة والمنشورة في الجريدة الرسمية لا تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، وهي تحتاج إلى تطوير دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.
12) ما زالت عمليات الشراء في قطاع الأمن تحتاج إلى المزيد من الإفصاح لتفاصيل المشتريات، وإصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
13) ما زالت ميزانية قطاع الأمن توفر معلومات محدودة عن النفقات، ولا يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
14) ما زال ديوان الرقابة المالية الإدارية متحفظاً في نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية، فهو ينشر ملخصاً عن أعماله في مؤسسات قطاع الأمن في التقرير السنوي.
15) ما يزال نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة محدوداً.
16) رغم التطور الإداري (إقرار الهيكليات ووضع الوصف الوظيفي لكلّ وظيفة) إلّا أنّ تعيين الموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي وعمليات التقييم وفق معايير موضوعية محددة ما زالت محدودة. وما زالت المحاباة على أساس حزبي مؤثرة رغم محاولات فصل الأجهزة الأمنية عن التنظيمات السياسية.

التوصيات

تفرض الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن بذل جهد جماعي وضغط قوي من خلال حشد أوسع ائتلافات لمعالجة إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة من قبل الأطراف السياسية جميعها، ومن قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني لمعالجتها بهدف تعزيز مناعة النظام السياسي الفلسطيني بما يشمل نظام النزاهة في قطاع الأمن وفاعليته. الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية بشكل خاص لتضمينها في خطة إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن:

- **المستوى السياسي**

1) على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة لتمكين المواطنين من حقّ اختيار ممثليهم في المؤسسات السياسية؛ لما تمثله من إرادة سياسية لتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية بما فيها قطاع الأمن.
2) ينبغي إعادة إنشاء مجلس الأمن القومي كجهة «حكومية» إشرافية متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

- **الحكومة**

1) ينبغي على مجلس الوزراء إصدار قانون الحقّ في الوصول للمعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذيْن يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرّح بها للإعلان عنها لتعزيز الشفافية في قطاع الأمن.
2) على مجلس الوزراء نشر الموازنة التفصيلية كما في السنوات السابقة ليتسنى للجهات الرقابية من المجتمع المدني مراقبة المصروفات على قطاع الأمن وحجمها ضمن الموازنة العامة.
3) تعيين مفتش عام لقوى الأمن الفلسطينية يتبع مباشرة للمستوى السياسي، للوصول بالمؤسسة الأمنية لمؤسسة مهنية تخضع للرقابة والتفتيش في أداء مهامها.

4) على مجلس الوزراء إصدار نظام مالي خاص بالمؤسسة الأمنية ونشره في الجريدة الرسمية بدلاً من الإبقاء على النظام المالي الاستثنائي غير المنشور والذي يُجدَّد العمل به سنوياً من قبل وزير المالية.
5) يتوجب على مجلس الوزراء إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية بما فيها رؤساء الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية) في القطاع العام وفق معايير موضوعية وفحص مدى ملاءمة المرشحين لهذه المناصب.
6) على وزارة الداخلية إنشاء وحدة إدارة المخاطر في قطاع الأمن والقيام بمراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، إلى جانب فحص إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن، وإجرائها بشكل دوري للاستفادة من نتائج التقييم في التخطيط وسياسات أجهزة ومؤسسات قطاع الأمن فلسطيني.
7) ينبغي على وزارة الداخلية والمؤسسات الأمنية العمل على توسيع المشاورات بشكل منتظم مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية.
8) ضرورة إصدار اللائحة الخاصة بالمشتريات ذات الطبيعة الأمنية المنصوص عليها في قانون الشراء العام والتي تُغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، وإعداد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.

- **الأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية المساندة**

1) على المسؤولين في قطاع الأمن إصدار التقارير السنوية التي تتضمن الإنجازات والتحديات ومدى امتثال منتسبي الأجهزة الأمنية للقانون ومدوّنة السلوك الأخلاقية.
2) ضرورة توسع علاقة مؤسسات قطاع الأمن مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مناقشة السياسات الأمنية والخطط الاستراتيجية.
3) ضرورة انفتاح وزارة المالية والإدارة المالية المركزية «العسكرية» بتوفير المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.
4) ينبغي توفير تفاصيل موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها. وتوفير معلومات عن الموازنة المعتمدة لقطاع الأمن، لوسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وكذلك نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة بشكل أوضح.
5) ضرورة تعزيز قدرات دوائر ووحدات الامتثال «دوائر الرقابة والتفتيش الداخلية في مؤسسات قطاع الأمن» بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والموارد المالية اللازمة، وتعزيز استقلاليتها من خلال تبعيتها لوزير الداخلية/المفتش العام في وزارة الداخلية لتحقيق الغاية من إنشائها.
6) يتوجب العمل على تعزيز شفافية عمليات الشراء في قطاع الأمن من خلال نشر البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
7) على مؤسسات قطاع الأمن اعتماد معايير موضوعية واضحة ومعلنة تتعلق بتعيين الموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، ووضع آليات ومعايير تقييم محددة؛ لوقف وتفادي أيّ تأثيرات سياسية على التعيينات في قطاع الأمن.

ملحق رقم (1): قائمة مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن وطرق احتسابها

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
	الإرادة السياسية	
1	**توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.**	4-يتمتع المجلس التشريعي بصلاحيات بموجب القانون للموافقة على القوانين المتعلقة بالأمن أو رفضها أو تعديلها، والموافقة على سياسة قطاع الأمن أو تعديلها. كما أنّه يتمتع بالحق في مراجعة الميزانيات وقرارات قطاع الأمن. 2-يمتلك المجلس التشريعي الحق في استخدام آليات رسمية لإجراء المراقبة على سياسة قطاع الأمن، إلّا أنّه يفتقر إلى بعض الصلاحيات المذكورة في النتيجة 4. 0-لا يمتلك المجلس التشريعي أيّ صلاحيات رسمية بشأن قوانين قطاع الأمن أو سياساته.
2	**فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.**	4- يوافق المجلس التشريعي بانتظام على القوانين المتعلقة بالأمن أو يرفضها ويمارس السلطة الخاصة بشؤون الميزانية ويوافق عليها. ويمكن للمجلس أيضاً رفض سياسة قطاع الأمن أو تعديلها. 3- يؤدي المجلس التشريعي جميع الوظائف الواردة في النتيجة 4، ولكن ليس بشكل منتظم. وثمة حالات واضحة أخفق فيها المجلس التشريعي في مراقبة سياسة قطاع الأمن بفعالية، إلّا أنّ هذه الحالات تمثل ثغرات عرضية. 2- يناقش المجلس التشريعي أو يراجع سياسة قطاع الأمن ويحاول التأثير في السياسة من خلال الآليات الرسمية، إلّا أنّ هذه المحاولات محدودة. 1- يناقش المجلس التشريعي سياسة قطاع الأمن أو يراجعها، لكنّه لا يستفيد من صلاحياته الرقابية الرسمية. وقد يمارس تأثيراً غير رسمي في السياسة في حالة عدم وجود صلاحيات رسمية. 0- لا يناقش المجلس التشريعي سياسة قطاع الأمن أو يراجعها.
3	**السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ** في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	4- لا يحقّ للسلطة التنفيذية ولا الأمنية إجبار المجلس التشريعي على التصويت لصالحها أو التأثير فيها دون داعٍ. 2- لا تجبر السلطة التنفيذية المجلس التشريعي ولا تؤثر عليه دون داع للتصويت لصالحها، إلّا أنّ وجود مسؤولين أمنيين داخل المجلس التشريعي يقوض المراقبة البرلمانية للدفاع. 0- تعمل كلٌّ من الأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية على تقويض مراقبة المجلس التشريعي لسياسة قطاع الأمن بانتظام.
4	**توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.**	4- توجد لجنة برلمانية (لجنة الداخلية والأمن) تتمتع بحقوق واسعة. وتتمتع اللجنة بالسلطة اللازمة لمراقبة أيّ جانب من جوانب أداء وزارة أو وكالات قطاع الأمن، مثل شؤون الميزانيات وإدارة شؤون الموظفين وتخطيط السياسات ومعلومات الطلب المتعلقة بهذه المجالات. وتشغل اللجنة منصباً يمكّنها من مطالبة الشهود والخبراء بالمثول أمامها. 2- هناك لجنة برلمانية (لجنة الداخلية والأمن) لديها بعض الآليات الرسمية لإجراء المراقبة على سياسة قطاع الأمن، إلّا أنّها تفتقر إلى بعض الصلاحيات المذكورة في النتيجة 4. 0- لا توجد لجنة برلمانية مكلّفة بالإشراف على قطاع الأمن ومراقبته أو قد توجد اللجنة ولكن دون تمتعها بصلاحيات رسمية.
5	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في **الضفة الغربية** من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إنّه توجد رقابة جدية × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين يقولون إنّه لا توجد رقابة جدية على أجهزة الأمن ×0).

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
6	**يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.**	4- يتمّ تزويد المشرّعين بتقارير التدقيق المفصلة المتعلقة بالقطاع الأمني والبرامج السرية الأخرى. تتناول تقارير التدقيق جميع النفقات الرئيسية والثانوية، وتقارن بين التأثير المتوقع والفعلي، وتتضمن التوصيات الاستراتيجية المرتبطة بنقاط الضعف أو التحديات. 3- يتمّ تزويد المشرّعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي تتناول معظم النفقات ولكنّها تقدّم توصيات عامة فقط. كما قد لا تتناول المقارنة التأثير المتوقع والفعلي. 2- يتمّ تزويد المشرّعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي تستبعد بعض التفاصيل. قد يكون هناك غياب لتقييم الأثر و/أو التوصيات. 1- يتمّ تزويد المشرّعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي توفر معلومات أساسية أو مختصرة للغاية، ويكون هناك قدر كبير من المحذوفات. وقد لا يوجد تقييم للأثر والتوصيات على السواء. 0- لا يتمّ تزويد المشرّعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية، أو لا يتمّ تدقيق البرامج السرية على الإطلاق.
7	**المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.**	4- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ويلزمها بتقديم وثائق أو دليل يخصّ إدراج توصيات التدقيق. كما يلقي الضوء على أيّ أوجه قصور في عملية التدقيق. 3- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ولكن قد لا يلزمها بإجراء متابعة للتوصيات. ومع ذلك، فهو لا يعلق على جودة عملية التدقيق. 2- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ولكن لا يلزمها بإجراء متابعة للتوصيات، كما لا يعلق على جودة عملية التدقيق. 1- يناقش المجلس التشريعي نتائج التدقيق، ولكن لا يضغط على الأجهزة الأمنية للحصول على استجابات ولا يعلق على جودة التدقيق. 0- قد يكون النقاش التشريعي فيما يتعلق بمحتويات تقارير التدقيق محدوداً أو غير موجود.
8	**تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.**	4- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، (ويتضمن النقاش العام وسائل الإعلام والمقابلات ومقالات الرأي). 3- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، (ويتضمن النقاش العام وسائل الإعلام والمقابلات ومقالات الرأي). ومع ذلك، يكون النقاش غير متناسق وغير مستدام مع مرور الوقت. 2- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية ولكن ليس بصفة مستمرة. ولا يوجد حوار معمق مع وسائل الإعلام أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. 1-يتحدث الأفراد في المناصب التنفيذية عن سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، ولكن هناك القليل من الفعالية في النقاش أو المناقشة. 0- لم تتمّ مناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية خلال السنة الماضية على الإطلاق.
9	**تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن و(الميزانية)، وعدد الأفراد، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.**	4- تتسم المناقشة بعمقها وتناولها كافة القضايا التالية: (1) الإفصاح الواضح عن التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، (2) قرارات الشراء (الخطة الخمسية) ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، (3) الربط بين التهديدات وعدد الأفراد والميزانية، (4) استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن. 2- تركز المناقشة الخاصة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية بصورة أساسية على التهديدات الرئيسية المحتملة والقائمة ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن. 0- تتسم مناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية بالسطحية دون التطرق إلى مناقشة القضايا الرئيسية.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
10	**اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.**	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إنّهم اطّلعوا على استراتيجية وخطة عمل الأجهزة × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لم يطّلعوا على استراتيجية وخطة عمل الأجهزة × 0).
11	**ضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.**	4- يمكن للعامة الوصول بسهولة إلى الوثائق والمعلومات المحدثة بانتظام حول جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. ويتمّ إصدار الوثائق قبل أربعة أسابيع على الأقل من اتخاذ القرارات للسماح بإجراء المراقبة العامة. 3- يمكن للعامة الوصول بسهولة إلى الوثائق والمعلومات المحدثة بانتظام حول جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. ومع ذلك، لا يتمّ إصدار المستندات في غضون مهلة كافية قبل اتخاذ القرارات. 2- على الرغم من اكتمال المعلومات والوثائق بشكل عام، إلّا أنّها لا تتوفر في جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، وقد يتأخر ميعاد إصدارها كثيراً. 1- لا تتاح المعلومات والوثائق المتعلقة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية للعامة إلّا بشكل جزئي أو مختصر. 0- لا يتمّ إصدار الوثائق المتعلقة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية للعامة على الإطلاق.
12	**توجد أدلّة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.**	4- عملت مؤسسات قطاع الأمن على وجه التحديد مع منظمات المجتمع المدني على قضايا الفساد على أساس منتظم و/أو معمق. ولا يشمل ذلك فقط الممثل المدني للحكومة ولكن يشمل أيضاً ممثلين أمنيين. 3- تتسم مؤسسات قطاع الأمن بالانفتاح نحو منظمات المجتمع المدني ولكنّها تعمل بشكل غير منتظم أو بشكل سطحي على قضايا الفساد. ولا تشارك الأجهزة الأمنية منظمات المجتمع المدني في قضايا الفساد. 2- تسعى مؤسسات قطاع الأمن (أو بدأت في السعي) لمشاركة منظمات المجتمع المدني، ولكن ليس في قضايا الفساد. 1- كان هناك بعض التفكير في إشراك منظمات المجتمع المدني وربما تمّ عقد اجتماعات مع قطاع الأمن، إلّا أنّه يبدو أنّها تتمّ مع منظمات المجتمع المدني التي تدعم الحكومة أو تمولها الحكومة بشكل صريح. أو يكون نشاط منظمات المجتمع المدني ضئيلاً للغاية في هذا المجال ونادراً ما تشارك مؤسسات قطاع الأمن لهذا السبب. 0- تمّ رفض الطلبات المقدمة من منظمات المجتمع المدني للعمل مع قطاع الأمن.
13	**مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.**	4- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام منتظم بين الأكاديميين والصحفيين وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن. ويستمر النقاش حول القضايا ذات الأولوية القصوى على مدى فترة من الزمن، بدلاً من معالجتها بشكل سطحي. 3- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام موسمي بين الأكاديميين والصحفيين وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن. ومع ذلك، فعند إجراء نقاش، فإنّه يتناول القضايا ذات الأولوية القصوى بصورة مكثفة ومعمقة. 2- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام منتظم بين الأكاديميين والصحفيين وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن. ومع ذلك، غالباً ما يتناول النقاش القضايا بشكل سطحي بدلاً من المتابعة من خلال إجراء مناقشة معمقة ومنتظمة. 1- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام موسمي بين الأكاديميين والصحفيين وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن. ويتناول النقاش القضايا بشكل سطحي بدلاً من المتابعة من خلال مناقشة معمقة ومنتظمة. 0- خارج نطاق الحكومة، لا يوجد نقاش عام أو يوجد نقاش محدود للغاية بين الأوساط الأكاديمية وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
14	**تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.**	4- هناك سياسة صريحة لمكافحة الفساد وذات فعالية فيما يتعلق بقطاع الأمن. 2- هناك سياسة صريحة لمكافحة الفساد ولكن من غير الواضح ما إذا كانت تنطبق على قطاع الأمن أم أنّ الحكومة في طور وضع سياسة تنطبق بوضوح على قطاع الأمن. 0- لا توجد سياسة لمكافحة الفساد أو توجد سياسة واحدة ولكنّها لا تنطبق صراحة على قطاع الأمن.
15	**تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة العمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.**	4- تعكس خطة العمل على مستوى الوزارة مواطن الضعف المؤسسية في النظام وقد تقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المقدر. 3- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة تعكس مواطن الضعف المؤسسية في النظام. وفي حين تمّ اتخاذ خطوات لتنفيذ الخطة إلّا أنّها متأخرة عن الجدول الزمني أو أنّ التنفيذ لا يتناول البنود ذات الأولوية في خطة العمل. 2- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة تعكس مواطن الضعف المؤسسية في النظام، ولكن لم يتمّ اتخاذ أيّ إجراءات لتنفيذها. 1- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة ولكنّها سطحية ولا تتناول مواطن الضعف المؤسسية التي تكمن في النظام. 0- لا توجد خطة عمل لتنفيذ السياسة ولم يتم اتخاذ أيّ إجراءات.
16	**تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.**	4- هناك وحدات محددة للامتثال والأخلاقيات في قطاع الأمن مكلّفة بمعالجة النزاهة والفساد في قطاع الأمن ويتمّ تزويدها بالموظفين وتزويدها بالتمويل. 3- هناك وحدات محددة للامتثال والأخلاقيات في قطاع الأمن مكلّفة بمعالجة النزاهة والفساد في قطاع الأمن، ولكن هناك بعض مواطن الضعف فيما يتعلق بالموظفين والتمويل أو الخبرات. 2- يشتمل قطاع الأمن على وحدات للامتثال والأخلاقيات، إلّا أنّ هناك مواطن ضعف كبيرة في كلٍّ من التوظيف والتمويل والخبرات أو أنّ مهمتهم غير واضحة. 1- لا يوجد دليل على وجود مثل هذه الوحدات ولكن هناك أدلة على أنّ هناك جهوداً استباقية لإنشاء هذه الوحدات. 0- لا توجد وحدات للامتثال أو الأخلاقيات ولا يتمّ بذل جهود لإنشائها. ملاحظات المؤشر: أينما كانت المؤسسات موجودة، يجب أن يكون لديها تفويض بالاشتراك مع مؤسسات قطاع الأمن وأن تستخدم ذلك التفويض فعلاً. ومن ثمّ فإذا كانت هناك وحدة في قسم آخر، فسنبحث عن أدلة تفيد بأنّ لديها تفويضاً بإشراك مؤسسات قطاع الأمن وأنّها قد مارست ذلك التفويض.
17	**تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.**	4- لا تكون الدوائر والوحدات ضمن التسلسل القيادي لمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها. فهي تقدم تقاريرها مباشرة إلى أحد كبار أعضاء قطاع الأمن (مثل القائد العام/ وزير الداخلية). 2- قد تكون الدوائر والوحدات ضمن التسلسل القيادي لمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها. ومع ذلك، فلا يمكن لهذه المؤسسات إغلاقها. 0-تخضع الدوائر والوحدات للرقابة السياسية أو يساء استخدامها. ويمكن لمؤسسات قطاع الأمن إنهاء عمل المؤسسات.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
18	**مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.**	4- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، فهم قادرون على التعامل مع المخاطر بشكل مستقل وضمان تعامل الإدارات أو الوحدات الأخرى مع المخاطر بشكل مناسب. وقد تتضمن إجراءات التعامل مع المخاطر التدريب أو الإشراف أو توصيات السياسة. 3- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، وهم قادرون على التعامل مع بعض المخاطر بشكل مستقل. ولكن لا يمكنهم ضمان قدرة الإدارات أو الوحدات الأخرى على التعامل مع المخاطر بشكل كافٍ. 2- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم ولكن لا يمكنهم معالجة المخاطر بصورة مناسبة أو بشكل كافٍ، سواء من خلال عملهم أو من خلال إقناع الآخرين. 1- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، ولكنّهم غير قادرين على إعداد خطة عمل فعالة تشمل تدابير تخفيف مناسبة تعالج المخاطر. 0- هذه المؤسسات أو الوحدات ليست على دراية بمخاطر الفساد داخلها.
19	**الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.**	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يثقون بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين لا يثقون بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد × 0).
20	**تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.**	4- يتمّ تحديد مخاطر الفساد بشكل واضح، وتجري الإدارات الفردية تقييمات المخاطر الخاصة بها في عملية تعكس ثقافة تقييم مخاطر الفساد. 3- يتمّ تحديد مخاطر الفساد بوضوح ولكن يتمّ إجراؤها فيما يتعلق بالوزارة أو القوات المسلحة ككل بدلاً من التركيز على الأجهزة منفردة. 2- يتمّ إجراء تقييم جزئي لمخاطر الفساد، إلّا أنّه لا يوضح بصورة جلية المخاطر المتعلقة بالوزارة أو القوات المسلحة. 1- يوجد بعض الوعي حيال مجالات الخطر، إلّا أنّه لم يتم إجراء تقييم مخاطر رسمي للوزارة أو القوات المسلحة ككل أو ضمن الأجهزة منفردة. وربما تكون الحكومة قد كُلِّفَت بتقييمات مخصصة أجرتها أطراف خارجية أو وكالات خارجية أو شاركت فيها. 0- لم يتم إجراء تقييم محدد للدفاع عن مخاطر الفساد أو المشاركة فيه خلال السنتيْن السابقتيْن.
21	**يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.**	4- يتمّ إجراء تقييمات المخاطر على أساس سنوي أو بوتيرة أكثر تكراراً. 2- هنالك جدول خاص بإجراء تقييمات المخاطر ولكن يتمّ إجراؤها على أساس أقلّ من سنوي. 0- لا يوجد جدول منتظم لإجراء تقييمات المخاطر.
22	**تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.**	4-تستخدم نتائج تقييم المخاطر لوضع سياسة مكافحة الفساد وخطط العمل المؤسسية وتحديثها بانتظام. 2- يمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لوضع سياسة أو خطة عمل لمكافحة الفساد، ولكن لا يتمّ استخدامها لتحديث السياسة أو الممارسة بانتظام. 0- لا يتمّ استخدام نتائج تقييم المخاطر للإبلاغ عن سياسة أو ممارسة مكافحة الفساد.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
	موازنة قطاع الأمن	
23	**توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.**	4- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة بأكملها، مع وجود وظائف داخلية مستقلة رسمياً لتخطيط الموازنة، مثل الميزانية والشؤون المالية. ويتمّ التصريح بالارتباطات بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 3- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة بأكملها، ولكنّ وظائف تخطيط الموازنة الداخلية غير مستقلة، مثل الميزانية والشؤون المالية. ويتمّ التصريح بالارتباطات بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 2- توجد عملية لدورة تخطيط الموازنة بأكملها، ووظائف الموازنة الداخلية مستقلة، مثل الميزانية والشؤون المالية. وهناك عدد قليل، إن وجد، من الارتباطات الصريحة بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 1- توجد عملية تخطيط للموازنة، إلّا أنّها غير واضحة ولا يتمّ فصل الوظائف الداخلية. وهناك عدد قليل، إن وجد، من الارتباطات الصريحة بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 0- لا توجد عملية محددة لتخطيط الموازنة.
24	**تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.**	4- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف. وتشمل المعلومات الموظفين (الرواتب والبدلات والنثريات)، والبحث والتطوير الأمني، والتدريب، والإنشاء، والمشتريات وعمليات الشراء، وصيانة المعدات، والتصرف في الأصول، والنفقات الإدارية (قطاع الأمن أو الخدمات الأخرى). 3- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة عن النفقات وفقاً للوظائف، ولكن قد لا تكون المعلومات المتعلقة ببعض الوظائف المدرجة في النتيجة 4 متوفرة بصورة مفصلة. 2- قد لا تغطي ميزانية قطاع الأمن بعض المناطق المدرجة في النتيجة 4 تماماً أو تكون المعلومات المقدمة مكدّسة بصورة كبيرة أو غامضة فيما يتعلق ببعض الوظائف. 1- يتمّ نشر رقم النفقات الإجمالية لميزانية قطاع الأمن، ولكن لا يتمّ تقسيمها إلى وظائف أو مجالات. 0- لا تتوفر معلومات عن الميزانية.
25	**يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.**	4- تتلقى الهيئة التشريعية مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن قبل بدء سنة الموازنة بمدة تتراوح من شهرين إلى أربعة أشهر. 2- تتلقى الهيئة التشريعية مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن قبل بدء سنة الموازنة بأقلّ من شهرين. 0- لا تتلقى الهيئة التشريعية أيّ معلومات أو تتلقى معلومات مضللة أو غير دقيقة عن نفقات قطاع الأمن المقترحة.
26	**لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.**	4- أدخلت اللجنة بعض التعديلات على الميزانية وهناك دليل على أنّها قد أدت في بعض الحالات إلى تغييرات في الميزانية. وتشترك اللجنة في مراجعة النفقات نصف السنوية ويمكنها حذف النفقات قبل تكبدها. 3- تجري لجنة قطاع الأمن جميع الوظائف الواردة في النتيجة 4، ولكن قد لا يكون ذلك في الوقت المناسب أو قد تكون هناك بعض الحالات الواضحة التي تخفق فيها اللجنة في المراقبة الفعالة لجوانب الميزانية قبل بدء السنة المالية. 2- تراجع لجنة قطاع الأمن ميزانية قطاع الأمن وتحاول التأثير في القرارات الخاصة بالميزانية من خلال آليات رسمية، إلّا أنّ هذه المحاولات محدودة. 1- تراجع لجنة قطاع الأمن ميزانية قطاع الأمن، إلّا أنّها تخفق في الاستفادة من صلاحياتها الرسمية في المراقبة. وقد تمارس تأثيراً غير رسمي على الميزانية في حالة عدم وجود صلاحيات رسمية. 0- ليس للجنة قطاع الأمن أيّ تأثير على عملية اتخاذ القرارات الخاصة بميزانية قطاع الأمن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
27	**موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.**	4- يتمّ نشر ميزانية قطاع الأمن المعتمدة بصورة مفصلة. ويرفق بها إيضاح للميزانية المخصصة للخبراء، بالإضافة إلى موجز قصير بلغة واضحة لغير الخبراء. 2- يتمّ نشر ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعامة بصورة مفصلة. وهي توفر بعض الإيضاحات الخاصة بالميزانية إلّا أنّها تكون ظاهرية. 0- لا تتاح ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعامة على الإطلاق.
28	**يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.**	4- يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد تكون هناك بعض الاستثناءات التي تتمّ فيما يتعلق بالمجالات الحساسة الشرعية، لكنّ هناك رقابة واضحة وقوية على الميزانية بالكامل من قبل السلطات المناسبة الأخرى. 2- لا يتمّ نشر معظم مجالات ميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالتفصيل ولكن ما يزال هناك دليل على الرقابة من قبل السلطات المناسبة الأخرى. ولا يتمّ الكشف عن بعض مجالات الميزانية ولكن لا يتمّ توضيح ذلك أو تبريره للعامة. 0- لا تتوفر معظم مجالات ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعامة.
29	**تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.**	4- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، دون تأخيرات منهجية أو غير مبررة. وتوجد بعض الحالات القليلة التي يتمّ فيها رفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 3- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن، ولكن قد توجد تأخيرات غير مبررة. وتوجد بعض الحالات القليلة التي يتمّ فيها رفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 2- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن، ولكن قد توجد تأخيرات عرضية دون سبب واضح. كما قد يكون هناك نمط لرفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 1- يوجد قصور شديد ومنهجي في إصدار المعلومات. وقد يكون ذلك في مجالات محددة أو قد تختلف إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة وفقاً لهوية الفرد أو المنظمة التي تطلب المعلومات. 0- من الصعب للغاية أو من المستحيل الحصول على أيٍّ من تفاصيل الميزانية.
30	**توجد وحدة رقابة داخلية "المالية الداخلية" فعّالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.**	4- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات مؤسسات قطاع الأمن ولديها المرونة لإعداد برنامج عملها للعام. وخبرة طاقم العمل فيها ملائمة (بأن يكون على سبيل المثال معدل تنقل الموظفين منخفضاً). ويتمّ تقييم نتائجها من جانب مؤسسات قطاع الأمن. 3- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات مؤسسات قطاع الأمن ولكنّها لا تتمتع بالمرونة اللازمة لإعداد برنامج عملها للعام. وخبرة الموظفين ملائمة بوجه عام ويتولى مسؤولو قطاع الأمن تقييم النتائج. 2- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات مؤسسات قطاع الأمن، لكنّ هناك تساؤلات حول مدى فاعليتها. وقد لا تكون خبرة الموظفين ملائمة أو قد لا تتولى وزارة الداخلية والأمن الوطني تقييم نتائجها. 1- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات غير منتظمة وسطحية لنفقات المشرف على قطاع الأمن. 0- يوجد تدقيق داخلي طفيف أو لا يوجد تدقيق داخلي لنفقات وزارة قطاع الأمن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
31	**يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.**	4- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، ويقوم بانتظام بتدقيق إنفاق قطاع الأمن في عملية رسمية عميقة. ويتمّ إجراء كلٍّ من عمليات التدقيق المالي وعمليات تدقيق الأداء (أفضل أداء مقابل أقل سعر) لإنفاق قطاع الأمن. 3- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، ويقوم بانتظام بتدقيق إنفاق قطاع الأمن في عملية رسمية وعميقة. وتتكون المراجعة في الأساس من عمليات تدقيق مالي وليست عمليات تدقيق للأداء. 2- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، ويقوم بتدقيق إنفاق قطاع الأمن على أساس رسمي شبه منتظم. ولا يتمّ إجراء سوى عمليات التدقيق المتعلقة بالجوانب المالية والامتثال. 1- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة مؤسسات قطاع الأمن، ولكنّه لا يقوم بذلك بانتظام أو بعمق. وقد يكون هناك حيد منتظم عن العمليات ذات الطابع الرسمي. 0- يوجد تدقيق خارجي طفيف أو لا يوجد أيّ تدقيق خارجي لنفقات مؤسسات قطاع الأمن.
32	**يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.**	4- يتمّ نشر معلومات التدقيق الخارجي عبر الإنترنت (بما يتوافق مع لوائح قانون حرية المعلومات الحالية خلال فترة زمنية معقولة وبالتفصيل بما في ذلك على سبيل المثال تحليل الحسابات المدققة، والتصريحات الشفهية، ومشورات الخبراء، والأعمال الاستقصائية). 2- يتمّ نشر تقارير التدقيق الخارجي عبر الإنترنت (على سبيل المثال تقارير عن الحسابات المدققة، والتصريحات الشفهية، ومشورات الخبراء، والأعمال الاستقصائية)، ولكن مع بعض عمليات التنقيح أو بصورة موجزة أو مع علاج سطحي فقط للمشكلة، وقد لا تتوفر خلال فترة زمنية معقولة. 0- نادراً ما يتمّ نشر تقارير التدقيق الخارجي عبر الإنترنت ولكنّها تتوفر عند الطلب.
33	**تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.**	4- تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) بانتظام نتائج التدقيق في ممارساتها. 2- تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) في بعض الأحيان نتائج التدقيق في ممارساتها، ولكن ليس بانتظام. 0- لا تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) نتائج التدقيق في ممارساتها، أو أنّها تجري تغييرات طفيفة فقط.
	المشتريات والعطاءات	
34	**توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.**	4- تتبنى البلد تشريعات واضحة وشاملة تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بلا استثناء. 2- تتبنى البلد تشريعات تشمل المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، ولكن قد تكون غامضة ولذلك تكون هناك استثناءات، مثل الأمور الخاصة/ السرية. 0- تتبنى البلد تشريعات دفاعية تتناول المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن.
35	**توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.**	4- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد. وتعترف التشريعات بمخاطر الفساد وتضع أحكاماً واضحة وشاملة للتخفيف من حدة هذه المخاطر. 2- تتبنى البلد تشريعات تتناول مشتريات قطاع الأمن، إلّا أنّها قلما تتطرق إلى مخاطر الفساد. وتعترف التشريعات اعترافاً ظاهرياً بمخاطر الفساد أو تضع أحكاماً غامضة عن كيفية التخفيف من حدة هذه المخاطر. 0- تتبنى البلد تشريعات تتناول مشتريات قطاع الأمن وتشير إلى مخاطر الفساد. ولا تشير التشريعات التي تتناول مشتريات قطاع الأمن إلى مخاطر الفساد.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
36	**تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية .**	4- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بدقة وعلى الجميع اتّباعها بالنسبة لجميع مشتريات قطاع الأمن دون استثناء. 2- يتوافق شراء المشتريات في قطاع الأمن مع التشريعات. وهناك بعض الاستثناءات ولكنّها بسيطة. 0- هناك استثناءات نظامية لمتطلبات المشتريات المبينة في التشريعات وهي هامة من حيث العدد أو المقياس.
37	**يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.**	4- يتمّ إضفاء الطابع الرسمي على عملية دورة مشتريات مؤسسات قطاع الأمن من تقييم الاحتياجات مروراً بتنفيذ العقود والانتهاء منها إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، وهناك أدلة على أنّ هذه السياسات والإجراءات يتمّ اتّباعها من الناحية العملية. 3- يتمّ إضفاء الطابع الرسمي على عملية دورة مشتريات قطاع الأمن من تقييم الاحتياجات مروراً بتنفيذ العقود والانتهاء منها إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، ولكنّ هناك بعض أوجه القصور من حيث التنفيذ. 2- يتمّ إضفاء الطابع الرسمي بصورة جزئية على دورة مشتريات قطاع الأمن من تقييم الاحتياجات مروراً بتنفيذ العقد والانتهاء منه وحتى التصرف في الأصول و/أو أنّها تفتقر إلى السياسات والإجراءات المفصلة الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات. 1- يتمّ إضفاء الطابع الرسمي على بعض عناصر دورة مشتريات قطاع الأمن ولكن لا يوجد دليل على أنّه يتمّ استخدامها من الناحية العملية. 0- لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على دورة مشتريات قطاع الأمن على الإطلاق كما لا توجد سياسات أو إجراءات خاصة بعملية تنفيذ دورة المشتريات.
38	**جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.**	4- تعدّ آليات مراقبة المشتريات عمليات مستقلة ذات طابع رسمي. وهي آليات غير سياسية ونشاطها متناسق عبر التغييرات في الحكومة. فالمجلس التشريعي أو الأمنيون أو رجال الأعمال أو الأفراد الذين لهم علاقات جيدة سياسياً ليس لهم أيّ تأثير غير مبرر على أدائهم. 2- تمّ إضفاء الطابع الرسمي إلى آليات الرقابة على المشتريات ولكنّ نشاطها غير المتناسق عبر التغييرات في الحكومة أو المجلس التشريعي أو الأمنيين أو رجال الأعمال أو الأفراد الذين لهم علاقات جيدة سياسياً قد يمارس تأثيراً غير مبرر على أدائهم. 0- لا يتمّ إضفاء الطابع الرسمي إلى آليات مراقبة المشتريات ويكون نشاطها غير متناسق عبر التغييرات في الحكومة. وقد يكون هناك تأثير غير مبرر مستمر يمارسه على سبيل المثال المجلس التشريعي أو الأمنيون.
39	**الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.**	4- تكون آليات الرقابة على المشتريات نشطة للغاية في استدعاء الشهود والوثائق وطلب التفسيرات وإصدار التوصيات أو الاستنتاجات التي يتمّ اتّباعها أو تنفيذها، ويمكن تفعيل قدرتها على إلغاء المشاريع. 2- إنّ آليات الرقابة على المشتريات نشطة للغاية ولكن لا يتمّ إشراكها باستمرار في كافة الأنشطة المدرجة في النتيجة 4. 0- آليات الرقابة على المشتريات غير نشطة بشكل كبير أو غير نشطة على الإطلاق.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
40	**توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.**	4- تتمّ إتاحة المشتريات الحكومية بالتفصيل بدون استثناءات تقريباً. يتمّ تنقيح مقدار ضئيل للغاية من البيانات من المناقصة أو العقد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وبالنسبة للمشتريات السرية وغير السرية، فيتمّ الإفصاح عن المناقصة ومنح العقد. وبالنسبة للعقد، يوجد وصف للبند الذي تمّ شراؤه ولمقدم العطاء الفائز والمالكين المستفيدين والسعر المدفوع وتكاليف دورة الحياة الكاملة وتكلفة الخدمة وتكاليف الأجزاء وتاريخ التسليم/الانتهاء. 3- تتمّ إتاحة المشتريات الحكومية بدون استثناءات تقريباً. يتمّ نشر معظم المعلومات المدرجة في النتيجة 4 ولكنّ بعض المعلومات تكون غير كاملة أو مختصرة. 2- لم تتم إتاحة بعض مشتريات قطاع الأمن . وكثيراً ما يُعطى الأمن أو السرية كسبب لمثل هذه السرية، التي تكون مبررةً بشكل جزئي وليس بالكامل. 1- لم تتم إتاحة بعض مشتريات قطاع الأمن، ولكن لا يوجد مبرر أمني لحجب تلك المعلومات. 0- نادراً ما تتمّ إتاحة مشتريات قطاع الأمن (إن وجدت)، رغم أنّه قد يتمّ الكشف عن إجمالي الإنفاق الكلي.
41	**يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.**	4- يتمّ إصدار البيانات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها (على سبيل المثال: ملف إكسيل) ما يتيح إجراء مقارنات مفيدة (مثل عدد المناقصات التي فازت بها الشركة). 2- يتمّ إصدار البيانات أحياناً بصيغة يمكن الوصول إليها. 0- نادراً ما يتمّ إصدار البيانات بصيغة يمكن الوصول إليها.
42	**تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.**	4- تتم الأغلبية العظمى (+90 %) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح. هناك مكون صغير نسبياً (أقل من 10% يتمّ من خلال التوريد الفردي. 3- تتمّ أغلب (70%) عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، إلّا أنّ هناك نسبة لا بأس بها من قيمة العقود (10% إلى 30%) تتمّ من خلال التوريد الفردي. 2- تتمّ معظم (+50%) عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، إلّا أنّ هناك نسبة كبيرة من قيمة العقود (30 % إلى 50%) تتمّ من خلال التوريد الفردي. 1- هناك منافسة مقيدة (على سبيل المثال دعوة 3-2 مورّدين) في عمليات الشراء لقطاع الأمن. 0- لا يتمّ إجراء أغلب عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة.
43	**تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.**	4- ينبغي توفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية (مثل المجلس التشريعي أو ديوان الرقابة المالية والإدارية)، الذي لديه السلطة لرفض إجراء المنافسة المتّبع. 3- توجد مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي/الأحادي والمنافسة المقيدة، كما تخضع هذه العقود لمراقبة خارجية تتمتع بسلطة التحقيق في إجراء المنافسة المتّبع. 2- تتمتع الهيئات الإشرافية بسلطة التحقيق في إجراء المنافسة المتّبع وتقوم بذلك في عدة حالات. 1- تتمتع الهيئات الإشرافية بقدر من السلطة للتحقيق في الإجراء المتّبع سواء من خلال المنافسة الفردية/ الأحادية أو المقيدة للشراء وتقوم بذلك أحياناً. 0- لا تتمتع الهيئات الإشرافية بأيّ سلطة للتحقيق في إجراءات المنافسة الفردية/الأحادية أو المقيدة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
44	**يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح.**	4- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح. يخضع مسؤولو المشتريات لقيود على النشاط المهني (على سبيل المثال، المساهمون في شركات المقاولات، أعضاء مجلس الإدارة، المستشارون، الموظفون في إحدى الشركات الخاصة، العمل عقب انتهاء الخدمة، وما إلى ذلك) ويلزم عليهم تقديم تقارير الإفصاح المالي للدلالة على انتفاء وجود تضارب للمصالح المالية الخاصة بهم وبعائلتهم في أعمالهم. يتوفر تدريب سنوي لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب مصالح. 3- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح. يخضع مسؤولو المشتريات لقيود على النشاط المهني (على سبيل المثال حاملو الأسهم في شركاء التعاقد، أو عضو مجلس الإدارة، أو المستشار، أو مسؤول في شركة خاصة، ما بعد انتهاء الخدمة، وما إلى ذلك) ولكن لا يلزم عليهم تقديم تقارير الإفصاح المالي. يتوفر تدريب سنوي لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب مصالح. 2- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح. قد يخضع مسؤولو المشتريات لبعض القيود المهمة على النشاط المهني. يتوفر تدريب لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب المصالح، ولكنّه لا يقدّم بانتظام. 1- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح. قد يخضع مسؤولو المشتريات لبعض القيود المبهمة على النشاط المهني. لا يتوفر تدريب. 0- لا يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، لأيّ لوائح أو مدونات قواعد سلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
45	**توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.**	4- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. توجد عملية تحقّق خارجية لضمان أنّ المواصفات المضمنة والتي تمّ تحديدها ضرورية. توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بما في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 3- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. إلّا أنّه لا توجد عملية تحقّق خارجية لضمان أنّ المواصفات المحددة المضمنة ضرورية. توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بما في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 2- هناك قدر من التدقيق يشارك من خلاله المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. إلّا أنّه لا توجد عملية تحقّق خارجية لضمان أنّ المواصفات المحددة المضمنة ضرورية. قد توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بما في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 1- يصعب للغاية وصول الهيئات الإشرافية إلى عملية التدقيق الشاملة. 0- لا يمكن لآليات الإشراف الوصول، أو أنّه لا توجد عملية تدقيق تفصيلية للأفراد المشاركين في إعداد مواصفات العطاء، وتحديد الموردين وإرساء العطاء.
46	**توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.**	4- هناك سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم. يشمل ذلك إجراءات الحل أو العقوبات في حالة تسليم الخدمة غير المكتمل أو غير الملائم. 2- هناك بعض السياسات والإجراءات الرسمية، ولكنّها لا تتناول جميع الأنشطة المدرجة في النتيجة 4. 0- لا توجد سياسات أو إجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
47	**تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.**	4- تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد الإرساء (مثل تغيير المقاول من الباطن أو تغيير المالك المستفيد أو التكاليف الإضافية مثل الاستعانة بمستشار)، فضلاً عن إتاحة عملية المراقبة التي تمّ من خلالها إرساء العقد الأصلي والإشراف على التغييرات. تتلقى الهيئات الإشرافية معلومات عن جودة المنتج وتسليم الخدمة وتراقب جودة المنتج وتسليم الخدمة. 3- لا تتاح للعامة دائماً تعديلات العقد بعد الإرساء (مثل تغيير المقاول من الباطن أو تغيير المالك المستفيد أو التكاليف الإضافية مثل الاستعانة بمستشار)، وتكون أحياناً بصيغة منقّحة، فضلاً عن عدم إتاحة عملية المراقبة التي تمّ من خلالها إرساء العقد الأصلي والإشراف على التغييرات. تتلقى الهيئات الإشرافية بعض المعلومات التي قد تمنعهم من مراقبة جودة المنتج وتسليم الخدمة. 2- تتاح تعديلات العقد بعد الإرساء للعامة في معظم الأحيان ولكنّها تكون دائماً بصورة منقّحة. تتلقى الهيئات الإشرافية معلومات محدودة قد تمكنهم من مراقبة جودة المنتج وتسليم الخدمة. 1- نادراً ما يتمّ إصدار المعلومات عن حالات التقصير والتعديلات بالعقد بعد الإرساء. تتلقى الهيئات الإشرافية معلومات محدودة. 0- لا توجد شفافية في التزامات المتعاقدين المعنية بإعداد التقارير والتسليم.
48	**يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.**	4- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز. ويتضمن ذلك تقييمات أداء الموردين والمقاولين من الباطن، وهو ما يتمّ التحقّق منه بصورة منفصلة. إذا لم يتم إنجاز العقد على نحو كافٍ، يُتخذ إجراء ما نتيجةً لانتهاك العقد. 2- يُجري المسؤولون بعض الأنشطة المدرجة في النتيجة 4، إلّا أنّها لا تتمّ بشكل منتظم. 0- لا تنفذ مكاتب المشتريات الالتزامات المعنية بإعداد التقارير والتسليم على الإطلاق.
49	**يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.**	4- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ. يتمّ التعامل مع المسائل داخلياً، أو يتمّ رفعها للإدارة العليا في الوزارة. إذا لم يتم حلها، تحال القضايا لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 3- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه معظم انتهاكات العقد على نحو كافٍ. يتمّ التعامل مع المسائل داخلياً، أو يتمّ رفعها للإدارة العليا في الوزارة. إذا لم يتم حلها، تحال القضايا لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 2- يتمّ اتخاذ إجراء تجاه معظم انتهاكات العقد على نحو كافٍ. يتمّ التعامل مع المسائل داخلياً، أو يتمّ رفعها للإدارة العليا في الوزارة. ومع ذلك، عند عدم حل القضايا، فإنّها لا تحال بوجه عام لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 1- يتمّ اتخاذ إجراء على نحو كافٍ تجاه عدد قليل من انتهاكات العقد. 0- لا يتضح ما إذا كان هناك إجراء يتمّ اتخاذه تجاه انتهاكات العقد.
50	**هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.**	4- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. قد يتضمن ذلك كلاً من عملية التقاضي والألية الداخلية لتقديم الشكاوى. 2- في حالة عدم وجود آليات رسمية، تستخدم الشركات قنوات الاتصال غير الرسمية لتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. 0- ليس لدى الشركات فرصة لتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
51	**آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.**	4- تتاح آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والأسعار المناسبة والاستخدام المنتظم. 2- قد تتسم آليات الشكاوى المتاحة للشركات بعدم الفعالية أو غلاء القيمة، إلّا أنّها تستخدم أحياناً رغم ذلك. 0- آليات الشكاوى المتاحة للشركات باهظة القيمة وغير فعالة، ومن ثم نادراً ما تستخدم.
52	التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في **الضفة الغربية** يتمّ بدون خوف.	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يوافقون على أنّ تقديم الشكاوى لدى الأجهزة الأمنية يتمّ دون خوف × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين لا يوافقون على أنّ تقديم الشكاوى لدى الأجهزة الأمنية يتمّ دون خوف × 0).
53	**العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.**	4- يوجد تشريع واضح ومبادئ توجيهية تنفيذية من مسؤولي المشتريات لاستبعاد الشركات وكبار المسؤولين بالشركات عند وجود إدانة أو دليل موثوق به على الجرائم المتعلقة بالرشاوى والفساد. 2- لدى مسؤولي المشتريات سلطة محدودة لاستبعاد الشركات وكبار المسؤولين بالشركات عند وجود إدانة أو دليل معقول على الجرائم المتعلقة بالرشاوى والفساد. 0- لا يملك مسؤولو المشتريات أيّ سلطة لاستبعاد الشركات أو الأفراد المتورطين في جرائم متعلقة بالرشاوى أو الفساد.
54	**يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.**	4- يتمّ التحقيق في الحالات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر. 3- يتمّ التحقيق في الحالات أو محاكمة مرتكبيها، ولكن توجد محاولة للتأثير السياسي غير المبرر والفعّال في بعض الأحيان في عرقلة محاكمة مرتكبيها. 2- يتمّ التحقيق في الحالات ولكن لا تتمّ محاكمة مرتكبيها في أغلب الأحيان. وهناك تأثير واضح غير مبرر في عملية اتخاذ القرار. 1- تتمّ محاكمة مرتكبي الحالات بشكل ظاهري، أو عقد جلسات استماع "صورية" لا يُعاقَب فيها المتهمون. 0- هناك إخفاق كامل في التحقيق أو المحاكمة، حتى عند وجود دليل واضح.
	التعيين وسلوك العاملين	
55	**تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.**	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إنّ الترقيات والامتيازات تخضع للقوانين والأنظمة × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين يقولون إنّ الترقيات والامتيازات لا تخضع للقوانين والأنظمة × 0).
56	**يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.**	4- يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة بشكل سنوي، مفصلة بحسب شرائح الرتب. 2- يتيح قطاع الأمن معلومات للعامة مفصلة أو موجزة حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين. 0- لا تتاح للعامة معلومات حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين.
57	**يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.**	4- لم تواجه السلطة الأمنية مشكلة الجنود الوهميين على مدار السنوات الخمس المنصرمة. 0- شكلت مسألة الجنود الوهميين مشكلة للسلطة الأمنية خلال السنوات الخمس المنصرمة.
58	**يتمّ نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.**	4- يجري نشر معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين في المنشورات الخدمية، مفصلة بحسب شرائح الرتب. وتتاح معلومات موجزة للعامة، على الموقع الإلكتروني للوزارة على سبيل المثال. 3- يجري نشر معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين في المنشورات الخدمية، مفصلة بحسب شرائح الرتب، إلّا أنّه لا تتاح للعامة أيّ معلومات. 2- لا يجري نشر معدلات الرواتب إلّا لفئة محددة من الموظفين المدنيين والأمنيين. 1- تتاح معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين بطريقة غير مفصلة وموجزة أو غير موثوقة فقط. 0- لا تتاح أيّ معلومات حول معدلات الرواتب.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
59	**يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.**	4- يجري نشر البدلات الخاصة بكافة الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، ويشمل ذلك معيار الاستحقاق ومنهجيات الاحتساب. 2- يجري نشر البدلات الخاصة بكافة الموظفين المدنيين والأمنيين، إلّا أنّ ذلك لا يشمل معيار الاستحقاق ومنهجيات الاحتساب. 0- لا تتاح للعامة أيّ معلومات عن البدلات.
60	**يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.**	4- يتلقى الموظفون الرواتب في موعدها. 3- يتأخر سداد الرواتب في بعض الأحيان إلّا أنّه يجري تصحيح الأوضاع خلال بضعة أيام. 2- يتأخر سداد الرواتب في بعض الأحيان لمدة تتراوح بين 3-1 أشهر. 1- تسدد الرواتب متأخرة دائماً لمدة قد تصل إلى 3 أشهر. 0- يتأخر سداد الرواتب دائماً لمدة قد تزيد عن 3 أشهر.
61	**نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.**	4- يتسلم الموظفون الرواتب الصحيحة. 3- هناك حالات عرضية من تسليم رواتب غير صحيحة، إلّا أنّه يجري تصحيح الأوضاع خلال بضعة أيام أو أسابيع. 2- قد تخضع الرواتب الأساسية في بعض الأحيان لتعديلات تقديرية. 1- لا يُكفل للموظفين تلقي الرواتب الصحيحة بسبب بعض المشكلات المنهجية في نظام الدفع. 0- تخضع الرواتب الأساسية دائماً لتعديلات تقديرية.
62	**يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.**	4- ينشر نظام الرواتب والبدلات للعامة. ويشمل ذلك كافة ما يلي، كحد أدنى: - شرائح الرواتب لكافة المناصب، مفصلة بحسب الأقدمية. - تفاصيل حول كيفية احتساب الرواتب الفردية، بما في ذلك وقت تولي/ترك المنصب. - قائمة بكافة البدلات والمصروفات المسموح بها ومعيار وقيود الاستحقاق. - المسؤوليات الإدارية المنفصلة ومسؤوليات الوحدة والتدقيق. 2- هناك بعض أوجه القصور في الشفافية المعنية بنظام الرواتب. غير معلن عن اثنيْن أو أكثر مما يلي: - شرائح الرواتب لكافة المناصب، مفصلة بحسب الأقدمية. تفاصيل حول كيفية احتساب الرواتب الفردية، بما في ذلك وقت تولي/ترك المنصب. - قائمة بكافة البدلات والمصروفات المسموح بها ومعيار وقيود الاستحقاق. - المسؤوليات المنفصلة لفريق العمل الإداري وسلسلة وحدة قيادة الفرد والتدقيق الداخلي. 0- لا ينشر نظام الرواتب.
63	**يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.**	4- يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. ومجالس الترقيات واضحة ويمثلها ممثلون من فروع أخرى من الأجهزة الأمنية ويحضر هؤلاء الممثلون بشكل منتظم. ويتمّ تضمين الخدمة المدنية للرتب الرفيعة. 3- ينطوي نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على توصيفات موضوعية للوظائف وعمليات تقييم محددة المعايير، إلّا أنّ هناك قدراً بسيطاً من التدقيق المستقل فيما يخص ترقية كبار الموظفين، فمثلاً قد لا يتوفر لدى مجالس الترقيات ملاحظون مستقلون. 2- لا تنطوي التعيينات دائماً على معايير موضوعية للوظائف وعمليات تقييم محددة المعايير، فعلى سبيل المثال، قد تتسم القرارات بعدم وجود مسوغات لها بحسب المعايير الموضوعية، أو ربما تتضمن مجالس الترقيات أعضاء من سلسلة القيادة، إلّا أنّ ذلك لا يعدّ أمراً منتشراً أو ممارسة شائعة. 1- هناك عمليات رسمية متّبعة، إلّا أنّها تقوّض باستغلال التأثير غير المشروع أو اتّباع سلوك غير مناسب في عملية الترقية. ولا يتمّ تضمين الخدمة المدنية في عملية التعيين على الإطلاق. 0- لا يوجد نظام ثابت لتعيين الموظفين الأمنيين.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
64	**تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.**	4- هناك التزام واضح بإجراءات مكافحة الفساد والنزاهة من قبل قطاع الأمن حسبما أعلن مسؤولو قطاع الأمن. ويظهر الالتزام الداخلي من خلال الإجراءات الاستباقية لمكافحة الفساد وعمليات الإبلاغ المنتظمة بشأن النزاهة من جانب كبار الموظفين في منشورات الخدمة. وهناك اتساق في الرسائل التي تتناول الانتهاكات الحالية ودليل على تنفيذ نظام النزاهة. 3- هناك التزام واضح بإجراءات مكافحة الفساد والنزاهة من قبل مسؤولي قطاع الأمن حسبما أعلنوا. ويظهر الالتزام الداخلي من خلال الإجراءات الاستباقية لمكافحة الفساد وعمليات الإبلاغ العرضية حول النزاهة من جانب كبار الموظفين في منشورات الخدمة. وقد يكون هناك بعض التناقض في الرسائل بين كبار المسؤولين. 2- هناك التزام باتخاذ تدابير مكافحة الفساد والنزاهة من قبل مؤسسات قطاع الأمن وأعضاء بارزين في الأجهزة الأمنية، ولكن قد لا يتمّ الإبلاغ عنها مباشرة من قبل الموظفين. وهناك استعداد داخلي لتنفيذ العمليات، على النحو الذي توضحه عمليات الإبلاغ الاستراتيجية الداخلية. 1- هناك التزام ضعيف للغاية من جانب وزير الداخلية ورؤساء أجهزة الأمن، إلّا أنّه يجوز للوزارة نشر بلاغات داخلية ذات طبيعة ظاهرية لدعم تدابير مكافحة الفساد والنزاهة. 0- لا توجد أيّ عمليات إبلاغ داخلية بشأن الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد من قبل مؤسسات قطاع الأمن أو رئيس الأركان أو رؤساء أركان القوات المسلحة أو الوزارة كمؤسسة.
65	**توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.**	4- هناك مجموعة من الجرائم المحددة بوضوح في القانون والتي تنطبق تماماً على قطاع الأمن. وتشمل هذه الجرائم (كحد أدنى) تقديم أيّ بند ذي قيمة أو إعطاءه أو الحصول عليه أو التماسه للتأثير على تصرفات أيّ مسؤول أو شخص آخر مسؤول عن أيّ واجب عام أو قانوني. وتشمل العقوبات المحتملة الملاحقة الجنائية/السجن، والفصل، فضلاً عن العقوبات المالية الكبيرة. 3- تعرّف الرشوة و/أو الفساد وفقاً للقانون بأنّهما من صور الجرائم التي تنطبق بوضوح على قطاع الأمن، إلّا أنّ آليتيْن أو أكثر من الآليات التالية لا تتوفر بخصوص: تقديم الرشوة أو منحها أو تلقيها أو التماسها. وتشمل العقوبات المحتملة الملاحقة الجنائية/ السجن، والفصل، فضلاً عن العقوبات المالية الكبيرة. 2- تعرّف الرشوة و/أو الفساد وفقاً للقانون بأنّهما من صور الجرائم التي تنطبق بوضوح على قطاع الأمن، إلّا أنّ آليتيْن أو أكثر من الآليات التالية لا تتوفر بخصوص: تقديم الرشوة أو منحها أو تلقيها أو التماسها. وينصّ القانون على هذه العقوبات، إلّا أنّ العقوبة القصوى تصل إلى السجن لمدة تقلّ عن عامٍ أو غرامات زهيدة لا تشكل رادعاً. 1- لا تعرّف الرشوة والفساد وفقاً للقانون بأنّهما من صور الجرائم التي تنطبق على قطاع الأمن، إلّا أنّ هناك آليات قانونية أوسع نطاقاً يتمّ تطبيقها لمواجهة هذه الأمور (على سبيل المثال، القوانين المحلية المدعومة كالسياسات، أو اللوائح، أو القوانين الأخرى). 0- لا يوجد تعريف للجرائم؛ ولا يوجد دليل على وجود آليات رسمية أخرى، أو أنّه لا يتمّ تطبيق القانون على القطاع الأمني.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
66	**هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.**	4- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد وتطبق على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة لحماية المبلغين عن المخالفات، ويشمل ذلك: الحماية ضدّ الكشف عن الهوية والحماية من التعرّض للقصاص وإلغاء عبء الإثبات فيما يتعلق بالتعرض للانتقام، والتنازل عن الالتزام بالنسبة للمبلغ عن المخالفات، وحقّ المبلغ عن المخالفات في رفض المشاركة في أيّ أعمال مخالفة. 3- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد وتطبق على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة إلى حماية المبلغين عن المخالفات، ولكن لا توجد في القانون سوى بعض إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 2- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد ولكن قد لا تطبّق بصرامة على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة إلى حماية المبلغين عن المخالفات، ولكن لا توجد في القانون سوى بعض إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 1- هناك تشريعات بشأن سياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد إلّا أنّها ضعيفة فيما يتعلق بإجراءات حماية المبلغين. قد لا توجد إشارة واضحة فيما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات أو أنّ القانون ينصّ على قليل من إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 0- لا توجد أيّ تشريعات لتسهيل الإبلاغ عن الفساد أو حماية المبلغين عن المخالفات تطبّق على الموظفين الأمنيين أو الرسميين.
67	**يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.**	4- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات بفاعلية من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وهناك وحدة مستقلة لديها ما يكفي من الموارد تتناول هذه الادّعاءات، كما تنتشر حملات بشأن سياسة الإبلاغ عن المخالفات تشمل الموظفين بجميع مستوياتهم في جميع أنحاء المؤسسة. 3- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الحملات الداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية. ومع ذلك، فهناك وحدة مستقلة تحظى بموارد كافية للتعامل مع الادّعاءات. 2- يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الحملات الداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية، فضلاً عن أنّ الوحدة المعنية بالتعامل مع الادّعاءات تكون محدودة الموارد أو غير مستقلة. 1- تحظى سياسة الإبلاغ عن المخالفات بتشجيع ضئيل. وعلى الرغم من توفر المواد الإرشادية، إلّا أنّ الحملات التدريبية والداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية. وتكون الوحدة المعنية بالتعامل مع الادّعاءات إما فقيرة الموارد أو غير مستقلة، على سبيل المثال، تكون ملحقة بإدارة أخرى ترفع تقاريرها إلى مؤسسات قطاع الأمن. 0- لا تشجع الحكومة سياسة الإبلاغ عن المخالفات. ولا يتوفّر سوى قليل من المواد الإرشادية أو الإعلامية (إن وجدت)، كما لا توجد حملات تدريبية أو إعلامية. وربما تمّ تخصيص وحدة للتعامل مع الادّعاءات ولكنّها لا تعمل حتى الآن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
68	**توجد مدوّنة لقواعد السلوك.**	4- توجد مدوّنة لقواعد السلوك كدليل بسيط وسهل ومفهوم لجميع الأفراد الأمنيين، توضح بشكل شامل الرشاوى والهدايا والضيافة وتضارب المصالح وأنشطة ما بعد الانتهاء من الخدمة. وهي توفر كذلك توجيهات محددة بشأن كيفية الشروع في مواجهة هذه الأحداث. 3- توجد مدوّنة قواعد سلوك لجميع الأفراد الأمنيين، تشمل الجوانب المدرجة في النتيجة 4، على الرغم من أنّها قد لا تكون شاملة، ولكنّها توفر توجيهات محددة بشأن كيفية الشروع في مواجهة هذه الأحداث. 2- توجد مدوّنة قواعد سلوك، ولكنّ التوجيهات المدرجة فيها غير كافية أو تفتقر إلى الوضوح والدقة. 1- توجد مدوّنة قواعد سلوك ولكنّ محتواها غير معروف إلى حد كبير. 0- لا توجد مدوّنة قواعد سلوك لجميع الأفراد الأمنيين.
69	**يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.**	4- مدوّنة قواعد السلوك متاحة للعامة وتوزّع بفعالية على جميع الأفراد الأمنيين، ويتمّ تضمين التوجيه بشأن مدوّنة قواعد السلوك في التدريب التوجيهي. 3- توزّع مدوّنة قواعد السلوك بفعالية على جميع الأفراد الأمنيين ولكنّها لا تتاح للجمهور بسهولة. ويتمّ تضمين التوجيه بشأن مدوّنة قواعد السلوك في التدريب التوجيهي. 2- قد لا تتاح مدوّنة قواعد السلوك بسهولة لجميع الأفراد الأمنيين، ولكن تقدم التوجيهات من خلال التدريب. 1- قد لا تتاح مدوّنة قواعد السلوك بسهولة لجميع الأفراد الأمنيين، ولا تقدم توجيهات من خلال التدريب. 0- مدوّنة قواعد السلوك غير متاحة للعامة أو الأفراد الأمنيين.
70	**يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين في الأجهزة الأمنية بشكل دوري.**	4- يتناول التدريب على مكافحة الفساد العلاقة بين الفساد والموضوعات التالية: القيم والمعايير التنظيمية، وتأثير المؤسسة، والفعالية الأمنية، وتحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى إدارة المخاطر. 3- يتناول التدريب على مكافحة الفساد العلاقة بين الفساد وبعض من الموضوعات التالية وليس جميعها: القيم والمعايير التنظيمية، وتأثير المؤسسة، والفعالية الأمنية، وتحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى إدارة المخاطر. 2- لا يتناول التدريب على مكافحة الفساد سوى القيم والمعايير المؤسسية، وتحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها. 1- التدريب على مكافحة الفساد ظاهري بطبيعته ولا يتناول أكثر من القيم أو المعايير. 0- ليس هناك تدريب على مكافحة الفساد.
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إنّ العاملين في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين يقولون إنّ العاملين في الأجهزة الأمنية لا يمتنعون عن ممارسة الواسطة × 0).
72	**توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.**	4- هناك سياسة رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة. 2- هناك سياسة غير رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة. 0- لا يمتلك قطاع الأمن سياسة لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة.
73	**نتائج المحاكمات متاحة للعامة.**	4- تتاح كلٌّ من الاتهامات والنتائج الواردة بالمحاكمات للعامة. وبالنسبة للمحاكمات الأمنية فوق رتبة معينة، فبالطبع تتمّ إتاحة المعلومات للعامة. وتتضمن تلك المعلومات تاريخ التهمة ومكانها وتفاصيلها، بالإضافة إلى معلومات عن جلسة الاستماع. 2- تتاح نتائج المحاكمة للعامة، ولكن لا تتمّ إتاحة سوى قليل من المعلومات المتعلقة بالتهم أو جلسة الاستماع، أو التفاصيل الأساسية الأخرى أو أنّه قد يتمّ منع الوصول إلى ذلك. 0- لا تتاح معلومات عن المحاكمات للعامة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
	الرقابة الخاصة للأجهزة الاستخباراتية	
74	**توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).**	4- يتمّ تعيين لجنة برلمانية أو هيئة مستقلة (يعينها الرئيس أو رئيس الوزراء على سبيل المثال) لمراقبة سياسات الجهاز الاستخباراتي وإدارته وميزانياته. وهي تعمل دون تأثير غير مبرر من السلطة التنفيذية أو الأجهزة الأمنية. وتتطابق مهمتها مع صلاحيات الهيئة ومواردها. 2- يتمّ تعيين لجنة برلمانية أو هيئة مستقلة (يعينها الرئيس أو رئيس الوزراء على سبيل المثال) لمراقبة سياسات الجهاز الاستخباراتي وإدارته وميزانياته. قد تخضع في بعض الأحيان لتأثير غير مبرر من السلطة التنفيذية أو الأجهزة الأمنية أو لا تتطابق مهمتها دوماً مع صلاحيات الهيئة ومواردها. 0- هناك تأثير كبير ومنتظم وغير مبرر في الرقابة على سياسات الجهاز الاستخباراتي وإدارته وميزانياته. ومن المحتمل أن تفضي مهمتها إلى صلاحيات وموارد محدودة لتنفيذ الرقابة.
75	**فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.**	4- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة، وهم يجتمعون مرة كل شهرين على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية. ورغم انعقاد الاجتماعات خلف الأبواب المغلقة، يتمّ نشر موجز بالنتائج. 3- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة وهم يجتمعون مرة كل 6 أشهر على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية. ورغم انعقاد الاجتماعات خلف الأبواب المغلقة، يتمّ نشر موجز بالنتائج. 2- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة وهم يجتمعون مرة كل 6 أشهر على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية. ونادراً ما يتمّ نشر النتائج. 1- لا تتمتع وظيفة الإشراف بالوصول المنتظم إلى المعلومات المصنفة. وقد يجتمع مسؤولو وظيفة الإشراف مرة كل 6 أشهر على الأكثر. 0- تؤثر وظيفة الرقابة تأثيراً طفيفاً على خدمات الاستخبارات.
76	يتحمل رئيس الجهاز الأمني المسؤولية عن أيّ فشل في عمل الجهاز الذي يترأسه في حال حصوله.	يتمّ احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يعتقدون أنّ رئيس الجهاز الأمني يتحمّل المسؤولية عن أيّ فشل في عمل الجهاز الذي يترأسه في حال حصوله × 100) + (نسبة الذين يقولون إنّهم لا يعرفون/لا رأي لهم × 50) + (نسبة الذين لا يعتقدون أنّ رئيس الجهاز الأمني يتحمّل المسؤولية عن أيّ فشل في عمل الجهاز الذي يترأسه في حال حصوله × 0).
77	لا تُحترم معايير النزاهة في التعيينات في المناصب العليا **في خدمة الاستخبارات وتطغى عليها المحاباة والمحسوبية.**	4- لا توجد فرصة لحدوث تدخّل من أطراف خارجية قد يؤدي إلى التحيّز في الاختيار أو تأثير غير مبرر في اختيار المرشحين. 2- على سبيل المثال، قد تسبب النزاهة مشكلة بسبب الروابط مع الحزب الحاكم. 0- المناصب العليا في خدمات الاستخبارات هي في المقام الأول هدية من السلطة التنفيذية.
78	**يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".**	4- يتمّ إجراء تحقيق كامل في مدى ملاءمة المرشحين من خلال إجراء تدقيق بواسطة طرف خارجي. ويشمل ذلك لجنة توظيف حاصلة على تصريح أمني ولها الحقّ في استدعاء الشهود وطلب المعلومات. 2- التحقيق في مدى ملاءمة المرشحين أمر فيه نظر، لأنّ عناصر عملية التدقيق قد تمّ كشفها أو أنّها ذات جودة منخفضة. 0- يتمّ إجراء القليل من التحقيقات أو لا يتمّ إجراء أيّ تحقيقات حول ملاءمة الأفراد أو سلوكهم السابق.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
79	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	4- تخصص نسبة واحد بالمئة أو أقل من النفقات للبنود المكتومة. 3- تخصص نسبة ثلاثة بالمئة أو أقل، على أن تتجاوز نسبة واحد بالمئة من النفقات للبنود المكتومة. 2- تخصص نسبة ثمانية بالمئة أو أقل، على أن تتجاوز نسبة ثلاثة بالمئة من النفقات للبنود المكتومة. 1- تخصص نسبة أكبر من ثمانية بالمئة من النفقات للبنود المكتومة. 0- لا تعلن هذه النسبة للعامة، أو لا تعتبر المعلومات المنشورة موثوقاً بها.
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	4- تستخدم الحكومة نظاماً لتصنيف المعلومات في ظلّ إطار قانوني واضح لضمان حماية المعلومات بصور كافية. 2- تعكف الحكومة حالياً على إعداد نظام لتصنيف المعلومات في ظلّ إطار قانوني لضمان حماية المعلومات. 0- لا يوجد إطار قانوني لتصنيف المعلومات لضمان الحماية الكافية للبيانات.

ملحق رقم 2: نتائج مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن في فلسطين لعام 2022

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
	الإدارة السياسية			
1	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية: انظر/ي المواد (47، 56، 57، 58). النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني: انظر/ي المواد (57، 75-80). قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005: انظر/ي المواد (7، 10).	يمنح القانون الأساسي المعدّل والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني أدوات رقابية متعددة للمجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية والعسكرية الفلسطينية، إذ توجد نصوص واضحة على قدرة المؤسسة التشريعية على مساءلة ومراقبة عمل الحكومة وأجهزتها المختلفة ونصّ قانون «الخدمة في قوى الأمن» بشكل واضح على تبعية قوى الأمن الداخلي لوزير الداخلية، وتبعية قوى الأمن الوطني لوزير الأمن الوطني، ويخضع الوزيران للثقة والرقابة من المجلس إلى جانب خضوعهما بالرقابة للمستوى التشريعي، وخضوع هذه الأجهزة لمسؤولية الوزير الذي هو منصب سياسي يعني قانوناً خضوعهما بالرقابة للمستوى السياسي .	100
2	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	قرار المحكمة الدستورية العليا طلب رقم (10) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا «تفسير" الصادر في 2018/12/12. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018، ص 10.	تمّ حلّ المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أنّ المجلس معطل منذ منتصف عام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني. بعد تعطل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة، شُكلت مجموعات العمل (هيئة الكتل البرلمانية) ومن بينها مجموعة العمل الخاصة بالأمن والحكم المحلي وكان أخر عمل لها هو تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية في نابلس وخاصة مقتل المواطن أحمد حلاوة في آب 2016.	0
3	السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أيّ مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	رأي خبير برلماني.	تعطل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة في العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني وبقي المجلس رهينةً للخلافات بين حركتيّ فتح (التي تسيطر على السلطة في الضفة الغربية) وحماس (التي تهيمن على السلطة في قطاع غزة).	0
4	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني: انظر/ي (المواد 48 و57).	ينصّ البند (ح) من الفقرة الأولى للمادة (48) من النظام الداخلي على تشكيل لجنة الداخلية (الداخلية والأمن) التي تتمتع بصلاحيات واسعة وفقاً لأحكام المادة (57) من النظام الداخلي التي تنص على أنّ "للجان من خلال رؤسائها أن تطلب من أيّ وزير أو مسؤول في مؤسسات السلطة الوطنية معلومات أو إيضاحات تتعلق بالموضوعات المطروحة عليها أو التي تدخل ضمن اختصاصها".	100
5	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين .	انظر/ي الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة «الضفة الغربية» 2022.	وفقاً للاستطلاع، يرى 43.1% من الجمهور الفلسطيني أنّ هناك رقابة ذات فاعلية على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ويقول ما نسبته 10.7% إنّهم لا يعرفون، فيما تقول نسبة 46.2% إنّه لا توجد رقابة فاعلة على أجهزة الأمن. (0×0.462 +50×0.107 + 100×0.431).	48
6	يتمّ تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوية على الأجهزة الأمنية.	رأي خبير برلماني.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0

7	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	رأي خبير برلماني.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0
8	تتمّ مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل المجلس التشريعي.	رأي خبير برلماني.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0
9	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، وعدد الأفراد والميزانية، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	رأي خبير برلماني.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0
10	**اطّلاع المواطنين على استراتيجية أو خطة عمل الأجهزة الأمنية.**	انظر/ي الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة "الضفة الغربية" 2023.	أظهرت النتائج أنّ 18.7% من المبحوثين سمعوا أو اطّلعوا على استراتيجية أو خطة عمل كلّ جهاز من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما قال 72.9% إنّهم لم يسمعوا عنها ولم يطّلعوا عليها، فيما قال 8.4% إنّهم لا يعلمون. (0 ×0.67 +50 ×0.084 +100 ×0.187).	23
11	ضمان حقّ الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	1) انظر/ي موقع مجلس الوزراء- الاستراتيجية القطاعية للأمن https://t.ly/3w8m 2) انظر/ي موقع وزارة الداخلية- الخطة الاستراتيجية لقوى الأمن (2017-2022) https://www.moi.pna.ps/home	تمّ نشر الخطة القطاعية للأمن 2021-2023 على موقع مجلس الوزراء، وتمّ نشر الخطة الاستراتيجية لقوى الأمن (2017-2022) على موقع وزارة الداخلية، لكن لم يتمّ عرضها على الموقع للنقاش قبل إقرارها من قبل الحكومة ليتسنى نقاشها والمراقبة عليها من قبل العامة.	75
12	توجد أدلّة على انفتاح مؤسسات قطاع الأمن تجاه منظمات المجتمع المدني.	1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، التقرير السنوي الرابع عشر "واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2022"، ص 53. 2. مقابلة مع الدكتور عمر رحال، مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بتاريخ 2022/10/6.	يشير التقرير السنوي لائتلاف أمان إلى تحسّن في مجال التعاون والانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني من قبل مسؤولي وزارة الداخلية ومسؤولي الأجهزة الأمنية. ونتيجة لهذا الانفتاح، جاءت مجموعة من الأوراق والتقارير البحثية المختصة في قطاع الأمن.	75

13	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	شاركت وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية بالعديد من المؤتمرات واللقاءات وورشات العمل التي تحدث فيها المسؤولون الأمنيون حول قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام موسمي بين الأكاديميين والصحفيين وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن. ومع ذلك، فعند إجراء نقاش، فإنّه يتناول القضايا ذات الأولوية القصوى بصورة مكثفة ومعمقة.	50
14	تتبع الدولة سياسة صريحة لمكافحة الفساد ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	مقابلة مع الدكتور جمال قاش، نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد، والمستشار القانوني للهيئة الأستاذ لطفي سمحان، بتاريخ 2022/10/9. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022. https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347	تغطي الخطة الاستراتيجية جميع القطاعات بما فيها القطاع الأمني ويتمّ العمل من خلال برامج التوعية والتدريب والمساقات والتدابير وتقييم المخاطر (تمّ إنجاز تقييم المخاطر لهيئة الإمداد والتجهيز، إضافة لمؤسستيْن أمنيتيْن). لكن حسب الخطة الاستراتيجية، ما زالت هناك بعض المعوقات أبرزها عدم اكتمال المنظومة التشريعية الفلسطينية.	50
15	تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	• مقابلة مع الدكتور جمال قاش، نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد، والمستشار القانوني للهيئة الأستاذ لطفي سمحان، بتاريخ 2022/10/9. • الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022. https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347 • انظر/ي موقع مجلس الوزراء- الاستراتيجية القطاعية للأمن https://t.ly/3w8m	ورد في الخطة القطاعية للأمن في الهدف الاستراتيجي رقم (2) «حوكمة المؤسسة الأمنية»، وضمن التدخلات المطلوبة: مكافحة الفساد بهدف تعزيز المساءلة والشفافية، والغاية من ذلك الحدّ بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. كما ورد في الخطة أنّه من المهم التأكيد على أهمية تطوير قدرات قوى الأمن في مجال حماية تلك القوى من أيّ أشكال الفساد، ما يتطلب التعاون الكامل مع هيئة مكافحة الفساد، التي تعمل من خلال جهاز الاستخبارات العسكرية على توفير الإطار اللازم لمتابعة هذه القضايا. ومن المهم الاستمرار بتوعية منتسبي قوى الأمن بالمخاطر المتعلقة بالفساد، وتطوير الأنظمة والإجراءات التي من شأنها أن تحدّ من مخاطر الفساد في قوى الأمن.	50
16	تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.	1. مقابلة مع العميد د. طارق عاشور، مدير إدارة التدريب والتخطيط. والعميد ناصر الأشقر، مدير إدارة أمن الجهاز في المخابرات العامة، بتاريخ 2022/9/13. 2. مقابلة مع العميد ياسر أبو لبدة، المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي. والدكتور محمود صنع الله، مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2022/9/13. 3. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12. 4. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018، ص 15-16.	في كلّ جهاز من أجهزة الأمن الفلسطينية توجد دائرة للامتثال، يختلف اسمها من جهاز إلى آخر، ففي جهاز الشرطة تسمى المفتش العام للشرطة، وفي جهاز المخابرات فهناك المراقب العام، وفي جهاز الأمن الوقائي توجد الإدارة العامة للرقابة، وفي الأمن الوطني توجد دائرة الرقابة والتفتيش، إلى جانب ذلك توجد إدارات أمن الجهاز التي تقوم أيضاً بأعمال رقابية. هذه الإدارات يدخل في صلاحياتها النظر في أداء الموظفين وامتثالهم للقانون. لكن هذه الدوائر تعاني من نقص طواقم العاملين ونقص في الخبرات في مجال العمل الرقابي ونقص في الإمكانيات في بعض منها.	50

17	تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12. 2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018، ص 15–16.	الدوائر والوحدات المتعلقة بالامتثال هي ضمن التسلسل القيادي لمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها، وهي ضمن الهيكلية الإدارية المقرّة لهذه الأجهزة ويصعب حلها. لكنّها لا تقدم تقاريرها مباشرة إلى أحد كبار أعضاء قطاع الأمن (مثل القائد العام/وزير الداخلية).	50
18	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12. 2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018، ص 15–16.	يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، وهم قادرون على التعامل مع بعض المخاطر بشكل مستقل. ولكن لا يمكنهم ضمان قدرة الإدارات أو الوحدات الأخرى على التعامل مع المخاطر بشكل كافٍ. تستجيب قيادة الأجهزة بشكل كبير لتوصيات وحدات الرقابة وفق القانون.	75
19	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لدى مسؤولي قطاع الأمن لمحاربة الفساد.	انظر/ي الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة "الضفة الغربية"، 2022.	يرى 51% من الجمهور الفلسطيني أنّه تتمّ محاسبة أيّ منتسب في أيّ جهاز أمني في الضفة إذا ارتكب جريمة فساد، وأشار 28% إلى أنّه لا تتمّ المحاسبة، فيما قال 6% إنّهم لا يعرفون. (0 ×41 +50 ×0.07 +100 ×0.52).	56
20	تتمّ مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	انظر/ي موقع مجلس الوزراء– الاستراتيجية القطاعية للأمن https://t.ly/3w8m	تمّ نشر الخطة القطاعية للأمن وتمّ نشر استراتيجية هيئة مكافحة الفساد. أنجزت هيئة مكافحة الفساد عدداً من الدراسات حول مخاطر الفساد في عدد من المؤسسات ومن بينها هيئة الإمداد والتجهيز. لكن ما زالت أغلب المؤسسات الأمنية لم تُجر فحص بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن كإجراء دوري.	50
21	يتمّ إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	• مقابلة مع الدكتور جمال قاش، نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد، والمستشار القانوني للهيئة الأستاذ لطفي سمحان، بتاريخ 2022/10/9. • الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020–2022. https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347	يوجد دليل استرشادي لتقييم مخاطر الفساد، وتجري عليه هيئة مكافحة الفساد تدريبات تشمل كافة القطاعات ومن ضمنها القطاع الأمني.	50
22	تتمّ الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	مقابلة مع العميد ركن إحسان حمايل، مدير مركز التدريب في وزارة الداخلية، بتاريخ 29/ 9/ 2022.	يتمّ العمل على إعداد مجموعة من الدراسات والبرامج التدريبية مع هيئة مكافحة الفساد والمجتمع المدني حول تقييم مخاطر الفساد في عدد من الأجهزة الأمنية. وتمّ تدريب أكثر من 680 من منتسبي الأمن خلال العام الحالي 2022 على مخاطر الفساد. كما أشارت الخطة القطاعية بوضوح لموضوع مكافحة الفساد بناءً على التقييمات والتوصيات.	100

	موازنة قطاع الأمن			
23	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.	تخضع موازنة الأجهزة الأمنية إلى الإجراءات نفسها من حيث إعداد الموازنة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتُعدّ الإدارة المالية العسكرية المركزية الموازنة السنوية للمؤسسة الأمنية، إذ تقوم الإدارة المالية بمخاطبة الأجهزة والإدارات الأمنية المختلفة، لتزويدها بالبيانات والمشاريع والاحتياجات المختلفة. وبعد تجميع البيانات من الأجهزة تعدّ الموازنة العامة وتُرفَع لوزارة المالية، وهي موازنة تجميعية، تشمل بنودها مصاريف المؤسسة الأمنية، دون الإشارة إلى الأجهزة والإدارات المختلفة، وتقوم وزارة المالية بمناقشتها ومراجعاتها أحياناً مع الإدارة المالية. وتستثنى من هذا موازنة جهاز المخابرات التي يتولى رئيس الجهاز إعدادها ويعرضها على الرئيس للمصادقة عليها. وهي تخضع لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.	100
24	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	تمّ الاطّلاع على موازنة 2022	تضمنت ميزانية قطاع الأمن (الإدارة المالية العسكرية) معلومات شاملة عن النفقات عبر الوظائف. ولكن هناك بعض المعلومات المتعلقة ببعض الوظائف غير مدرجة بصورة مفصلة. إلى جانب أنّ الموازنة تتعامل مع الإدارة المالية العسكرية كوحدة واحدة ولا تتعامل مع الأجهزة والهيئات كمراكز مالية مستقلة.	75
25	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1997.	رأي خبير.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0
26	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	رأي خبير.	المجلس التشريعي معطل عملياً منذ العام 2007.	0
27	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	رأي خبير.	لم يتم نشر موازنة قطاع الأمن المعتمدة بالتفصيل، لكن هناك أدلة على وجود رقابة من قبل السلطات المناسبة.	50
28	يتمّ الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	رأي خبير.	لم يتم نشر الموازنة العامة بما فيها موازنة قطاع الأمن.	0
29	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	رأي خبير.	تواجه مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام صعوبة في الحصول على معلومات تتعلق بموازنة قطاع الأمن ووسائل الإعلام في ظلّ غياب قانون حق الحصول على المعلومات. إضافة إلى عدم التزام وزارة المالية بنشر قانون الموازنة العامة المفصل.	50

30	توجد وحدة رقابة داخلية"المالية الداخلية" فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12. مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فاعلية وحدات التدقيق الداخلي والرقابة في قوى الأمن، 2022. ص 16.	تتمّ الرقابة المالية على المؤسسة الأمنية من خلال مجموعة إجراءات للتدقيق على بنود الصرف المختلفة، والتأكد من حسن وسلامة استخدام الأموال العامة للأغراض المخصصة لها. وقد جرى في السنوات الأخيرة تطوير دليل الإجراءات المالية والتدقيق المالي في قطاع الأمن من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية. ويتمّ التدقيق على 3 مراحل، الأولى تتمّ داخل المؤسسة الأمنية، والثانية من قبل الإدارة المالية العسكرية، والثالثة من خلال وزارة المالية.	75
31	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي 2021. https://www.saacb.ps/BruRpts/SAACB-Reports-2021.pdf	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على الحساب الختامي للدولة بشكل دوري، كما يقوم بالرقابة والتدقيق على عدد من الأجهزة والهيئات الأمنية في كلّ عام، ولكن ليس بشكل دوري. ففي عام 2021 نشر الديوان تقارير الرقابة على الأمن الوطني والقضاء العسكري.	50
32	يتمّ نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	مقابلة مع الأستاذ سامر أبو قرع، مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن، بتاريخ 2022/10/10. ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي 2021. https://www.saacb.ps/BruRpts/SAACB-Reports-2021.pdf	نشر ديوان الرقابة المالية والإدارية في العام 2021 تقرير الرقابة على جهاز الأمن الوطني 2019، وتقرير الإيجارات الخاصة بالقطاع الأمني لعامي 2019–2020، وتقرير هيئة القضاء العسكري لعام 2020. يتبع ديوان الرقابة سياسة نشر ملخصات تقارير الرقابة على المؤسسات سواء كانت مدنية أو أمنية.	50
33	تتمّ الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	مقابلة مع الأستاذ سامر أبو قرع، مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن، بتاريخ 10/ 10/ 2022. متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية: https://www.saacb.ps/BruRpts/SAACB-RPT-2021.pdf	بالعودة إلى تقارير تنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال آخر عامين، هناك ارتفاع كبير في تنفيذ التوصيات وصل إلى أكثر من 90% في بعض المؤسسات. وهذا ما أكده الأستاذ سامر في حديثه أنّ عدم تنفيذ بعض التوصيات أو تنفيذها جزئياً كان لأسباب خارجة عن إمكانيات وقدرات المؤسسة.	100

	المشتريات والعطاءات			
34	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن دون استثناء.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/.pg/getleg.asp?id=16583 2. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الإدارة المالية العسكرية المركزية، 2017، ص 6.	حدد القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 الإطار القانوني لكافة عمليات الشراء العام ووضع مجموعة من الضوابط التي تضمن تحقيق أهداف القانون في شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار بما يسهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة، وتعزيز مبدأ المنافسة العادلة، لكن استثنى القانون وفقاً لأحكام المادة (3) اللوازم والخدمات والأشغال ذات الطبيعة الأمنية العالية على أن يتمّ تحديد هذه المشتريات بقرار من مجلس الوزراء. وتعمل المؤسسة الأمنية والإدارة المالية بموجب اللائحة المالية الاستثنائية، وهي لائحة غير منشورة، وتشكل لبنة أساسية في النظام القانوني الذي تعمل بموجبه الإدارة المالية العسكرية والمؤسسات ذات العلاقة بالمؤسسة الأمنية، رغم أنّها لم تُقر وفق الأصول، واستصدرتها الإدارة المالية المركزية بقرار من رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور سلام فياض عام 2010، وتجدد سنوياً بقرار من وزير المالية.	50
35	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	انظر/ي: قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنصّ المادة (63) من قانون الشراء العام على أنّه «1. يجب على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وموظفي القطاع العام ممن يشاركون في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام وفي إدارة عقود الشراء، الالتزام بالآتي: أ. القيام بأداء واجباتهم بنزاهة كاملة لضمان المشاركة التنافسية العادلة لجميع المناقصين في عمليات الشراء العام. ب. العمل وفقاً للمصلحة العامة ووفقاً للأهداف والإجراءات المحددة في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه. ج. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته وفي سلوكه الخاص. 2. يحظر على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وكافة موظفي القطاع العام المشاركين في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام وفي إدارة عقود الشراء ما يأتي: أ. استغلال أيّة معلومات وصلت إليهم بحكم منصبهم، أو استغلالها لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير بشكل مباشر أو غير مباشر. ب. إفشاء أيّة معلومات أو بيانات وصلت إليهم نتيجة القيام بعملهم قد يؤثر على نزاهة عملية الشراء. ج. العمل في تدقيق الحسابات أو الاستشارات القانونية أو الإدارية لأيّ شخص يتقدم للمناقصة.	100
36	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5.	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بدقة، وعلى الجميع اتّباعها بالنسبة لجميع المشتريات في قطاع الأمن دون استثناء.	100

37	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2022/9/5. مقابلة مع العقيد كامل تفاحة، في هيئة الإمداد والتجهيز بتاريخ 2020/9/8 انظر/ي: دليل إجراءات عمل مديرية اللوازم العامة الصادر عام 2012.	يتمّ الاعتماد على دليل إجراءات عمل مديرية اللوازم الذي يضفي الطابع الرسمي على عملية دورة مشتريات قطاع الأمن من تقييم الاحتياجات مروراً بتنفيذ العقود والانتهاء منها إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، ولكن هناك بعض أوجه القصور من حيث التنفيذ. تمّ اعتماد دليل إجراءات مكتوب ومعتمد لتوريد المشتريات والخدمات الخاصة بالمؤسسة الأمنية، لكنّه غير منشور.	75
38	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5.	تتولى الإدارة المالية العسكرية الرقابة على المشتريات بالإضافة إلى الرقابة المالية العسكرية في وزارة المالية، وهما مؤسسات فنية غير سياسية ونشاطاتها متناسقة بغض النظر عن التغييرات في الحكومة ولا تخضع لتأثير غير مبرر على أدائها.	100
39	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدّم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5. مقابلة مع الرائد علي عاصي هيئة الإمداد والتجهيز، بتاريخ 2022/9/6.	يتمّ الالتزام بالقانون من حيث تشكيل اللجان المختلفة ومن ثمّ وضع كراسة العطاء ومناقشتها مع اللوازم العامة، وكلّ ما يتمّ شراؤه يتمّ من خلال اللجان، وتخضع عمليات الشراء للرقابة الداخلية والخارجية. كما توجد لجان للاستلام تشترك فيها المواصفات والمقاييس لمطابقة مواصفات المشتريات.	100
40	توجد تفاصيل عن كافة المشتريات.	انظر/ي: أرشيف العطاءات والمناقصات على الموقع الإلكتروني لدائرة اللوازم العامة https://gs.pmof.ps/index.php	تعلن مديرية اللوازم العامة في وزارة المالية عن العطاءات الخاصة بقطاع الأمن ويتمّ الإفصاح عن المناقصة ومنح العقد. وبالنسبة للعقد، يوجد وصف للبند الذي تمّ شراؤه ومقدم العطاء الفائز والمالكين المستفيدين والسعر المدفوع وتكاليف دورة الحياة الكاملة وتكلفة الخدمة وتكاليف الأجزاء وتاريخ التسليم/الانتهاء. فيما لا تتاح جميع تفاصيل المشتريات التي تتمّ عن طريق الأجهزة والهيئات العاملة في قطاع الأمن.	50
41	يتمّ إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.	انظر/ي: أرشيف العطاءات والمناقصات على الموقع الإلكتروني لدائرة اللوازم العامة https://gs.pmof.ps/index.php	يوفر الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة البيانات عن العطاءات والمناقصات التي يتمّ إجراؤها، لكنّ هذه البيانات غير متاحة بسهولة لغايات المقارنة.	50
42	تتمّ الأغلبية العظمى (+90%) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	1. مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5. 2. مقابلة مع الرائد علي عاصي، هيئة الإمداد والتجهيز، بتاريخ 2022/9/6. 3. انظر/ي: عطاء شراء وتوريد مولدات كهربائية لعام 2022 لصالح الخدمات الطبية العسكرية https://gs.pmof.ps/Documents/2022-10-02-12-18-16pm.pdf	تحدد الأجهزة الأمنية والإدارات والهيئات المركزية احتياجاتها من الخدمات والمشتريات المختلفة، وتورد إمّا بالشراء المباشر، أو استدراج عروض الأسعار أو المناقصات، وفقاً لقانون الشراء والنظام المالي واللائحة المالية الاستثنائية للأجهزة الأمنية. ويتمّ الإعلان في الصحف عن المشتريات والخدمات التي تتمّ من خلال هيئة الإمداد والتجهيز، أو عبر دائرة اللوازم أو العطاءات المركزية في وزارة المالية. تتمّ الأغلبية العظمى من عملية الشراء من خلال المنافسة المفتوحة عبر العطاءات المركزية. لكن من غير المعلوم تماماً حجم الإنفاق بين استدراج العروض والشراء المباشر مقارنة بالشراء بالمنافسة.	75

43	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتمّ من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 2. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، موازنة قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2019 أسس بند النثرية في النفقات التشغيلية، 2020، ص 6.	بالإضافة إلى الشروط التي أوردها قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014، فإنّ اللائحة المالية الاستثنائية حددت صلاحية الشراء المباشر للمؤسسة الأمنية بالسماح بشراء سلع تشغيلية مدرجة ضمن العطاءات المركزية، ومشتريات رأسمالية بالشراء المباشر، باستدراج عروض بمبلغ لا يتجاوز 5000 دولار، وطرح عطاء رسمي إذا زاد عن ذلك، ومنحت اللائحة رئيس الإدارة أو قائد الجهاز صلاحية الشراء المباشر للنفقات التشغيلية بمبلغ لا يتجاوز 4000 شيكل. لكن خضوعها لرقابة خارجية محدود.	75
44	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدوّنات قواعد السلوك المعدّة لغرض تفادي تضارب المصالح.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 2. نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014 http://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/Images/system.	تنص المادة (63) من قانون الشراء العام على أنّه «1. يجب على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وموظفي القطاع العام ممن يشاركون في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام وفي إدارة عقود الشراء، الالتزام بالآتي: أ. القيام بأداء واجباتهم بنزاهة كاملة لضمان المشاركة التنافسية العادلة لجميع المناقصين في عمليات الشراء العام. ب. العمل وفقاً للمصلحة العامة ووفقاً للأهداف والإجراءات المحددة في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه. ج. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته وفي سلوكه الخاص. 2. يحظر على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وكافة موظفي القطاع العام المشاركين في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام وفي إدارة عقود الشراء ما يأتي: أ. استغلال أيّة معلومات وصلت إليهم بحكم منصبهم، أو استغلالها لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير بشكل مباشر أو غير مباشر. ب. إفشاء أيّة معلومات أو بيانات وصلت إليهم نتيجة القيام بعملهم قد يؤثر على نزاهة عملية الشراء. ج. العمل في تدقيق الحسابات أو الاستشارات القانونية أو الإدارية لأيّ شخص يتقدم للمناقصة». ووفقاً لأحكام المادة (196) من نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014، تشمل أنشطة الموظفين المتعلقة بعملية الشراء والتي يقومون بها لمصلحة الجهة المشترية والتي تخضع للقيود المفروضة على تضارب المصالح:1. لا يجوز للموظفين العموميين الذين يعملون في مجال الشراء العام أن يقبلوا بشكل مباشر أو غير مباشر أي شكل من أشكال العمل أو الوظيفة مع المناقصين أو مع أي من أطراف عقد الشراء مع السلطة الوطنية الفلسطينية. 2 .لا يجوز للأفراد الذين خدموا سابقاً كموظفي مشتريات أو الذين مارسوا سلطة أخرى مشار إليها في القانون أو النظام فيما يتعلق بعملية شراء معينة أن يقوموا بما يلي: أ. أن يشاركوا بأية طريقة كموظفين أو وكلاء أو مندوبين لمورد أو مقاول أو مستشار في أية مفاوضات أو مناقشات فنية تنتهي بإرساء عقد شراء أو تعديله أو تمديده. ب. أن يشاركوا بصفة شخصية أو اعتبارية نيابة عن أحد الموردين أو المقاولين أو المستشارين في تنفيذ ذلك العقد. 3 .يبقى القيد المشار إليه في الفقرة (2) من هذه المادة، ساري المفعول طيلة سير إجراءات الشراء والعقد إن وجد ولمدة عامين بعد انتهاء خدمة الموظف في القطاع العام، أيهما يحدث بعد الآخر..	100

45	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.	1. مقابلة مع العميد لؤي عطير والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 5/ 9/ 2022. 2. مقابلة مع الرائد علي عاصي، هيئة الإمداد والتجهيز، بتاريخ 2022/9/6.	تتولى لجنة تقييم إدارية ومالية وفنية تحديد مواصفات العطاء والموردين، كما تقوم دائرة متابعة اللجان والدعم الفني في مديرية اللوازم العامة بهذا الأمر وهي جهة فنية في وزارة المالية. توجد لجنة في هيئة الإمداد والتجهيز ويشارك فيها عضو من مؤسسة المواصفات والمقاييس للاستلام والفحص، وهي تعدّ تقريراً حول العطاء وإذا ما كانت هناك مخالفات ويتمّ إرسال التقرير إلى لجنة العطاءات العامة.	100
46	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورّد و/أو التزامات التسليم.	انظر/ي: نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014 http://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/Images/system.	تنص المادة (165) من نظام الشراء العام على أنّه «1. يجب على الجهة المشترية القيام بفحص واستلام اللوازم أو الأشغال أو الخدمات الاستشارية أو الخدمات الأخرى للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية الواردة في وثائق العقد، وذلك عن طريق لجنة للفحص والاستلام الابتدائي والنهائي لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، يصدر بتشكيلها قرار من المسؤول المختص على أن يكونوا من ذوي الاختصاص من الجهة المشترية ذاتها أو من أيّة جهة أخرى وفقاً لطبيعة العقد. 2. لا يجوز أن يكون عضواً في لجنة الفحص والاستلام كلٌ من شارك في إعداد المواصفات ووثائق المناقصة أو إجراءات التحليل والتقييم أو الإشراف مع جواز الاستعانة به بموافقة المسؤول المختص في الجهة المشترية. 3. يجوز إسناد عملية فحص واستلام التوريدات أو أعمال الأشغال أو الخدمات الاستشارية أو الخدمات الأخرى إلى شخص أو فريق متخصص شريطة موافقة المسؤول المختص واتّباع الإجراءات المحددة في القرار بقانون والنظام عند التعاقد معهم. 4. تجري عمليات الفحص والاستلام طبقاً للمراحل والشروط الواردة في العقد. 5. يحدد العقد الجهة التي تتحمل تكاليف إجراء الفحوصات الواردة في الفقرة (4) أعلاه. 6. بالرغم مما ورد أعلاه، وإذا ما ورد ذلك في شروط العقد فإنّه من حق الجهة المشترية وخلال فترات زمنية ومراحل إنتاج أو تنفيذ محددة إجراء الفحوصات اللازمة بنفسها أو من تنتدبه للقيام بهذه المهمة، وذلك للتأكد من مطابقة مراحل التنفيذ أو المنتجات أو الأعمال لمعايير الجودة والمواصفات الواردة في شروط العقد. ولا يعفي المتعاقد بأيّ حال من الأحوال من التزاماته التعاقدية ولا يحد من سلطات ومسؤوليات لجان الفحص والاستلام الواردة في الفقرة (1) أو الفقرة (3) أعلاه عند قيام الجهة المشترية بهذه الفحوصات.	100
47	تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	انظر/ي: الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة http://www.gs.pmof.ps	تنشر مديرية اللوازم العامة جميع العقود العامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاء. لكن لا يتمّ نشر استدراج العقود والمشتريات المباشرة للعامة.	50
48	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	رأي خبراء.	في كل عملية يتمّ تقييم بعض الجوانب مثل الالتزام بالوقت والأمور الفنية لكن لا يتمّ إصدار أيّ تقارير.	0

49	يتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ كمعاقبة الموّردين بفرض عقوبات (الاستبعاد من العطاءات أو فرض غرامات عليهم).	انظر/ي: 1. الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة http://gs.pmof.ps/index.php?p=annonc&ty=2 2. الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام https://www.shiraa.gov.ps/DisputeUnit/BlackList	تُنشر على موقع مديرية اللوازم العامة القائمة السوداء المنصوص عليها في قانون الشراء العام للشركات المخالفة وتمّت مخالفتها، وقد جرى حرمان ثماني شركات من المشاركة بالمناقصات الحكومية لفترة تمتد ما بين سنتيْن إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى فرض غرامة مالية على بعضها، كما ينشر موقع المجلس الأعلى لسياسيات الشراء العام.	100
50	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	انظر/ي: الفصل السادس من قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	يتيح قانون الشراء العام للشركات الموّردة تقديم شكاوى للجهات المشترية أو مديرية اللوازم العامة ولجنة العطاءات (المادة 56). كما يفرض القانون على مجلس الشراء الأعلى أن يشكل وحدة مراجعة النزاعات، وتتشكل الوحدة من لجان مراجعة متنوعة تتكون من خبراء مختصين في المجالات ذات العلاقة ووفقاً لما يحدده النظام (المادة 57). كما يتيح القانون الطعن أمام المحاكم على قرارات الجهات الإدارية المعنية بالعطاءات "تعتبر كافة القرارات الصادرة عن المجلس والجهة المشترية ودائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية ووحدة مراجعة النزاعات خاضعة للطعن بالطرق القضائية وفقاً لأحكام القانون" (المادة 58).	100
51	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	مقابلة مع الرائد علي عاصي، هيئة الإمداد والتجهيز، بتاريخ 6/9/2022. يوجد قسم خاص في دليل الشراء العام الصادر عن المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام يعالج الشكاوى بجميع أنواعها ومراحلها، وهذا الدليل صدر في شباط 2022. https://www.shiraa gov.ps Portals/0//	في حال وجود شكاوى تتقدم الشركات بها لوزارة الداخلية وجهات الاختصاص التي تحقق في تلك الشكاوى.	100
52	التقدم بشكوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتمّ بدون خوف.	انظر/ي الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة "الضفة الغربية" 2022.	يرى 56.4% من الجمهور الفلسطيني أنّه بإمكان المواطنين التقدم بشكوى ضدّ الأجهزة الأمنية بدون خوف، ويقول ما نسبته 7.4% إنّهم لا يعرفون، فيما تقول نسبة 36.2% إنّه لا يمكن للمواطنين التقدم بشكوى ضد الأجهزة الأمنية بدون خوف. (0 ×0.362 +50 ×0.074 +100 ×0.564).	60

53	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورّد ما على وقائع فساد.	انظر/ي: قانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنص المادة (73) على أنّه يعاقب كلّ من تورّط في مخالفة لأحكام هذا القانون بما فيها أشكال الفساد الواردة فيه كما يلي»1. دون الإخلال بأيّ عقوبة أشد واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كلّ من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: أ. كلّ من تثبت مخالفته من الموظفين العموميين لأحكام المادة (63) من هذا القرار بقانون بالفصل الفوري من وظيفته وحرمانه من كافة حقوقه الوظيفية المترتبة عليها. ب. كلّ مناقص تنطبق عليه الفقرة (5/أ) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس على أن يتمّ: 1) إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار. 2) منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار. 2. إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة. 3. يفسخ العقد الموقع مع المورّد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشترية وتصادر قيمة التأمين، مع الحفاظ بحقها في المطالبة بالتعويض في أيٍّ من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشترية. ب. إذا ثبت أنّه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إعساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخلّ بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد".	100
54	يتمّ التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.	انظر/ي: الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة http://www.gs.pmof.ps/index.php?p=annonc&ty=2 انظر/ي أيضاً صفحة المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام https://www.shiraa.gov.ps/DisputeUnit/BlackList أيضاً انظر/ي: http://gs.pmof.ps/Black_list.pdf	لم يوضح كلٌّ من المجلس الأعلى لسياسات الشراع العام ومديرية اللوازم العامة سبب حالات استبعاد بعض الشركات ووضعها على اللائحة السوداء المنشورة على موقع المديرية، وإن كان ذلك لأسباب تتعلق بالفساد أو نتيجة مخالفات فنية للالتزامات المنصوص عليها أو عدم احترام المواعيد المحددة لتنفيذ العقد. ما يشير إلى عدم وجود تأثير سياسي على التحقيق في الحالات ومعاقبة مرتكبيها.	50
			التعيين وسلوك العاملين	
55	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية للقوانين والأنظمة.	انظر/ي الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة "الضفة الغربية " 2023.	أظهرت النتائج أنّ 35.4%من المبحوثين يقولون إنّ الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية تتمّ وفق القانون في الضفة الغربية، بينما أجاب 7.6%بلا رأي/لا أعرف، مقابل 57 % قالوا إنّها تتمّ دون خضوعها للقانون. (0 ×0.57 +50 ×0.076 +100 ×0.354).	39
56	يتيح قطاع الأمن المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	قانون الموازنة لعام 2022. مقابلة مع العميد أحمد العثماني، هيئة التنظيم والإدارة، بتاريخ 12/9/2022.	تتيح وزارة المالية معلومات موجزة حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين. وكانت في السابق تنشر الرُتب، ولكنّ ذلك لم يتم في قانون الموازنة لعام 2022.	50

57	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	1. مقابلة مع العميد لؤي عطير، والمقدم محمد سليمان، الإدارة المالية العسكرية، بتاريخ 2022/9/5. 2. مقابلة مع العميد أحمد العثماني، هيئة التنظيم والإدارة، بتاريخ 2022/9/12.	لا يواجه قطاع الأمن مشكلة الجنود الوهميين على مدار السنوات الخمس المنصرمة. لكن توجد حالات على ملاك المؤسسة الأمنية مفرغين خارج المؤسسة الأمنية أي أنّهم ليسوا على رأس عملهم.	75
58	يتمّ نشر حجم رواتب الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	لم يتم نشر الموازنة العامة لكن تمّ الاطّلاع على قانون الموازنة لعام 2020.	يتمّ وضع حجم رواتب موظفي الدولة المدنيين والأمنيين في قانون الموازنة العامة 2022.	50
59	يتمّ نشر حجم البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، موازنة قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2019 وأسس بنود النثرية في النفقات التشغيلية، 2020.	يتمّ نشر حجم البدلات التي يتلقاها الموظفون المدنيون والأمنيون المنصوص عليها في قوانين الخدمة المدنية والأمنية متضمنةً في الرواتب كالإشراف والإدارة والمخاطرة وغيرها، لكن لا يتمّ نشر حجم النثريات وكوبونات البنزين التي توزع على ضباط قوى الأمن.	50
60	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	رأي خبير برلماني.	عادة يتلقى الموظفون رواتبهم بشكل منتظم.	100
61	نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.	رأي خبير برلماني.	يتسلم الموظفون رواتبهم الصحيحة وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة.	100
62	يتمّ نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	قانون الخدمة في قوى الأمن رقم (8) لسنة 2005.	يشير الملحق رقم واحد لقانون الخدمة في قوى الأمن إلى سلم الرواتب للموظفين الأمنيين ومدة المكوث في الرتبة. بالإضافة إلى عدد من اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء كقرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2010 باللائحة التنفيذية بشأن بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية والدورات الخارجية لقوى الأمن الفلسطينية، وقرار مجلس الوزراء بشأن بدلات المرافقة لعام 2008، وقرار مجلس الوزراء رقم) 1) لسنة 2017 بنظام بدلات الملحقين العسكريين عند الابتعاث للخارج.	100
63	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي على معايير موضوعية للوظيفة فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	1. مقابلة مع العميد ركن إحسان حمايل، مدير مركز التدريب في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/29. 2. مقابلة مع العميد د. طارق عاشور مدير إدارة التدريب والتخطيط، والعميد ناصر الأشقر مدير إدارة أمن الجهاز في المخابرات العامة بتاريخ 13/ 9/ 2022. 3. مقابلة مع العميد ياسر أبو لبدة المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي، والدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى بتاريخ 2022/9/13. 4. مقابلة مع العقيد أشرف أبو سلطان والعقيد شادي خليل، هيئة التدريب العسكري، بتاريخ 8/ 9/ 2022. 5. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12.	معظم تعيينات الضباط تأتي من خريجي جامعة الاستقلال والبعثات الخارجية إلى الكليات العسكرية والشرطية. كما يوجد برنامج دورات القيادة بثلاث مستويات (تأسيسية، ومتوسطة وكبار الضباط)، ويعتبر اجتياز دورة كبار الضباط أساساً للترقية والحصول على مناصب قيادية داخل الأجهزة الأمنية. وتوجد في كلّ جهاز أمني لجنة تشرف على الترقيات والتنقلات يترأسها قائد الجهاز، ويتمّ التقييم وفق معايير محددة من دورات ومؤهلات علمية وغير ذلك من المتطلبات، كما توجد بطاقات وصف وظيفي لمعظم الوظائف القيادية في معظم الأجهزة والهيئات الأمنية.	75

64	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	1. مقابلة مع العميد ركن إحسان حمايل، مدير مركز التدريب في وزارة الداخلية، بتاريخ 29/ 9/ 2022. 2. مقابلة مع الدكتور عمر رحال، مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بتاريخ 2022/10/6.	بناءً على تعليمات وزير الداخلية تمّ تشكيل فريق بناء النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية وهو مكوّن من (الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية). تلتزم المؤسسة الأمنية الفلسطينية علانية بتدابير مكافحة الفساد وفي حال حصول حالة معينة يتمّ اتخاذ الإجراءات المناسبة. يوجد توجه علني رسمي لدى المؤسسة الأمنية ويتضمن النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد في وثائق المؤسسة الأمنية بما فيها الاستراتيجية القطاعية للأمن، الأمر الذي يعدّ تطوراً واضحاً. ولكن على أرض الوقع فالوضع مختلف بسبب غياب الجسم الرقابي الأول وهو المجلس التشريعي.	75
65	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	**قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته** https://www.pacc.ps/Law/Index1/	تنصّ المادة (25) من القانون المتعلقة بالعقوبات على "فيما لم يرد فيه نصّ في قانون العقوبات أو أيّ قانون آخر نافذ، يُعاقب كلّ من أدين بإحدى الجرائم المحددة بهذا القانون بعقوبة من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة، وغرامة مالية تصل إلى قيمة الأموال محل الجريمة أو إحدى هاتين العقوبتين ورد الأموال المتحصلة من الجريمة". العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة.	100

66	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد. وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أيّ أعمال انتقامية.	انظر/ي: قرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (١) لسنة 2005 وتعديلاته. انظر/ي: نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم https://maqam.najah.edu/legislation/419	يعدل نصّ المادة (18) من القانون الأصلي، ليصبح على النحو الآتي: 1- على كلّ من يملك معلومات جدية أو وثائق بشأن جريمة فساد مرتكبة من أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، أن يقدمها إلى الهيئة أو أن يتقدم بشكوى مكتوبة ضد مرتكبها. 2- تتولى الهيئة توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، في دعاوى الفساد، من أيّ اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل من خلال الآتي: أ. توفير الحماية لهم في أماكن إقامتهم. ب. عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهويتهم، وأماكن وجودهم. ج. الإدلاء بأقوالهم وشهاداتهم من خلال استخدام تقنيات الاتصال الحديثة، وبما يكفل سلامتهم. د. حمايتهم في أماكن عملهم، وتحصينهم من أيّ تمييز أو سوء معاملة أو أيّ إجراء تعسفي، أو قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري لهم أو ينتقص من حقوقهم بسبب شهاداتهم أو إبلاغهم أو ما قاموا به من أعمال لكشف جرائم الفساد. ه. توفير أماكن لإيوائهم عند الضرورة. و. اتخاذ أيّ إجراء أو القيام بأيّ عمل ضروري يضمن سلامتهم. 3- يتمّ البتّ بطلبات توفير الحماية من الهيئة وفقاً لما تفرضه الظروف المحيطة بطالبي الحماية، على أن يتمّ رفع الحماية عنهم حال زوال الظروف التي أدت إلى فرضها. 4- تنظم جميع الأمور المتعلقة بتوفير الحماية المطلوبة للمبلغين، والشهود، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية من مجلس الوزراء، بناءً على تنسيب من رئيس الهيئة. 5- على الرغم مما ورد في أيّ تشريع آخر، للهيئة صرف مساعدات مالية للمبلغين والشهود بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء. 6- تسقط الحماية الممنوحة بقرار الهيئة في حال مخالفة شروط منحها.	100
67	يتمّ تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	1. مقابلة مع العميد ركن إحسان حمايل، مدير مركز التدريب في وزارة الداخلية، بتاريخ 29/ 9/ 2022. 2. مقابلة مع العقيد أشرف أبو سلطان والعقيد شادي خليل، هيئة التدريب العسكري، بتاريخ 8/9/2022. 3. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة، مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/9/12.	يجري خلال التدريبات المتعلقة بمدوّنة السلوك التطرّق إلى مسألة الإبلاغ عن الفساد وتشجيعه، لكنّ هذا التدريب ما يزال محدوداً في المؤسسة الأمنية. كما تمّ إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية الذي يعالج هذا الموضوع. ويتمّ التعاون مع هيئة مكافحة الفساد، في عمل تدريبات وتوضيح نصوص قانون مكافحة الفساد ،خاصة أنّ قطاع الأمن شريك في الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد. يتمّ التعامل مع الشكاوى ودراستها إن كانت فيها شبهة فساد للتعامل معها مع جهات الاختصاص. كما أُقر في عام 2019 نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد.	75

68	توجد مدوّنة لقواعد السلوك.	1. انظر/ي الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية https://drive.google.com/file/d/1u2igS_	توجد مدوّنة لأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية صدرت في 2018/2/26. كما صدرت مدوّنات منفردة للأجهزة الأمنية المختلفة مثل: 1) أصدر رئيس جهاز المخابرات العامة مدوّنة سلوك خاصة بضباط وأفراد جهاز المخابرات العامة عام 2010. 2) أصدر جهاز الأمن الوقائي في سنة 2013، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مدوّنة سلوك العاملين في الأمن الوقائي. 3) أقرّ جهاز الشرطة مدوّنة للسلوك لكن لم يتم نشرها حتى نهاية عام 2016. 4) أصدر الأمن الوطني مدوّنة سلوك خاصة بضباط وأفراد قوات الأمن الوطني عام 2013. 5) اقرّ جهاز الدفاع المدني مدوّنة السلوك بداية العام 2015. 6) اعتمد جهاز الاستخبارات العسكرية مدوّنة السلوك بداية العام 2017.	100
69	يتمّ تعميم مدوّنة قواعد السلوك على أفراد الأمن وهي متاحة للعامة.	مقابلة مع العقيد أشرف أبو سلطان والعقيد شادي خليل، هيئة التدريب العسكري، بتاريخ 2022/9/8.	1. يتمّ توزيع مدوّنة السلوك على كلّ المجنّدين الجدد في هيئة التدريب العسكري وعليهم قراءتها. كما يتمّ إجراء محاضرة عن المدوّنة أثناء التدريب. 2. مدوّنة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.	100
70	يتمّ إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	مقابلة مع العقيد أشرف أبو سلطان والعقيد شادي خليل، هيئة التدريب العسكري، بتاريخ 2022/9/8.	تمّ إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وتمّ اعتماده في هيئة التدريب العسكري للمستويات المختلفة للدورات. ويتمّ إدماج مكافحة الفساد في البرامج التدريبية والندوات التوعوية بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.	75
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية.	انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة «الضفة الغربية» 2022.	أظهرت النتائج أنّ 28.3% من المبحوثين يرون أنّ العاملين في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية، بينما قال 64.6% إنّ العاملين في الأجهزة الأمنية لا يمتنعون عن ممارسة الواسطة والمحسوبية، فيما قال 7.1% إنّهم لا يعلمون. (0 ×0.646 +50 ×0.071 +100 ×0.283)	32
72	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن	انظر/ي: قرار بقانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16993	تنص المادة (7) من قانون هيئة القضاء العسكري على أنّ الأحكام علنية، لكن لا توجد سياسة رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة.	50
73	نتائج المحاكمات متاحة للعامة.	1. رأي خبير. 2. مقابلة مع الدكتور عمر رحال، مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بتاريخ 2022/10/6.	تتاح نتائج المحاكمة للعامة، ولكن لا تتمّ إتاحة سوى قليل من المعلومات المتعلقة بالتهم أو جلسة الاستماع، أو التفاصيل الأساسية الأخرى أو أنّه قد يتمّ منع الوصول إلى ذلك. في كثير من القضايا، تقوم المؤسسة الأمنية باتخاذ الإجراءات ضد منتسبيها دون توضيح، إذ لا توجد معلومات كافية، وهذا بسبب غياب قانون الحق في الوصول للمعلومات.	50

	الرقابة الخاصة للأجهزة الاستخباراتية			
74	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	انظر/ي: فراس ملحم ومعين البرغوثي، الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن في فلسطين؛ دراسة تحليلية للتشريعات الصادرة بعد العام 1994، جامعة بيرزيت؛ معهد الحقوق، 2009، ص 52.	لا توجد لجنة مستقلة أو حكومية أو برلمانية للرقابة على سياسات الأجهزة الأمنية، فقد تمّ حلّ مجلس الأمن القومي عام 2007، وفي نفس الوقت تعطّل عمل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة إثر الانقسام الفلسطيني منتصف عام 2007.	0
75	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.	• مقابلة هاتفية مع المستشار القانوني لديوان الرقابة المالية والإدارية، الأستاذ محمد مناصرة، بتاريخ 2022/9/13. • مقابلة مع الأستاذ سامر أبو قرع، مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن، بتاريخ 2022/10/10.	يمارس ديوان الرقابة المالية والإدارية نشاطه الرقابي على معظم الأجهزة الأمنية من خلال جولات ينفذها موظفو الديوان لمقرّ الجهاز أو المديريات، ويمارسون التدقيق على النشاط المالي، كما يمارسون الرقابة من خلال الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية بالاطّلاع على النظام المالي المحوسب وعلى آليات الصرف والفواتير وغيرها، ومطابقة سلامة الإجراءات. لكن عند مراجعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية للسنوات الخمس الماضية، تبيّن أنّ الديوان لم يقم بنشر أيّ تقارير رقابية على الأجهزة الاستخبارية.	75
76	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور.	انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي حول مدى رضا المواطنين عن إدارة المؤسسات الأمنية بما يتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة «الضفة الغربية» 2022.	تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ 32.1% من المبحوثين يرون أنّ الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتها ونتائج أعمالها للجمهور في الضفة الغربية، مقابل 55.1% لا يرون ذلك، فيما قال 12.2% إنّهم لا يعرفون. (0 ×0.551 +50 × 0.122 +100 ×0.321).	38
77	هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	1. رأي خبير. 2. مقابلة مع العميد د. طارق عاشور مدير إدارة التدريب والتخطيط، والعميد ناصر الأشقر مدير إدارة أمن الجهاز في المخابرات العامة، بتاريخ 13/ 9/ 2022. 3. مقابلة مع العميد ياسر أبو لبدة المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي، والدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2022/9/13.	يمثل الارتباط بالحزب الحاكم أحد المعايير الهامة للتعيين في المناصب العليا كرؤساء الأجهزة الأمنية. فيما تلعب المهنية دوراً في التعيينات في الرتب الأدنى داخل الأجهزة الأمنية، خاصة بعد اعتماد الأجهزة على تطوير المهارات القيادية للضباط واعتمادها على هيكليات وبطاقات وصف وظيفي. ففي جهازيّ المخابرات العامة والأمن الوقائي يتمّ تولّي المراكز القيادية وفقاً للهيكلية المقرّة بناءً على بطاقة الوصف الوظيفي التي تضع الاختصاص والدرجة العلمية كشرط أساسي لتولي هذه المناصب.	50
78	يتمّ إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2021. ص 32-33.	لم تشكل لجنة نزاهة الحكم أو أيّ لجنة تقوم بمثل هذا العمل.	0

79	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	1.مقابلة مع العميد د. طارق عاشور مدير إدارة التدريب والتخطيط، والعميد ناصر الأشقر مدير إدارة أمن الجهاز في المخابرات العامة، بتاريخ 13/ 9/ 2022. 2. مقابلة مع العميد ياسر أبو لبدة المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي، والدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى بتاريخ 2022/9/13.	تبلغ نسبة الموازنة المكتومة في جهاز الأمن الوقائي أقلّ من 3%من موازنة الجهاز، فيما لم يتم الحصول عن أيّ نسبة لجهاز المخابرات العامة. تمّ منح نصف العلامة بسبب الحصول على نسبة من جهاز الأمن الوقائي وعدم التمكن من الحصول على المعلومات من جهاز المخابرات العامة، لأنّ قانون جهاز المخابرات العامة رقم (17) لعام 2005 يمنع إعطاء مثل هذه المعلومات.	50
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	1. مقابلة مع العميد د. طارق عاشور مدير إدارة التدريب والتخطيط، والعميد ناصر الأشقر مدير إدارة أمن الجهاز في المخابرات العامة بتاريخ 13/ 9/ 2022. 2. مقابلة مع العميد ياسر أبو لبدة المستشار القانوني لجهاز الأمن الوقائي، والدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2022/9/13. 3. رأي خبير برلماني.	يتوفر لدى جهازيّ المخابرات العامة والأمن الوقائي نظام خاص لتصنيف المعلومات وكيفية تعامل الضباط والمنتسبين معها وحدود الوصول إليها. لم تصدر الحكومة نظاماً لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، على الرغم من وجود مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات، ومشروع قانون الأرشيف الوطني منذ سنوات عديدة.	50

ملحق رقم (3) التطورات على المنهجية في التقرير الثاني

أجرى المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن عدداً من التعديلات على منهجية المقياس، بناءً على الملاحظات التي قُدمت في مؤتمر المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن على التقرير الأول للمقياس عام 2019، في اجتماعه بتاريخ 2020/6/3 وهي على النحو التالي:

1. تمّ حذف ثلاثة مؤشرات هي المؤشر رقم 5 المتعلق بـ «لدى أعضاء اللجنة المختصة بالأمن في المجلس التشريعي خبرة في قطاع الأمن»، والمؤشر رقم 52 الخاص بـ «استطلاع عينة للشركات التي تزود القطاع الأمني»، والمؤشر رقم 76 الخاص بـ «وجود معايير اختيار موضوعية لاختيار المناصب العليا في خدمة الاستخبارات». استندت المبررات لحذف هذه المؤشرات إما للتوجه العام في العالم نحو مدننة أجهزة الرقابة على قطاع الأمن كما هو في المؤشر رقم 5، أو للتكلفة الزائدة للمؤشر رقم 52 الذي يعتمد على استطلاع عينة للشركات المتعاقدة مع أجهزة الأمن وهي مؤسسات متناثرة يصعب حصرها وفي أغلبها صغيرة، أو لأهمية قياس الممارسة كما في المؤشر رقم 76.
2. تمّ دمج ستة مؤشرات لتقاربها مع بعضها البعض، إذ تمّ دمج المؤشرين رقم 8 و10 في مؤشر واحد، ودمج المؤشرين رقم 55 و56، ودمج المؤشرين رقم 70 و71، وذلك لتجنب التكرار والتشابه الكبير بين مضمون هذه المؤشرات مع بعضها البعض.
3. تمّ إدخال ستة مؤشرات تعتمد على استطلاعات الرأي الخاصة بالأمن، وتمّت مراعاة أن تكون متشابه أو قريبة من المؤشر الذي تمّ حذفه، أو أن تقدم إضافة للمجال الذي ينتمي إليه المؤشر. كما أنّ هذه الإضافات تسمح بتنوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن. وبهذا أصبح ما يقارب 9% من مجموع المؤشرات يعتمد على استطلاعات الرأي، فيما تعتمد بقية المؤشرات على الوثائق الصادرة عن أجهزة الأمن أو مؤسسات حكومية وأهلية، إضافة إلى المقابلات مع الأجهزة الأمنية بشكل أساسي.
4. تمّت إضافة فصل جديد للتحليل الكمي يتعلق بالمقارنة يبن القراءات المتعددة مستقبلاً (القراءتيْن الأولى والثانية في التقرير القادم).
5. جرت إضافة فقرة إلى التحليل الكمي المتعلق بمجمل مقياس النزاهة في قطاع الأمن تتعلق بتحديد نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية، وبتحديد نتائج البيئة الداخلية لقطاع الأمن بحيث توضح اتجاه التوصيات المتعلقة بكل واحدة على حدة.
6. تمّت إضافة قسم يتعلق بالتحليل الكيفي لقراءة نتائج التقرير في زوايا محددة لإضاءة تحليلية على الموضوع المراد تسليط الضوء عليه وعرض التحديات أو تقديم تجارب جيدة كنموذج.

ملحق رقم (4) ملاحظات وزارة الداخلية والقطاع الأمني الفلسطيني على نتائج تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2022

• ملاحظات وزارة الداخلية

1. المنهجية التي اعتمدَ عليها المقياس. هي منهجية بظاهرها واقعية من حيث ذكر اعتمادها على المصادر الرسمية والمقابلات والقرارات والإجراءات المتخذة من الجهات الرسمية، ولكن بالمقابل المؤشرات التي تم اختيارها للقياس لم يكن واضح أي منها تمت الإجابة عليها من خلال المصادر الرسمية والاستطلاعات، وكيفية تأثير الإجابات من خلال المصادر الرسمية على نتيجة المؤشرات، لذلك يجب تفصيل الإجابات التي تحصلت من خلال المقابلات وتحليلها وكذلك الإجابات المتحصلة من خلال الاستطلاعات وخصوصاً المتعلقة بنفس المؤشر، وموازنة الإجابات والأسباب في الاختلاف وتوضيح النتائج التي خلقت إجابات ناتجة عن عدم وضوح وتفصيل بعض المسائل والقضايا لجمهور الاستطلاعات والتي لو اتضحت لتغيرت نتائج الاستطلاعات للأفضل.
2. بخصوص المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي. تمت الإشارة إلى رقابة المجلس التشريعي في المؤشرات في حين أن المجلس التشريعي غير منعقد، فلا يمكن قبول الإجابات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي إلا في حال وجود مجلس تشريعي تقاس رقابته بشكل واقعي.
   أ. إن غياب رقابة المجلس التشريعي بسبب عدم انعقاده، ورغم ذلك هناك ارتفاع في علامة المقياس بشكل عام يعني أنه من الضرورة بمكان تحليل ودراسة نسبة الارتفاع الحقيقية التي كان يمكن أن تحصل لو كانت هناك رقابة للمجلس؛ ذلك أن رقابة المجلس التشريعي تحسن الأداء وتساهم في رقابة أكثر دقة وموضوعية وبالتالي يجب احتساب نسبة الارتفاع لو كان المجلس التشريعي منعقد ومارس الرقابة على أعمال وممارسات وموازنات وتشريعات ومناقصات ومشتريات قوى الأمن.
   ب. لذلك نقترح حذف المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي لعدم واقعيتها في ظل غياب كامل للمجلس، علما أن معظم المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي كانت نتيجتها «منخفض جدا»، وحذفها يعني ارتفاع النسبة لأن وجود المجلس والرقابة تحسن من نسبة المؤشر، وفي ظل ارتفاع النسبة عن العام الماضي بغياب رقابة المجلس التشريعي يعني بالضرورة أن النسبة ستكون أفضل بما لا يقل عن 10 درجات لو توافرت رقابة المجلس التشريعي.
3. بخصوص المؤشرات المتعلقة بالتشريعات. حصلت المؤشرات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة على أعلى درجات المقياس وهذا يعني أن الإجابات على تلك المؤشرات تجيب على أن التشريعات ذات العلاقة جيدة وكافية وتؤدي الهدف المطلوب منها في ضبط وحماية المجتمع من الفساد وتعزيز النزاهة من خلال الأحكام الواردة في موادها والعقوبات الواردة فيها بشكل عام.
   أ. ولكن بالمقابل أشار المقياس في مؤشرات أخرى وفي النتائج إلى ضعف التشريعات المتعلقة بالنزاهة، وهذا تناقض واضح يعني أن المؤشرات في جزء منها موجه وليس محايد.
   ب. لذلك نقترح إعادة النظر بالمؤشرات التي نتج عنها «استنتاج ضعف التشريعات» وتحليل الإجابات بالنظر إلى نتائج المؤشرات ذات العلاقة بالتشريعات ما يعني زيادة أيضا في علامة المقياس.
4. إن حصول فلسطين على 61 علامة من أصل 100 علامة وارتفاعه 6 علامات عن المقياس السابق هو أمر جيد ومتقدم ويمكن اعتباره تقدم وتحسن يدعو للاطمئنان على الرغبة والإرادة السياسية والأمنية، ولا يمكن أن نسميه وضعا مقلقاً كما جاء في المقياس، فتقدم المقياس باستمرار وبعلامة جيدة مقارنة بدول مجاورة تملك من الإمكانيات والظروف والقرار السيادي ما نفتقده بشكل أو بآخر بسبب البيئة الأمنية المعقدة التي تعمل فيها قوى الأمن الفلسطيني وما يقوم به الاحتلال من اقتحامات وتقييد وصول قوى الأمن لكافة المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. ورغم ذلك هناك تقدم في مؤشرات المقياس؛ هذا التقدم يعبر عن الرغبة الجادة في تقديم الخدمة الأمنية والحماية الاجتماعية وسيادة القانون، ما يمكننا اعتباره تقدم وإبداع وليس مقلق لمجرد أن العلامة متوسطة، علماً أن درجات المقياس بحاجة للمراجعة لعدة أسباب منطقية ولوجود مؤشرات من شأن إسقاطها على عمل قوى الأمن أن يقلل من المؤشر العام لتقييم أداء قوى الأمن الفلسطيني.
5. لا يمكن توسيع علاقات مؤسسات قطاع الأمن مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مناقشة «السياسات الأمنية والخطط الإستراتيجية» لما تختص به هذه المسائل من جوانب السرية والحذر في أغلب جوانبها حفاظاً على حسن الأداء، والعمل الأمني يتميز -كما في كل الدول- بخصوصية وسرية عالية في بعض الجوانب وهذا مهم لنجاح

العمل الأمني في منع الجريمة وحماية المجتمع وفرض سيادة القانون، كذلك لا يمكن مشاركة كافة الخطط والقضايا السياسية والأمنية الحساسة لطبيعتها السرية وهذه السرية تطلبها المصلحة العامة وتمكين قوى الأمن وأذرعها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، إضافة إلى مجريات الأحداث التي تحصل على الأرض والبيئة الأمنية المعقدة في ساحة تتميز بسخونة الموقف كوننا نعمل كأجهزة أمن في ظل وجود الاحتلال والخارجين عن القانون وإشكالية عدم السيطرة على بعض المواقع والأراضي والتي تحتم علينا وطنياً القيام بواجبنا في فرض الأمن والسلم الأهلي رغم صعوبة السيطرة عليها فعليا، وبناءً عليه نأمل أن يغير هذا التفصيل كذلك من نتائج بعض المؤشرات التي لها علاقة بمثل هذا النوع من الشراكة.

6. نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع الأمن الفلسطيني بسبب الظروف الاستثنائية والحصار الإقليمي والدولي واستخدام وسائل متعددة أهمها الفتن والفوضى الداخلية، كل ذلك يضع قوى الأمن الفلسطيني على المحك وفي ظروف خانقة حين يفرض عليهم انتمائهم قيامهم بالعمل الأمني في حفظ الأمن ومتابعة الاستقرار المجتمعي والمتابعة الحثيثة للوقوف بالمرصاد أمام أي محاولة فوضى أو تعدي على الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الأمني، إضافة إلى تنفيذ الأحكام والقيام بعملهم كضبط إداري أولاً وضبط قضائي ثانياً، كل ذلك في بيئة مجتمعية أمنية خطرة ومعقدة، ما يمنع أو يحد بالضرورة من إطلاع المواطنين بسهولة على الخطط الإستراتيجية وخطط العمل الأمني، ما يعني ضرورة مراجعة هذا المؤشر أيضاً والذي يرفع العلامة إذا ما تم إعادة النظر بطبيعة عمل قوى الأمن في الظروف التي ذكرناها.

7. حصلت أربع مؤشرات على تصنيف «منخفض جدا» وهي التي تتعلق بإتاحة موازنات الأمن للجمهور قبل إقرارها، ونشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الأعلام والمجتمع المدني على ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، وقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، في حين حصلت مؤشرات أخرى ذات علاقة بالرقابة المالية ومعلومات شاملة حول نفقات قطاع الأمن وفقا للوظائف على تصنيف «متقدم»، كما حازت أربع مؤشرات على تصنيف «متقدم جدا» وهي التي تتعلق بوجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، والاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهذا يعني أن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية يتم نشره والاستفادة من توصياته، ما يعني ضرورة إعادة النظر بتصنيف المؤشرات ذات العلاقة بالديوان ونشر المعلومات كونها تنشر الحقيقة، وتتم مناقشتها على مستوى الجمهور والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

• ملاحظات هيئة التدريب العسكري

1. جزء هام من المعلومات التي تم الاعتماد عليها في التقرير كان مصدرها مؤسسات المجتمع المدني والمواطن الفلسطيني، ويعود ذلك لأن الهدف من مقياس النزاهة لقطاع الأمن هو تقديم معرفة وفهم مفصلين لمؤسسات المجتمع المدني والمواطن لمجالات النزاهة في قطاع الأمن، في حين لا يوجد مجال محدد وواضح في مجالات قياس النزاهة لقطاع الأمن يتحدث عن طبيعة العلاقة بين هذا القطاع ومؤسسات المجتمع المدني، كون العلاقة يجب أن تكون تكاملية والمعلومات لكلا الطرفين متوفرة بنفس القدر، خاصة وأن المجلس التشريعي الذي يمثل كافة القطاعات معطل حالياً، ويفضل أن يكون هناك أيضاً مقياس لواقع مناعة مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفساد، لقياس مدى الموثوقية لبعض مصادر المعلومات التي تقاس عليها مجالات النزاهة في أي قطاع من القطاعات المختلفة، (الحيادية) إذا ما أخذنا الصورة النمطية لدى مؤسسات المجتمع المدني والمواطن وطبيعة العلاقة مع قطاع الأمن ومدى تأثر المعلومات نتيجة الاستطلاع على سبيل المثال بهذه النمطية.

2. في منهجية إعداد هذا التقرير تم التطرق إلى منهجية اعتماد مؤشرات النزاهة في قطاع الأمن بالاعتماد على بعض المؤشرات الواردة في التشريعات الفلسطينية وأيضاً تم الاعتماد على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية وفرعها في المملكة المتحدة كمرجعية أساسية لقياس النزاهة لقطاع الأمن الفلسطينية، والسؤال هل تم موائمة هذه المؤشرات بالطريقة التي تتلاءم وطبيعة وواقع قطاع الأمن خاصة في مجال الموازنة والتعيين والسلوك.

3. في بند الإطار المؤسسي لقطاع الأمن الفقرة الأخيرة ، تم تناول الإطار المؤسسي ومرجعية قطاع الأمن من حيث تحديد وتنظيم الأعمال والاختصاصات وتم التعبير عن حالة غالبية الهيئات والمديريات الخدمية والمساندة بأنها لا تتمتع بسند قانوني لتنظيم وممارسة أعمالها وتحديد اختصاصاتها، في حين أن الواقع يقول بأن كافة الهيئات والمديريات تمارس مسؤولياتها واختصاصاتها وفق القانون وبسند قانوني، وكان يمكن الإشارة إلى وجود ضعف في التشريعات الكافية

لهذه الهيئات والمديريات وعدم نفي وجود مرجعية وسند قانوني لممارسة هذه الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات، كون أن هذه الخلاصة ستؤثر بالتأكيد على درجة قياس النزاهة في محوري تنظيم الأعمال والاختصاصات لهذه الهيئات والمديريات.

4. في البند (ب) طبيعة المؤشرات التي حصلت على مؤشر حرج (200 فأقل)، أمور جاءت تحت بند أمور رئيسية من رقم 61 باستثناء البند رقم (5)، تتحدث عن دور المساءلة التي يقوم بها المجلس التشريعي لقطاع الأمن، والتساؤل هنا هل تم الأخذ بالاعتبار عمليات المساءلة والمحاسبة التي تمارس على قطاع الأمن من خارج مؤسسة المجلس التشريعي، مثل مؤسسة الرئاسة أو وزارة الداخلية أو الحكومة، وهل بالإمكان احتساب معيار مستقل لعدد مرات المساءلة ونتائج المساءلة لمكونات قطاع الأمن في ظل غياب المجلس التشريعي لتقليص الفجوة في النسبة المخصصة لهذا البند، والسؤال هل هناك جهات أخرى غير المجلس التشريعي تمارس المساءلة على المؤسسة الأمنية، فإذا كانت الإجابة نعم يفضل احتساب معيار مستقل لهذه النقطة.

5. في البند (ت) طبيعة المؤشرات التي حازت على تصنيف منخفض جداً، النقطة رقم (1) إطلاع المواطنين على إستراتيجية عمل الأجهزة الأمنية، والخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن وكافة الإستراتيجيات والخطط منشورة على موقع وزارة الداخلية ومواقع أخرى على شبكة الإنترنت بإمكان أي مواطن الاطلاع عليها بشكل حر بل والاحتفاظ بنسخة منها إذا أراد.

6. البند (ث) النقطة رقم (2) ، مناقشة مواضيع النزاهة ومكافحة الفساد مع مؤسسات المجتمع المدني، يفضل أن يكون معيار يبين عدد المرات التي طلبت فيها مؤسسات المجتمع المدني نقاش مواضيع النزاهة مع قطاع الأمن، وعدد المرات التي امتنع فيها قطاع الأمن عن ممارسة هذه المناقشة.

7. البند (ث) النقطة (34) هل يوجد إحصائية بعدد المرات التي تم فيها الكشف عن ملفات أو ممارسات فساد، وما هي نسبة المرات التي لم تعالج هذه القضايا أو الملفات بفعالية. (المبررات والتقصير).

8. النقطة (ح) البند رقم (1) الصفحة رقم (17) تصنيف متقدم، ضمان حق الوصول للوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الإستراتيجية الأمنية، هذه النقطة تنفي النقطة رقم (1) في البند رقم (ت) تصنيف منخفض جداً.

• ملاحظات الإدارة المالية العسكرية

أولاً:

1. المؤشر رقم «6» (يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية) .
2. المؤشر رقم «25» يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام (1997).

ملاحظتنا: فيما يخص هذه المؤشرات فإن ذلك يعود إلى أمور تتعلق بالبيئة الخارجية التي لا علاقة للأجهزة الأمنية بها.

ثانياً:

1. المؤشر رقم «27» (موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها).
2. المؤشر رقم «28» (يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني).
3. المؤشر رقم 29 تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.

ملاحظتنا: فيما يخص هذه المؤشرات فإن موازنة قطاع الأمن هي جزء لا يتجزأ من الموازنة العامة ويتم إعلانها عند إعلان موازنة الدولة تحت بند الإدارة المالية العسكرية كمركز مسؤولية مالي لقطاع الأمن من قبل وزارة المالية.

ثالثاً:

1. المؤشر رقم «31» (يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام وتقييم الأداء لقطاع الأمن).

ملاحظتنا: فيما يخص هذا المؤشر يقوم ديوان الرقابة بالتدقيق على إنفاق قطاع الأمن دائماً ونقوم من طرفنا بتسهيل مهمة فريق ديوان الرقابة وتأمين كل ما يطلبونه.

رابعاً:

1. المؤشر رقم «34» (توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون إستثناء).

ملاحظتنا: فيما يخص هذا المؤشر هناك تشريعات ولوائح تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن.

خامساً:

1. المؤشر رقم «47» (تتاح كافة العقود للعامة بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات).

ملاحظتنا: فيما يخص هذا المؤشر فإن كل ما يتعلق بالعطاءات يتم نشره على موقع مديرية اللوازم العامة / وزارة المالية بما في ذلك الخاصة بالأجهزة الأمنية.

سادساً:

1. المؤشر رقم «58» يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.

ملاحظتنا: فيما يخص هذا المؤشر فإن وزارة المالية تقوم بالإفصاح عنه دائماً.

• ملاحظات جهاز الأمن الوقائي على مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2022

يُظهر الجدول التالي الملاحظات على المجالات الخمسة وعلاماتها وتصنيفها لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2022:

الرقم	المجال	المؤشرات	العلامة/ التصنيف	المؤشرات التي حصلت على علامات متدنية والملاحظات عليها
1	الإرادة السياسية	1 -20	100/46 حرج	1. المؤشرات التي لها علاقة بفاعلية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية وإصدار القوانين والتشريعات ذات العلاقة بقوى الأمن. 2. الكشف عن الغالبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل في الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. 3. لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على السياسات العامة للأجهزة الأمنية والسياسات الأمنية. ❖ **الملاحظات على هذه المؤشرات هي:-** 1) كل هذه المؤشرات تؤثر على الأجهزة الأمنية بشكل مباشر وكان تصنيف علامة هذه المؤشرات حرجة مما أدى إلى انخفاض المعدل العام للمقياس. 2) غياب المجلس التشريعي الذي بدوره يقوم بعملية الرقابة على الأجهزة الأمنية ومناقشة السياسات الأمنية والمصادقة على الموازنة العامة بما في موازنة قطاع الأمن. 3) عدم وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات القطاع الأمني وموازنات الخاصة به (لجنة رسمية حكومية). 4) عدم قيام الحكومة بنشر قانون الموازنة العامة. 5) عدم قيام الحكومة ممثلة بوزارة المالية بنشر تفاصيل الميزانية العامة السنوي بشكل مفصل في السنوات القليلة السابقة. 6) عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات. 7) عدم إقرار تشريع حق الوصول للمعلومات العامة لسهولة البحث.

2	موازنة قطاع الأمن	35-21	100/50 حرج	• كانت أكثر المؤشرات التي أعطت تصنيف منخفض جداً هي: 1. إطلاع المواطنين على إستراتيجية / خطة عمل الأجهزة الأمنية. 2. يمتنع العاملون في الأجهزة الأمنية عن ممارسة الواسطة والمحسوبية. ❖ **الملاحظات على هذه المؤشرات هي:-** 1) ضعف إجراءات مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن. 2) عدم وجود موازنة خاصة تتعلق بقطاع الأمن.
3	المشتريات والعطاءات	50-36	100/78 جيد جداً	• وهذه المؤشرات تتعلق بالنقاط التالية: 1. الرقابة على مشتريات قطاع الأمن. ❖ **الملاحظات على هذه المؤشرات هي: -** - هناك أنظمة وإجراءات متبعة ضمن جهات الاختصاص في الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي تقوم بطرح المناقصات وعمل المشتريات وفق هذه الأنظمة والإجراءات.
4	التعيين وسلوك العاملين	65-51	100/73 جيد جدا	• ومن ضمن المؤشرات التي أعطت علامات منخفضة هي: 1. الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. 2. سياسة الإعلان عن نتائج المحاكمات لمنتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ❖ **الملاحظات على هذه المؤشرات هي: -** 1) تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية لنظام الرتب المتبع في قانون قوى الأمن الفلسطيني والأنظمة التابعة لها. 2) هناك إعلان عن المحاكمات لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني حسب النظام. 3) هناك مدونة اخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قطاع الأمن ومعتمدة من القائد الأعلى لقوى الأمن وهي ملزمة للجميع ومدونات سلوك خاصة ببعض الأجهزة الامنية وتقوم وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية الفلسطينية بعمل تدريبات بشكل مستمر على هذه المدونة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني.

5	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	66-80	38/100 حرج	• ومن هذه المؤشرات: 1. مدى ثقة الجمهور بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد. 2. مدى الخوف في تقديم الشكاوى المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية. 3. مدى الممارسة للانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني من قبل المؤسسة الامنية الفلسطينية. 4. التدريبات على مكافحة الفساد لمنتسبي قوى الآمن الفلسطيني. ❖ **الملاحظات على هذه المؤشرات هي:-** 1) هناك إرادة عامة لقادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية لبناء النزاهة لدى منتسبي قوى الآمن ويتم تدريب منتسبي قوى الأمن على دورات لبناء النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص في وزارة الداخلية حيث تم تصميم منهاج تدريبي فلسطيني لبناء النزاهة في قطاع الأمن والتدريب عليه. 2) بخصوص شكاوى المواطنين هناك وحدات شكاوى في كافة الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية للشكاوى المقدمة من قبل المواطنين وأيضا في الأجهزة المختصة بذلك. 3) في السنوات الأخيرة أصبح مدى الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني كبير جداً عن طريق عقد الكثير من الورشات والدورات التدريبية لمنتسبي قوى الأمن مع مؤسسات المجتمع المدني وأيضاً مشاركتهم في وضع السياسات والإجراءات مع المؤسسة الأمنية والعلاقة التشاركية معهم.

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الامن، ائتلاف عدد من المنظمات الأهلية التي عملت على تنسيق جهودها في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن الفلسطيني، وتعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية على عمله بما يسهم في تحصين مؤسسات الأمن من جميع اشكال الفساد ويعزز من كفاءة وفاعلية الأجهزة الأمنية على أساس من الشراكة والعمل التوافقي بين الجميع، وذلك بهدف الوصول الى قطاع أمن فلسطيني ملتزم بسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة، يلتزم المسؤولين والعاملين فيه بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد ومبادئ الديموقراطية وتقبل المساءلة المجتمعية ويعملوا وفق استراتيجية وعقيدة امنية وطنية متوافق عليها بين جميع الأطراف.

بدأت فكرة تأسيس المنتدى من قبل مجموعة من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني في العام 2013 واستند قرار تأسيس المنتدى على مبدأ ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف الرسمية والشعبية لبلورة السياسات العامة والمبادئ ذات العلاقة بمتطلبات استقرار النظام العام وبناء وحوكمة قطاع الأمن في فلسطين، وقد ساهم في تأسيس المنتدى عدداً من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز سيادة القانون وأحترام حقوق الانسان وأشاعة الديمقراطية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ سياسة المساءلة المجتمعية في جميع مجالات عمل الدولة الفلسطينية.

يضم المنتدى المؤسسات التالية: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، مؤسسة الحق، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مركز الدفاع الحريات والحقوق المدنية «حريات»، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال»، مؤسسة فلسطينيات، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية « شمس» (منسق المنتدى)، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» (السكرتاريا التنفيذية للمنتدى)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (عضو مراقب).